



المشروع القومي للترجمة

المجمل في العربية النظامية

تأليف: أندره رومان
ترجمة و تقديم: حسن حمزة

1121





هذا الكتاب

- خارج على المألوف مادة ومنهجا ومصطلحا.
- همه ابتداع نظام العربية القديم عبر ما بقى من امارات تدل عليه.
- يعتمد على الثنائية منهجا فى وصف ما هو قائم وفى اكتشاف ما اندثر.
- أول عمل يعيد نظام التسمية ونظام الخطاب فى العربية إلى نظامها المقطعى.
- أول من اكتشف الجذور الاحادية فى العربية.
- يرسم نظاما للخطاب يجعله عاما شاملا لجميع اللغات.

تصميم الغلاف عمرو الكفراوى

المجمل فى العربية النظامية

المركز القومى للترجمة

المشروع القومى للترجمة

إشراف : جابر عصفور

- العدد : ١١٢١
- المجمل فى العربية النظامية
- أندره رومان
- حسن حمزة
- الطبعة الأولى : ٢٠٠٧ م

هذه ترجمة كتاب :

Grammaire de l'Arabe

(" Que sais – je ? " n° 1275)

De: André Roman

شارع الجبلاية بالأوبرا – الجزيرة – القاهرة

El Gabalaya st., Opera House , El Gezira, Cairo

e. mail : egyptcouncil @ yahoo.com

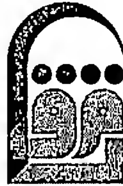
المركز القومى للترجمة

المشروع القومى للترجمة

المجمل فى العربية النظامية

تأليف : أندره رومان

ترجمة : حسن حمزة



٢٠٠٧

بطاقة الفهرسة

إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

إدارة الشئون الفنية

رومان ، أندره

المجمل فى العربية النظامية

تأليف : أندره رومان ، ترجمة : حسن حمزة ، - ط١ - القاهرة : المركز القومى للترجمة ، المشروع القومى للترجمة ٢٠٠٧ . ٢٧٤ ص ، ٢٤ سم.

تدمك x ٤٣٧٢٤٥ ٩٧٧

١- اللغة العربية - النطق

٢- الأصوات اللغوية

٣- اللغة العربية - النحو ٤١١,٥

أ- حمزة ، حسن (مترجم)

رقم الإيداع ٥٦٨٩ / ٢٠٠٧

الترقيم الدولى I.S.B.N. 977 - 437-245-X

طبع بمطابع دار الدفاع للصحافة والنشر

تهدف إصدارت المشروع القومى للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية المختلفة للقارئ العربى وتعريفه بها، والأفكار التى تتضمنها هى اجتهادات أصحابها فى ثقافاتهم المختلفة، ولا تعبر بالضرورة عن رأى المركز القومى للترجمة.

المحتـــويات

توطئة
بقلم المؤلف

يعود الفضل في ترجمة هذا الكتاب وإعداده للقارئ العربي، إلى زميلي في قسم الدراسات العربية، الأستاذ العالِم حسن حمزة. وقد كان الأستاذ حسن حمزة، وهو الخبير في الفكر النحوي، والمؤرخ المتبحِّر في التراث النحوي العربي، والباحث المبدع، أكثر الناس استعدادا ليكون همزة الوصل بين العربية والفرنسية لغتين وحضارتين يعرفهما حق المعرفة؛ فله الشكر على ما قام به.

وهذا المجمل في العربية النظامية إنما هو نسخة منقّحة ومزيدة من كتاب العربية الذي صدر عام ١٩٩٠ عن المنشورات الجامعية الفرنسية في سلسلتها المرموقة : ماذا أعرف ؟ وتمتاز هذه النسخة المعدَّلة عن سابقتها بما فيها من إضافات يسمح بها حجمها الجديد. وتمتاز عنها كذلك بما اكتشفتُه بعد صدور النسخة القديمة من قبيل المواقيت المبنية على جذر أحادي، والجمل المبنية على هذه المواقيت، وأخيرا من قبيل الجمل التي هي سمات.

أندره رومان

ليون ٢٠٠٦

مقدمة
بقلم المترجم

هذا كتابٌ كنت أحومُ حوله، بل كان يحوم حولي منذ أكثرَ من سبعة عشر عاما، أي منذ اليوم الذي كان فيه مؤلّفه، بتواضُع العالِم وحِرصه، يدفعُه إليَّ لإبداء الرأي فيه. وهو كتابٌ كنت أشهدُ مخاضَه قبل ذلك في دراستي على مؤلّفه في زمن التحصيل، وفي متابعتي لمحاضراته وندواته، وفي لقاءاتنا التي لم تنقطع منذ أكثر من ربع قرن من الزمان. وكنت كلما راودتني فكرةُ ترجمته خدمةً للقارئ العربي أصرِف النظرَ عنها مُتهيِّبا، وتحضرني صورةُ ركوب البحر عند علماء العربية الأقدمين في دراسة كتاب سيبويه؛ فالكتاب بالغُ الصعوبة في لغته الأم لدقّة مصطلحه، وصرامة منهجه الذي يغاير المتعارَف المألوف، ولأنه جَعَل في عدد قليل من الصفحات في الأصل الفرنسي مادةً غزيرة كانت تحتاج إلى "خمسة مجلدات كبار"[1].

وهذه ترجمة ليست كالمألوف من الترجمات في العالَم العربي؛ فقد استقر الرأي عندي، منذ البداية، على أن ترجمة هذا الكتاب لا يمكن أن تكون مجردَ نقل له على غرار ما هو مشهور مألوف في ترجمة النصوص العلمية والفنية إلى العربية في أيامنا. لقد درج المترجمون لهذا النوع من النصوص على أن يقدموا للقارئ العربي ما أسميه بالنص المثقَّب، الذي يحرِص المترجم فيه على اختيار مقابلات عربية للمصطلحات الأجنبية، ثم يقوم بترجمة النص، فيملأ فراغاته، ويسد ثقوبَه بجعلِ اللفظ العربي الذي

---

[1] أنظر كلمة ميشال لوغورن في المؤتمر العلمي الذي عقد في مدينة ليون عام ١٩٩٦ لتكريم الأستاذ الراحل أنور لوقا والأستاذ أندره رومان مؤلّف الكتاب الذي نترجمه، وقد نشرت أشغال المؤتمر في كتاب صدر عن المعهد الفرنسي للدراسات العربية بدمشق (J.Dichy et H. Hamzé (éds.): *Le voyage et la langue*, Institut Français du Proche Orient, Damas, 2004, p. 30)

ارتضاه في مقابل المصطلح الأجنبي، فيتعذَّرُ على القارئ العربي فهمُ النص المترجم دون العودة إلى الأصل الذي كُتب فيه، فيضيع بذلك الهدف الأساسي من عملية الترجمة.

لم تكن المسألةُ الجوهرية عندي مسألةَ اختيار هذا المصطلح أو ذاك، مع أنني صرفت وقتا طويلا، وجهدا كبيرا في تقليب الأمر على وجوهه، وإنما كان هَماً دائما عندي أن أحقق أولاً غرضَ الترجمة في إيصال المعنى. ويتحقق هذا الغرض باستخدام مصطلحٍ متعارف مشهور، أو باختيار مقابلٍ مصحوب بالشرح في كثير من الأحيان، أو بالشرح والتمثيل دون استخدام مصطلح محدد في أحيان ثالثة. وقد كان بيني وبين صاحب الكتاب اتفاقٌ على هذا النهج الذي بدا لنا أمرا لا مفرَّ منه. ثم عرضت عليه النص العربي، وهو الضليع المتمكن من العربية، للنظر فيه، واقتراح ما يرتئيه، فراجع هذه الترجمة مشكورا، وناقشني في الخيارات والمصطلحات والملاحظات قبل أن تصبح هذه الترجمة على صورتها الأخيرة.

ولست أزعم أنني تصرَّفت في الكتاب، فلقد كنت عازما منذ البداية، على أن تكون الترجمة دقيقة إلى أقصى حدود الدقة، وأمينة إلى أبعد حدود الأمانة، وعلى أن لا يكون لي فيها اجتهاد إلا حين لا يكون ثمة مندوحة من هذا الاجتهاد، وإلا بمقدار ما يساعد هذا في إضاءة للنص يبتغيها صاحبه، ويتعذَّرُ فهم النص دونها. فكلُّ ما في النص المترجم إذن فإنما هو خالص لمؤلِّف الكتاب، لا يشركه فيه غيره.

وهذا كتاب ليست الصعوبة في ترجمته كالصعوبة في ترجمة غيره، لأن صاحبَه يتنكُّب فيه الطريق التقليدي المألوف، فيكون المترجم في عمله كالقابض على الجمر؛ فهو إما أن يستخدم المصطلحات الشائعة المتداولة فيوهم القارئ أنَّ المفاهيم واحدة، فيفسدُ على المؤلف ما أراد، ويشوِّه ما كتب، وإما أن يبتدع مصطلحا جديدا في كل مرة يكون فيها المفهوم جديدا، وفي هذا من العنت على القارئ ما فيه لأنه قد يؤدي إلى نص أعجمي مكتوب بحروف عربية. وسوف أمثل لهذا الأمر بمثال واحد هو القسمة التقليدية بين الأسماء والأفعال، وهي قسمة متوارثة من أيام سيبويه، وربما قبل سيبويه،

تبناها العلماء قديما، وتابعهم فيها الباحثون في أيامنا عربا وأجانب. غير أن المؤلف لا يعتمد هذه القسمة، وإنما يعتمد قسمة أخرى بين ما سميناه بأسماء الأعيان، وما سميناه بالمواقيت. أما الأعيان فما لم يكن الزمان مكوِّنا من مكوناتها كالرجل والفرس والجبل. ويلحق بها ما حلَّ محلَّها كـالتنوين الذي يدل على المكان العام، والتاء التي تدل على الزمان العام في مثل (لات) و(متى) وغيرهما. أما المواقيت فما تَصوَّره الانسان في حدود الزمان، فجعل الزمان مكوِّنا من مكوناته كـ وَلَدَ، ووالِد، ومولود، ومولِد، وكبير، وصغير. ويلحق به ما حلَّ محلَّه كالسين الدالة على القيام بالفعل في (استفعل)، والفاء الدالة على الموقوت العام في (كيف)، وغير ذلك. فأنت ترى أن هذه القسمة التي يتبعها المؤلف في الكتاب من أوله إلى آخره، لا تقابل القسمة بين الأسماء والأفعال، وإن كانت تتقاطع معها في بعض الأحايين؛ ولذلك يحتاج استخدام مصطلحات الاسم والفعل التقليدية في ترجمة هذا الكتاب الذي بين أيدينا إلى كثير من الحذر والحصافة حتى لا يُحمِّل المترجمُ النص ما لا يحتمل.

وفي الكتاب منهج ليس كغيره. وأنا أزعم أنَّ للمؤلِّف فيه منهجا لا يشبه منهج أيّ من الباحثين، عربا ومستعربين ومستشرقين، قدامى ومعاصرين. وسوف أتناول سريعا تقديما لبعض ما يميز هذا الكتاب، وما يميز ذاك المنهج ليكون في هذا التقديم ما يسعف القارئ العربي على الغوص في ثناياه.

إن أول ما يميز نهج هذا الكتاب، ونهج مؤلفه، هو أنه، على معرفته الواسعة بالتراث وأهله، لا يحفل كثيرا بالجمع، ولا بملاحقة الشوارد، فقد جمع قبله كثيرون. وهو لا يطمح أبدا إلى مجاراتهم في هذا الأمر الذي ليس له عنده كبيرُ شأن، لأنه فرعٌ كما يقول ابن فارس حين يجعل للغة العرب أصلا وفرعا، وليس من شيمة العالم أن ينشغل بالفرع عن بلوغ الأصل. أما الأصل عند صاحب الكتاب فهو ابتداع النظام.

لا يبتغي المؤلف في دراسته وصف نظام اللغة العربية كما يبدو في النص القرآني، وفي نصوص شعرائها وكتّابها فحسب، بل يبحث عن أصول هذا النظام، محاولا أن يمضي فيه إلى أقصاه، أي إلى نشأته الأولى، عبر ما بقي من أمارات تدل عليه في النصوص

التاريخية التي بين أيدينا. فهو كعالِم الآثار الذي يهدف إلى اكتشاف نظام البناء، اعتمادا على ما بقي منه. ولهذا يتحدث عن سِمات دلالية ليست في عربية النصوص التاريخية لأنها ماتت، ولكنها كانت في نظام العربية الذي يعيد بناءه، مثل فتحة فاء (فَعل) التي كانت تدل على الكائن الحي في مثل (كَلْب) و(ثَوْر)، في مقابل كسرة (فِعل) الدالة على الجماد في مثل (مِلْح)، أو سكون العين في (فَعْل) الذي كان دالا على أن اللفظ اسمُ عينٍ غيرُ مرتبط بالزمان، في مقابل حركتها في (فَعُل) التي كانت تدل على موقوت مرتبط بالزمان، وأن طبيعة هذه الحركة كانت تحدد فاعلية الموقوت، إيجابية أم سلبية أم عدمية.

والرجل خصم عنيف الخصومة لما يُعرف بالمُستَرْسَل الذي يقوم على الاعتقاد بأن القضايا تشكل خطا مسترسلا ممتدا يتداخل فيه الأول بالثاني، فلا يُعرف أين ينتهي هذا وأين يبدأ ذاك. فالرجل ممن يعتقد بالثنائية مبدأ راسخا يطبقه في الكتاب كله، من أوله إلى آخره. ويمكن للقارئ أن يرى هذه الثنائية تخترق الكتاب من أوله إلى آخره، في كل باب من أبوابه. وتظهر هذه الثنائية، على سبيل المثال لا الحصر، في الرسوم المشجرة جميعا، فليس في واحد منها ثلاثة أغصان، وإنما بنيت جميعا على الإيجاب والسلب، مثَلُها في ذلك مثلُ أصوات اللغة في تقسيمها بين صامت وصائت ليس فيها مكان لما هو بين الصامت والصائت، وفي تقسيم الصوامت إلى مجهور وغير مجهور، ومنفرد وغير منفرد. وليس فيها صامت هو بين بين. والأمر على هذا في المقابلة بين المخصَّص وغير المخصص، وهي مقابلة تخترق جميع فصول الكتاب. لا بل يمكن المضي إلى أبعد من هذا بكثير، فالمنهج الثنائي، لا مسألة جمع الشوارد، هو الذي قاد المؤلف إلى اكتشاف عدد مهم من العناصر اللغوية وخصائصها لأن وجود سِمة من السمات يدفع إلى البحث عن السمة المقابلة لها. وهذه الثنائية هي التي تدفع إلى تصور اللغة نظاما من الأنظمة، وهي التي تؤمِّن اتساق العمل في نظرية متجانسة متكاملة.

حين يتحدث الدارسون عن النظام المقطعي للعربية يقولون إنه يبنى على حرف ساكن وعلى حرف متحرك، وإنه لا يُبتَدأ بساكن، ولا يوقف على متحرك، ولا يلتقي ساكنان، إلخ. أما المؤلف فيمضي إلى أبعدَ من هذا بكثير؛ فهو يرى أن هذا النظام المقطعي الذي لا يعيره الدارسون كبيرَ شأن، هو الذي حدد للعربية مصيرها. فهذا النظام المقطعي هو الذي يتحكم بنظام التسمية فيها، وبنظام الخطاب أيضا. أما التحكم بنظام التسمية فلأن القطيعة التي في نظام المقاطع بين الصوامت والصوائت هي التي أدَّت إلى خلق مجموعتين منفصلتين، وجعلت لكل واحدة منهما دورا في هذا النظام، فجعلت التسمية للصوامت لأنها أكثر عددا، وجعلت من الصوائت في داخل الكلمة سمات دالَّةً تفصل بين الأعيان والمواقيت، وتفصل في الأعيان بين الحي وغير الحي، وتفصل في المواقيت بين البناء للمعلوم والبناء للمجهول، وتفصل بين الفاعلية الموجبة والسالبة والعدمية. وأما التحكم بنظام الخطاب فلأن الفصل بين الصوامت والصوائت في النظام المقطعي سمح باستخدام آخر اللفظ ليكون محلا لحركة الإعراب في الأعيان، ومحلا لأوجه الفعل في المواقيت.

وفي هذا الكتاب خروج على المألوف في الجذور عند النحويين العرب القدامى، وعند جميع الباحثين، عربا وأجانب. تحدث العلماء العرب عن جذر ثلاثي هو أعدلُ الجذور وأكثرها، وعن جذر رباعي وخماسي، وتحدث آخرون عن جذر ثنائي هو الأصل الذي أخذ منه الجذر الثلاثي بإضافة حرف ثالث، وتحدث غيرهم عن وَهْمٍ ما يسمى بالجذور التي ليست سوى من اختراع العلماء. أما المؤلف فيجعل نظام التسمية قائما على نوعين من الجذور : جذر ثلاثي يسمي ما هو مشترك، وجذر أحادي يسمي ما هو عام. أما وحدات التسمية العامة فتُبنى على جذر أحادي واحد، أو على جذرين أحاديين، وأما وحدات التسمية المشتركة فتُبنى على جذر ثلاثي قد يضاف إليه جذرٌ أحادي، أو جذران أحاديان، أو ثلاثةُ جذور أحادية يضاف إليها عددٌ من السمات. وسبيل الباحث إذن أن يعيد كلَّ لفظٍ إلى المكوِّنات الأصلية التي يتركب منها.

أما في نظام الخطاب، فيطمح هذا الكتاب إلى تقديم نموذج للجملة يعتبره نظاما عاما شاملا لا تتخلف عنه لغةٌ من اللغات، وهو نظام بسيط قائم على أن كل جملة فلا بد لها من نواة مكونة من ركنين اثنين لا ثالث لهما، تجمع بينهما علاقة اقتضاء متبادَل، ولا يمكن لواحد منهما أن يستغني عن الآخر ويوجدَ إلا بوجوده. وهو اقتضاء من طريق التركيب لا من طريق المعنى. وكلُّ عنصر آخر فلا يمكن أن يكون إلا فضلة، مهما كان دوره في المعنى. ويرى المؤلف، عملا بالثنائية التي يجعلها نهجا ثابتا له، أن العلاقة بين عناصر الجملة إما أن تكون علاقة اقتضاء متبادَل، أي علاقة في الاتجاهين، وهي التي تقوم بين ركنَي النواة، وإما أن لا تكون كذلك؛ فتكون إذن علاقةً في اتجاه واحد، أي علاقة تربط الفضلة بقاعدتها فتقتضي الفضلةُ وجودَ قاعدة لها، ولا تحتاج القاعدة في وجودها إلى الفضلة. وهذه العلاقة التي في اتجاه واحد إما أن تكون متكافئة، فهي علاقةُ عطف، وإما أن تكون غير متكافئة، فهي علاقة نوْط. وليس في اللغات كلها ما يمكن أن يخرج عن هذه الأنماط من العلاقات.

ثمة مسألة أخيرة لا بد من الوقوف عندها في هذا الكتاب وهي التي تتعلق بالفصل الأخير فيه؛ فقد رأى المؤلف أن ما يسمى بجملة الشرط إنما هو، في حقيقة الأمر، جملةٌ سِمَةٌ، أي أنها سِمةٌ تسمح للجملة الأم التي يسمونها جملةَ الجواب، وهي عادةً جملةٌ من وجه الممكن أو من وجه المتعذِّر، بالانخراط في الواقع الذي هو الوجه الأساسي للجملة؛ فليست هذه الجملة إذن جملة مزدوجة كما يظن بعضهم اعتمادا على أنه ليس لها في الظاهر ما يربطها بالجملة الأخرى، وليست الجملتان متساويتين كما يظن بعضهم الآخر، لأن الجملة التي هي سِمة لا تكون جملة إلا بمقدار ما تشتمل الجملةُ الأم عليها.

قلت إن هذه الترجمة ليست كالمتعارَف عليه من الترجمات، لأنَّ منهجها وظروفها ليست كمنهج غيرها وظروفه تعريبا، وتدقيقا، ومراجعة، إذ يمكن أن يقال إنني قمت بها وحدي ومع مؤلِّف الكتاب في آن واحد، وإنني كنت حراً إلى أقصى حدود

الحرية، ومقيدا إلى أقصى حدود التقييد في الوقت نفسه. غير أنني أتحمَّل وحدي وِزْرَ ما قد يجد القارئ فيها من خلل، أو من تقصير.

وهأنذا أترك الكتاب لقارئه، عسى أن ينتفع به، راجيا أن يغفر ما يمكن أن يكون زلَّة مني في ترجمته، أو في إخراجه، على رغم الجهد والطاقة المبذولَين فيه.

والله من وراء القصد.

حرر بمدينة ليون الفرنسية في ليلة عيد الفطر لعام ١٤٢٧ للهجرة، الموافق للثاني والعشرين من شهر تشرين الأول/أكتوبر لعام ٢٠٠٦ بعد الميلاد.

حسن حمزة

١

في المقدمات

الباب الأول
في أصل اللسان

حين اكتسب الإنسانُ القدرةَ على تأسيس نظام ثنائي، وهو نظامٌ قائمٌ على تَوافُقِ عنصرين يتحدَّدُ الواحدُ منهما في علاقته بالآخر، اكتسب في الوقت نفسه القدرةَ على أن يبتدع بشكل نظامي، حياتَه وعالَمه. وكان لا بد له وهو يؤسس هذا النظام الثنائي من أن يحفره في ذاكرته؛ فالقدرة على تأسيس النظام، والقدرةُ على حِفظِه في الذاكرة صِنوان لا ينفصلان، يستدعي واحدُهما الآخر. وكان لا بد من أن ينـدرج هذا النظام في دورة الزمان، ومن أن يكون كلُّ توافقٍ يولِّده حَدَثا خاصا من أحداثه مندرجا في تاريخه، فشعورُ الانسان بالزمان، وقدرتُه على حفظ العالم في ذاكرته، أمرٌ واحد.

كان على الانسان إذن كي يجعل الكائناتِ التي ابتدعها جزءا من تاريخه، أن يحفرها في ذاكرته، فسمّاها اعتمادا على نفس نظام التوافق الثنائي، ولو لم يُسمِّها لاضمحلَّت، ولَكان ابتداعُها جهدا عقيما لا قيمة له.

وكان حتما على الانسان في ابتداع كائناتِ عالَمه، وفي تسمية هذه الكائنات، أن يستخدم التوافقية الثنائية القائمة على توافُق عنصرين يتحدد كل واحد منهما في علاقته بالآخر، لأنها أُولى التوافقيات الممكنة، وأبسطُها، وأقربُها متناوَلا، وهي لا تفي بحاجاته فحسب، بل تزيد عليها.

وفي الوقت الذي كان فيه الإنسان يبتدع كائنات هذا العالَم، كان يبتدع أسماء هذه الكائنات، أي رموزها اللسانية الدالة عليها. غير أنه لم يكن ممكنا أن تَفِيَ هذه الرموز اللسانية بحقيقة الكائنات المعقدة، فجاءت صورا مختزَلةً لها، محدودةً في تصويرها. وكان على الانسان أن يختصر في تسميته، فاضطر إلى أن يتصور بعض

وحدات التسمية، خلافا لطبيعتها، خارجَ حدود الزمان، فليس الزمان من مكوناتها كَلفظ (الحيوان)، وهو ما سميناه بأسماء الأعيان. وتصوُّر سائر وحدات التسمية الأخرى داخل حدود الزمان كَلفظ (الناطق)، وهو ما سميناه بالمواقيت.

إن أسماء الأعيان كائناتٌ لسانية محضة لا وجود لها في الطبيعة؛ إذ لا يمكن أن يكون في الطبيعة ما هو خارجٌ عن الزمان، باستثناء المفاهيم والمتصوَّرات المجرَّدة التي يخترعها الانسان ويحدُّها، كمفهوم (النظام) على سبيل المثال. وكذلك لا توجد المواقيت في الطبيعة وجودا مستقلا عمَّن أحدثها، أو عمّا أحدثها، أي أن المواقيت لا توجد في الطبيعة إلا مرتبطة بأسماء الأعيان.

تدل مواقيت كل لسان إجمالا، إما على فعلٍ أو حركة كـ (ضَرَبَ)، وإما على تحوُّلٍ كـ (مَرِض)، وإما على حالٍ ناتجة عن فعلٍ أو عن تحوُّلٍ كـ (مضروب) و(مريض).

أما الأعيان في كل لسان فتدل إجمالا، إما على موضوع كـ (الماء)، وإما على فكرة كـ (النظام).

وقد بنى الانسان كلَّ لسانٍ من الألسنة على تَوافُق ،ثنائيٍّ بالضرورة، بين الأصوات، لأنها قريبةٌ حاضرة دائما، فجَعل منها صوامتَ وصوائتَ ومقاطع، ثم ألَّفَ تلك الأصوات في إطار نظامين : نظامٍ للتسمية قائمٍ على الأعيان والمواقيت التي يُسمي بها كائناتِ العالم، ونظامٍ للخطاب قائمٍ على الجُمل التي يعبر بواسطتها عن تجاربه.

هذه الأصوات، صوامتَ أو صوائتَ أو مقاطعَ، هي المادة الأولى للألسنة الطبيعية، وقد بُنيتْ كلُّ ألسنة البشر، بصورة أساسية، إما على نظام توافقي للصوامت، أو على نظام توافقي للصوائت، أو على نظام توافقي للمقاطع. أما اللسان العربي فقد بُنِيَ، كما بُنيت اللغاتُ السامية جميعُها، على نظام توافقي للصوامت[1].

---

[1] نعني بنظام التوافق الثنائي هنا مجملَ المركّبات الناتجة عن تركيب وحدات اللغة الدنيا، دالّةً وغيرَ دالة، فيما بينها. أما الوحدات الدنيا غيرُ الدالة فأصواتُ اللغة بصوائتها وصوامتها؛ إنها الوحداتُ الصوتية للغة، أي ما يسمونه

الباب الثاني
اللغة العربية المشتركة والحدث القرآني

كانت اللغة العربية آخرَ لغة سامية كبيرة تدخل التاريخ؛ فإن تركنا جانباً بعض النقوش النادرة المقتضبة رأينا أن نصوص العربية تدخل التاريخ في القرن السادس

بالصوائم أو الفونيمات، كالراء والشين والفتحة والكسرة وغيرها. وأما الوحدات الدنيا الدالة فقد تكون كلمات كـ (رَجل) و(فرَس)، أو أبعاضا من كلمات كنون التوكيد، وضمة فاء الفعل الدالة على سِمَة المجهول في مثل (كُتِبَ) و(ضُرِبَ)، وكسرة آخر الاسم حين تكون علامة للإضافة. إنها الوحدات الصرفية للغة، أي ما يسمونه الصرافم أو المورفيمات.

تتركب صوائم اللغة وصرافمها، أي وحداتها الصوتية والصرفية، فتشكلُ الوحداتِ التي تبنى عليها أنظمةُ اللغة المختلفة؛ فحروف الجذور السامية، على سبيل المثال، وهي حروف صوامت عدتُها ثمانية وعشرون حرفا، تتوزع في مجموعتين اثنتين : الأولى تضم الجذور المبنية على حرف واحد، فلا ينتج عنها، حسابيا، إلا ثمانية وعشرون وحدة : ٢٨[١] = ٢٨، أما الثانية فتضم الجذور المبنية على ثلاثة أحرف، فتكون، حسابيا، ثمانية وعشرين في ثمانية وعشرين في ثمانية وعشرين : ٢٨[٣] = ٢١٩٥٢.

أما في الجملة فإننا نعني بنظام التوافق الثنائي مجموعَ المبادلات الممكنة لعنصر من العناصر في مجموعة معينة مع العناصر الأخرى التي تنتمي إلى نفس المجموعة. ويرتبط هذا العنصر بعنصر آخر من مجموعة ثانية، بعلاقة ثنائية هي علاقةُ الاقتضاء المتبادَل، و صورتها هذه: ↔ ، أو بعلاقة الاشتراك أو التبعية، وصورتها هذه: ↑/+ . فإن رمَزْنا بـ (س) إلى عنصر ما في مجموعة من مجموعات وحدات التسمية (أ)، و بـ (ص) إلى عنصر في مجموعة ثانية من مجموعات وحدات التسمية (ب)، فإن نظام التوافق الثنائي يعني مجموع مبادلات (س) مع العناصر الأخرى للمجموعة (أ) في علاقته مع عناصر المجموعة (ب). والجملة التالية مثال على ذلك:

مفتوحٌ ↔ كتابٌ ← الولد

فألفاظ (مفتوح) و(كتاب) و(ولد) تنتمي إلى ثلاث مجموعات تربط بين الأولى والثانية علاقة الاقتضاء المتبادل، وبين الثالثة والثانية علاقة التبعية، ويمكن أن تتبادل العناصر في داخل كل واحدة من المجموعات الثلاث؛ فلفظ (مفتوح) مثلا يمكن أن يتبادل مع لفظ (مغلق) الذي ينتمي إلى نفس المجموعة، ولفظ (كتاب) يمكن أن يتبادل مع لفظ (دفتر)، ولفظ (الولد) يمكن أن يتبادل مع لفظ (الشيخ) وتظل العلاقات نفسها قائمةً بين مختلف العناصر في الجملة المذكورة.

الميلادي نصوصَ لغة مشتركة بين القبائل في أبيات شعرائها الأوائل، ثم في النص القرآني الذي سوف يحدد لها مصيرها. وقد سمى المستشرقون هذه اللغة المشتركة الراقية بـ (الكُوَيْنَة koinè)، وهي لفظة أخذوها من الحضارة اليونانية.

بدت هذه (الكُوينة)، أو هذه اللغة المشتَرَكة، نقطةَ لقاء بين مختلف لهجات قبائل العرب، تقترب من هذه اللهجات حتى لا تنافسُها كوينةٌ أخرى، وتبتعد عنها فلا تذوبُ فيها. وبما أن هذه اللغة المشتَرَكة كانت لغة راقية، وكانت لغة حية[٢]، لم يكن ممكنا إلا أن تكون لغةَ القرآن.

يُمثِّل القرآن قطيعةً تُستهَل بها الثقافةُ العربية الإسلامية الجديدة، قطيعةً ما بعدها قطيعةٌ. غير أنه لم يكن ممكنا أن يمثِّل القرآن قطيعة مع لغة العرب قبله، إلا في أسلوبه، لأنه لو نزل بلغة أخرى غيرِ لغة العرب لما تقبّلته الجماعة. بيد أن العرب المسلمين سوف ينظرون إلى لغتهم في بداية القرن الثالث للهجرة، نظرة كلِّية متحكمة، ترى في الآية ٣١ من سورة البقرة [٢/٣١] : (وعلَّم آدمَ الأسماءَ كلَّها) دليلا على أن لغةَ العرب توقيفٌ لا اصطلاح، وعلى أنها لغةُ القرآنِ الأزلية، فليست إذن لغةً من صنع البشر[٣].

بدا حينذاك كأن العربية لم تعد ملْكا للعرب المسلمين لأنها ليست من صُنْعِهم. لقد خرجت من أيديهم فلم يعدْ لهم الحقُّ في تعديلها، ولو لم يعُدُ الأمرُ إثراءَها بتوليد

[٢] لم تكن اللغة العربية حيةً في أيام الوحي فحسب –وإلا فكيف أمكنَ لها أن تؤدي رسالتها ؟– بل كانت حية كذلك في القرن الثاني للهجرة؛ يُستدل على ذلك من شهادتين تكفيان في إثبات ما نحن بصدده : الأولى شهادة سيبويه الذي يدل وصفُه للإدغام والوقف في العربية بوضوح ما بعده وضوح، على أن هذه اللغة كانت حية في القرن الثاني للهجرة، لأن غنى هذا الوقف وتَعَقُّدَه من خصائص اللغات الحية. وبما أن نظام الوقف هذا معاقِبٌ لنظام الإعراب؛ فلا بد من الاعتراف بأن نظام الإعراب كان نظاما حيا كذلك. والشهادة الثانية للأزهري، وهي شهادة تثبت أن العربية كانت حتى بداية القرن الرابع للهجرة، لغة حية في شبه جزيرة العرب، وفي البحرين على وجه الخصوص.

[٣] أنظر أندره رومان : تساؤلات عن لُغزين تطرحهما الثقافة العربية واللغة العربية « Interrogation sur deux énigmes posées par la culture et la langue arabes »

أسماءِ كائنات جديدة يكتشفونها. ولذلك سوف يُضطر العرب في تسمية ما يجدُ حولهم إلى اللجوء إلى لغاتهم المحلية، أي إلى لهجاتهم، أو إلى اختراع أسماء جديدة لا يقبلها علماء اللغة*.

حين خرجت اللغة العربية من يد الإنسان العربي، فلم يعد يستطيع التصرف فيها، بدا كالمقيَّد، لا يملك قراره، ولا يستطيع صنْع تاريخه بنفسه، ولا أن يقول : (أنا).

بدا حينذاك كأن العالَم لا يتغير لأن اللغة لا تتغير؛ فغدا ممكنا أن تستطيع شهرزاد التي ما عرفت العالَم إلا في الكتب معرفةً قديمة متوارَثة، أن تواجه الملك السفّاح؛ لأن ما عرفته من العالم في مكتبة أبيها الوزير ليس مختلفا البتة عما عرفه الملك في أثناء تجربته في هذا العالم. هكذا يقف القديم من الجديد موقفَ الندّ للندّ، في معركة متكافئة أمام رقعة الشطرنج، يملك كل واحد منهما ما يملكه الآخر : القِطَع واحدة، وقواعدُ اللعبة واحدة، والأسماء إذن واحدة لا تتغير رغم تغير الزمان.

أما الأسماء الجديدة التي ابتُدعت في العربية — ولا حاجة لابتداع أسماء جديدة إلا لتسمية كائنات جديدة- فكان لا بد لها من أن تكون بذرةً قطيعة ثقافية مع القديم، وهي قطيعةٌ يزيد في حدَّتها أنَّ صِيَغَ عددٍ من الأسماء الجديدة المبتدَعة خارجةٌ عن صِيَغ العربية في توزيع أصواتها، وفي نظام مقاطعها، فليست مبنيةً إذن على أساس العربية المكين.

* يقول المترجم : قال ابن فارس : "إن لغة العرب توقيف، ودليل ذلك قوله جل ثناؤه : (وعلّم آدمَ الأسماءَ كلّها) [...] وقّف الله -جل وعز- آدمَ -عليه السلام- على ما شاء أن يعلّمه إياه مما احتاج إلى علمه في زمانه [...] ثم علّم بعد آدم -عليه السلام- من عرب الأنبياء -صلوات الله عليهم- نبيًا نبيًا ما شاء أن يعلمه حتى انتهى الأمر إلى نبيّنا محمد -صلعم- [...] ثم قرَّ الأمرُ قرارَه فلا نعلم لغةً من بعده حدثت. فإنْ تعمَّل اليومَ لذلك متعمِّلٌ وَجدَ مِنْ نُقّاد العلم مَن ينفيه ويردّه" (الصاحبي في فقه اللغة، ٣١-٣٤).

الباب الثالث
اللغة العربية نظام من الأنظمة

يبدو أن النظام التوافقي للصوامت، وهو النظام الذي بنيت عليه اللغات الساميَّة، نشأ من مُقَوْلَبٍ صوتي حنجري في ما قبْل اللغة الساميّة ، يتميز بأن صوائتَه كانت تُلْفَظُ مسبوقةً بالهمز [ʼv]. ويبدو أن عدم ثبات هذه الصوائت المسبوقة بالهمز حين تأتي بعد حرف مجهور هو الذي أنتج هذا النظام المقطعي المكيَّف صوتيا : $\Sigma = \{cv,$ $cvc\}$، لأنه لا يمكن البدء فيه بالصائت: بل لا بد من أن يسبقه حرف صامت. هذا النظام الذي هو في اللغات الساميّة نظامُها المقطعي النموذجي، احتفظت به العربية وحدها، من دون غيرها من الساميّات. إن نظاما كهذا النظام، يفرض فصلا كاملا بين مجموعة الصوائت /v/ ومجموعة الصوامت /c/ :

$$\Sigma = \{cv, cvc\} \blacktriangleright \{c\} \cap \{v\} = \varnothing$$

إن الفصل الذي يظهره هذا الرسم بين مجموعتي الصوائت والصوامت يسمح باستخدام كل مجموعة على حدة، وبأن تكون لكل واحدة من المجموعتين وظائفُ نظاميةٌ خاصة بها. وعلى هذا الفصل الجوهري بين الصوامت والصوائت تقوم البنية الأساسية للغات السامية :

– أما الصوامت فقد بُني عليها نظام التسمية في هذه اللغات، لأنها أكثر عددا من الصوائت؛ فعدد الجذور الناتجُ عن تَوافُقِ الصوامت فيما بينها أكبر بكثير من عدد الأنساق الذي يمكن أن ينتجه تَوافُقُ الحروف الصوائت. وحدات التسمية في اللغات

السامية مبنية إذن على جذور مكونة من حروف صوامت، وهي إما وحداتٌ مشتركةٌ ذات دلالة مخصَّصة، وإما وحداتٌ عامةٌ ذاتُ دلالة غيرِ مخصصة.

أما وحدات التسمية المشتركة، أي الوحدات المخصَّصة، فقد بَنَتْها العربية على جذور من ثلاثة أحرف صوامت √ccc، لأن توافق ثلاثةِ أحرفِ صوامت هو الذي يكفل إنتاج عدد كاف من الأنساق التي تُبنى عليها الجذور للدلالة على المعاني المشتركة. وتفرض ضرورة معنوية بدهية أن يكون عدد هذه الأنساق كبيرا ليعبر عن كثرة المعاني واختلافها. تضم هذه الوحداتُ المخصصةُ الدلالةِ جلَّ ألفاظ المعجم من الأعيان كـ (الرجل) المبني على جذر ثلاثي صامت (ر ج ل)، و(الفرَس) المبني على (ف ر س)، و(الكتاب) المبني على (ك ت ب)، ومن المواقيت كـ (عَمِلَ) و(عامل) و(معمول) و(عمَلٍ) و(عميل) المبنية جميعا على جذر ثلاثي واحد (ع م ل).

بيد أنه إن كانت الوحدات المخصَّصةُ دلاليا، أي "وحدات التسمية المشتركة" كثيرة بالضرورة لكثرة المسميات، فإن الوحدات غير المخصَّصة، أي "وحدات التسمية العامة"، كاسم الزمان العام، والمكان العام، والضمائر، ليست كذلك لقلَّةِ مسمَّياتها؛ ولذلك أمكنَ بناؤها على جذور أحادية مكوَّنة من حرف صامت واحد. هذا الجذر الأحادي المبني على حرف صامت واحد لا يسمي من المواقيت إلا الموقوتَ الدالَّ على المعنى العام للوجود، والموقوتَ الدالَّ على المعنى العام للفعل، ولا يسمي من الأعيان إلا ما كان :

- عنصرا وحيدا لا يلتبس بغيره – مثال ذلك (أنا)– المبني على جذر أحادي هو الهمزة التي هي ضمير المتكلم،
- أو عنصرا يُشار إليه على أنه وحيد –مثال ذلك : (هذا)– المبني على جذر أحادي هو الذال،
- أو عنصرا غيرَ مميَّز – مثال ذلك : (ما).

وفضلا عن ذلك فقد عمدت اللغة العربية، كما عمد غيرها من كبريـــات اللغـــات السامية القديمة، إلى إقامة توافق ثنائي محدود بين جذورها بعضها مع البعض الآخر، سعيا إلى إثراء نظام التسمية فيها.

وهكذا يمكن أن يرسم نظام التسمية في العربية على الشكل التالي[٤]:

√	
√c (+√c) وحدات التسمية العامة (غير مخصَّصة دلاليا)	√ccc (+ α√c) وحدات التسمية المشتركة (مخصَّصة دلاليا)

في هذا المخطط تكون α مساوية لواحد، أو لاثنين أو لثلاثة، أي أنه يمكن أن تكون وحدات التسمية المشتركة، أي الوحدات المخصَّصة، مبنية على جذر ثلاثي، أو على جذر ثلاثي معه جذر أحادي واحد، أو جذران أحاديان، أو ثلاثة جذور أحادية. أما وحدات التسمية العامة، أي الوحدات غير المخصَّصة، فلا تبنى إلا على جذر أحادي واحد، أو على جذرٍ أحادي يضاف إليه جذرٌ أحادي آخر.

- **أما الصوائت**، وهي عناصر المجموعة المكملة لمجموعة الصوامت، فما كان منـــها قصيرا فقد كان وما يزال، دالا على وظيفة الكلمة[٥]. إن موقع هذه الصوائت في آخر

---

[٤] العناصر الموجودة بين قوسين هي العناصر التي يمكن سقوطها والاستغناء عنها.

[٥] الصوائت القصيرة الدالة في آخر الكلمة على الوظيفة هو ما يعرف في التراث النحوي العربي بحركات الإعراب. أما الصائت الطويل في أواخر أسماء الأعيان فيمكن أن يكون دالا على مدلولين في آن واحد، بجمع علامتين ممتزجتين في علامة واحدة هما الوظيفة والعدد.

الكلمة يميزها تمييزا تاما منتظما من الصوائت التي يفرضها نظام المقاطع في وسط الكلمة، والتي تدل على "محدِّدات نحوية"، أو سِمات دلالية، كضمة فاء الفعل التي تحدد سِمَة بناء الفعل للمجهول في (فُعِلَ). كانت الصوائت في أواخر الكلم العلامات الأولى لنظام الخطاب في اللغات السامية، وهي ما تزال إلى اليوم العلامات الأساسية في هذا النظام في العربية الفصحى.

كل حركة من حركات الإعراب إذن وحدة من وحدات نظام الخطاب في العربية تلحق بكلمة ما، أي بوحدة من وحدات التسمية، لتربطها بكلمة أخرى تتركب معها في الجملة. وبالتالي فإن العربية الفصحى لا تكاد تحتاج إلى موقع الكلمة ولا إلى التنغيم، وهما الوسيلتان الأخريان اللتان قد يلجأ إليهما النحو في ربط الكلمات بعضها ببعض.

ترتبت على توافقية الجذور بعضها مع البعض الآخر ضرورةُ تمييز صوامت الجذور الأحادية عن صوامت الجذور الثلاثية، فلذلك اختارت اللغة أصلا صوامت جذورها الأحادية في مجموعتين :

- مجموعة الصوامت الشديدة غير المُطبِقة، وهي التالية : */p/، /ت/، */c/، /ك/، /ء/[٦]
- ومجموعة الصوامت المصوِّتة المتواصلة، وهي التالية : /م/، /ن/، /ل/.

يمكن إذن أن يُرسم المخططُ العام للعربية على الشكل التالي:

---

[٦] فلينظر القارئ تحديد الوحدات الصوتية للعربية، وهي الصوامت أي الفونيمات في الباب المخصص للصواتة.

$$\Sigma = \{cv, cvc\} \blacktriangleright \{c\} \cap \{c\} = \emptyset$$

نظام التسمية   نظام الخطاب

$\sqrt{c}$ v

٣

علامات الكتابة

تُكتب العربية، كما هو معروف، من اليمين إلى اليسار. وربما تكون هذه الكتابةُ مشتقةً من كتابةٍ سريانية بخطٍ متصلٍ مختصر، فهي لا تخطُّ إلا الحروفَ الصوامت. أما الحروف الصوائت الطويلة /a :, i :, u :/ فقد اعتبر علماء العربية أنها مكونة من حركة يتبعها حرفٌ من جنسها، يُسمّونه "حرف المد"، أو "حرف المد واللين". وهو عندهم حرف كالحرف الصامت تسبقه حركةٌ من جنسه، ولذلك تُكتب الصوائت الطويلة كما تُكتب الحروف الصوامت، خلافا للصوائت القصيرة. غير أنها دائما مسبوقة بالحركة المناسبة لها، فالألف التي هي حرف مدٌّ، تسبقها الفتحة دائما : (ـَـ ا = [aà])، و الواو التي هي حرف مدٌّ ولين، تسبقها الضمة : (ـُـ و = [uù])، والياء التي هي حرف مد ولين، تسبقها الكسرة : (ـِـ ي = [iì])[1].

تتشابه أشكالُ عددٍ من حروف العربية، فيكون لكل حرفين منها، أو لكل ثلاثة أحرف، رسمٌ واحد، فتحتاج إلى علامات فارقة لتمييز بعضها من البعض الآخر. غير أن الكُتّاب لم يعمدوا إلى ابتداع العلامات الفارقة إلا في أواخر القرن السابع الميلادي. وكانت هذه العلامات نقطا لا تنفصل من الحروف، ثم صارت علامات تُرسَم فوق الحرف أو تحته. وتمثّل بعضُ هذه العلامات الحروفَ الصوائت القصيرة التي تسمى بالحركات في التراث العربي. غير أنه لا يظهر أي من هذه العلامات في الاستخدام الشائع للكتابة العادية.

ويمكن القول أخيرا، بشيء من التقريب والاجمال، إن رموز الكتابة العربية بحروفها وحركاتها، أي برموز صوامتها وصوائتها الطويلة والقصيرة، صورةٌ خطية للوحدات الصوتية الدنيا في العربية، أي لصواتمها أو فونيماتها.

---

[1] يشير الرمز (`) إلى ميل الحرف الصائت إلى أن يكون صامتا، فيشكل مع الصائت الذي يسبقه نهاية مقطع. أما الرمز المناظر له (´) فيشير إلى ميل الصائت إلى صامت يشكل مع الصائت الذي يسبقه بداية مقطع. وقد افترض النحويون العرب وجود [á] مع أن الفتحة [a] لا يمكن أن تميل إلى أن تصبح حرفا صامتا. (أنظر الباب الخامس أدناه، الفصل الثالث عن الوحدات الشاذة).

الباب الأول
الحروف الصوامت

جدول الحروف الصوامت

شكل الحرف المنفرد	الأشكال الأخرى	اسم الحرف	رمزه	شكل الحرف المنفرد	الأشكال الأخرى	اسم الحرف	رمزه
ء	ء	همزة	/ʔ/	ض	ضضض	ضاد	/ḍ/
ب	ببب	باء	/b/	ط	ططط	طاء	/ṭ/
ت	تتت	تاء	/t/	ظ	ظظظ	ظاء	/ẓ/
ث	ثثث	ثاء	/ṯ/	ع	ععع	عين	/ᶜ/
ج	ججج	جيم	/ž/	غ	غغغ	غين	/ġ/
ح	ححح	حاء	/ḥ/	ف	ففف	فاء	/f/
خ	خخخ	خاء	/ḵ/	ق	ققق	قاف	/q/
د	د ـد ـد	دال	/d/	ك	ككك	كاف	/k/
ذ	ذ ـذ ـذ	ذال	/ḏ/	ل	للل	لام	/l/
ر	ر ـر ـر	راء	/r/	م	ممم	ميم	/m/
ز	ز ـز ـز	زاي	/z/	ن	ننن	نون	/n/
س	سسس	سين	/s/	ه	ههه	هاء	/h/
ش	ششش	شين	/š/	و	و ـو ـو	واو	/w/
ص	صصص	صاد	/ṣ/	ي	ييي	ياء	/j/

يعرض هذا الجدول الأبجديةَ العربية في الترتيب الذي أقرّته (أ ب ت ث ...)، وهو ترتيب يعتمد اعتمادا جزئيا على شكل الحروف الخطية، فيجمع بين الحروف المتشابهة التي يميز بينها نقطة أو نقطتان أو ثلاث نقاط. وتشير هذه الأبجدية إلى المرحلة الأخيرة من مراحل تطور الكتابة العربية بابتداع النقط علاماتٍ فارقةً بين الحروف المتشابهة.

أما في شكل الحروف فيلاحَظ أنّ ما يحدِّدُ اتصالَ الحرف بما يليه، أو انفصالَه عنه، إنما هو ضرورةُ دفْعِ الالتباس بين مُشتبِهَين، لو اتصلا كلاهما، أو لو انفصلا كلاهما، لاختلط واحدهما بالآخر؛ ولذلك تتصل النون وتنفصل الدال لأنها لو اتصلت دون نقط لاختلطت بالنون، وتتصل الفاء وتنفصل الواو لأنها لو اتصلت لاختلطت بالفاء غير المنقوطة.

إن تمييز الحروف باختلاف أشكالها سابق تاريخيا للتمييز فيما بينها بالعلامات الفارقة. أما التعديلات الأخرى في رسم الحروف المكتوبة فأثر من آثار الكتابة المختصرة المتصلة التي تربط الحروف بعضها ببعض. مثال على ذلك: ع ← عع ← ععع؛ هـ ← هه.

أما صورة التاء المربوطة في آخر الكلمة في مثل (قراءة) و(كتابة) فهي نتيجة تكييف صوتي قديم؛ فلقد كانت هذه التاء تخرج عند الوقف كما يخرج النفَس [h] لأنها كانت تنطق قديما مصحوبةً بالنفَس [t^h]، وهو نطقٌ تُثْبِتُه النصوص في القرن الثاني للهجرة. ولذلك تُرسَمُ هاءً تعلوها نقطتان (ة ، ـة).

الباب الثاني
الحروف الصوائت

جدول الصوائت الطويلة

شكل الحرف المنفرد	الأشكال الأخرى	اسم الحرف	الرمز
ا	ا ـا ـا	ألف	/a:/
و	و ـو ـو	واو	/u:/
ي	يـ ـيـ ـي	ياء	/i:/

يُرسم الحرفان الصائتان الطويلان /u:/ و /i:/ واوا وياءً؛ فالواو لم يكن يُنطق بها إلا حرفَ لينٍ هو نهاية انفجار [ù] بعد حرف صائت، ولذلك فإنها بعد الضمة تشكل نسقا من صوتين متماثلين [uù] يساويان الضمة الطويلة /u:/ من الناحية الصوتية الوظيفية، في عِلم الصِّواتة أي الفونولوجيا. وعلى غرار ذلك تلفظ الياء حرفَ لينٍ هو نهايةُ انفجارِ [ì] بعد الحركة، فينتج عن ذلك نَسَقٌ مكوَّنٌ من صوتين متماثلين [iì] يساويان الكسرة الطويلة/: i / من الناحية الصوتية الوظيفية. غير أن اللبس لا يحصل في العربية لأن الصوائت والصوامت لا يمكن أن تتبادل، فيحلّ بعضُها محلّ بعض.

أما الألف فله في العربية صورتان أخريان: صورة تُرسَم فوق الحرف، وصورةٌ مقصورة. أما الألف التي فوق الحرف فصغيرة الحجم ليُمْكنَ إضافتُها فوق الحروف المكتوبة على السطر. مثال ذلك: (الله)، و(هٰذا) يراد به : (هاذا).

أما الألف المقصورة فلا تكون إلا طرفا -مثلُها مثَلُ التاء المربوطة- وصورتُها صورةُ الياء غيرِ المنقوطة حين تكون طرفا، أو حين تكون منفردة. وهذه الألف المقصورة إما لاحقةٌ، وإما صائت طويل متحول عن ياء. مثال الأولى : (فصحى) حيث الألف من البناء، وهي تلحق آخرَه، ومثال الثانية : (مشى) حيث الألف متحولةٌ عن ياءٍ مفتوحة مسبوقةٍ بالفتح نتيجةَ تكييفٍ صوتي : (ــَيــَ) /aja/ : * (مَشَــيَ) ← (مَشى).

وهكذا تبدو الألف المقصورة والتاء المربوطة مجردَ صورتين في الخط، ليست لهما قيمةٌ صوتية خاصة، بل قيمة صرفيةٌ تُسهم في تحديد الجذر؛ لأن هاتين الصورتين تشيران إلى أن الألف المقصورة والتاء المربوطة ليسا حرفين أصليين من داخل الجذر، بل هما حرفان زائدان من خارجه.

جدول الصوائت القصيرة

شكل الحركة	الاسم	الرمز
ـَ	فتحة	/a/
ـُ	ضمة	/u/
ـِ	كسرة	/i/

رُسمت الحركات، أولَ ما رُسمت، نُقطا، ثم أُبدلت النقط خطوطا اختُصِرت فيها صُوَرُ الألف والواو والياء، فرُسمت الفتحة والضمة فوق الحرف، ورُسمت الكسرة تحته.

الباب الثالث
العلامات الخطية الفارقة

هذه العلامات هي السكون والوصلة والمَدَّة والشَّدَّة والتنوين.

أما السكون فمن علامات الصوائت، لأنه علامة غياب الحركة. وأما الوَصلة والمَدَّة فعلامتان من علامات المقطع، وأما الشَّدَّة والتنوين فعلامتان من علامات الصوامت.

- يشير **السكون** إلى غياب الفتحة والضمة والكسرة، أي إلى انعدام الحركة، ولذلك يمكن أن يقال عنه إنه "صائت صِفريّ"، أي حرف صائت عَدَميّ، علامته غياب العلامة (Ø). وعلى أي حال، فصورته صورة الصِّفر (ْ). كما يمكن أن يسمى "علامة نهاية الانفجار"، لأنه يأتي دائما بعد حرف صائت، فيقفل المقطع : "(vc)c".

- أما **الوصلة** فترسم على الألف (ٱ)، وهو كرسيٌّ لهمزةٍ غيرِ مستقرة، غالبا ما تكون حرفا مُقْحَما بَدْئيًا يُعتمد عليه في أول الكلمة لامتناع الابتداء بحرف ساكن. وتشير الوصلة إلى أن الحرف الصامتَ الذي يليها نهايةُ مقطعٍ يكون الحرف الصائت في وسطه.

- أما المَدَّة (~) فتدل على فتحة طويلة تأتي بعد الهمزة، وتكون في أول الكلمة في مثل (آدَم)، أو في وسطها بعد حرف ساكن في مثل: (قرْآن) أو بعد مقطع مفتوح في مثل (مَآب). وتبدو المَدَّة لذلك علامةً فرعية دالة على الاختصار؛ ولذلك تُرسم فوق حروف صوامت مميزةِ الحضور في بعض العبارات التي يكثر ترديدها، فيَسمحُ

ذلك باختصارها للتسهيل اختصارا غيرَ مُخِلٍّ بها. مثال ذلك: (عم ← عليه السلام).

– أما الشَّدة فتدل على مَدِّ حرف صامت، وقد اعتُبِر الحرف المشدَّد في التراث النحوي دائما مكوَّنا من توالي حرفين متماثلين : الأول منهما نهايةُ انفجارٍ لأنه ساكن في نهاية مقطع ، وثانيهما متحركٌ انفجاري في بداية مقطع جديد. وتُرسَم الشدة فوق الحرف الصامت شيئًا تُحذف منها نُقطُها الثلاث، وحلقتُها النهائية.

– أما التنوين، وهو جذر أحادي دالٌّ على المكان العام، فعلامةٌ من علامات الصوامت. ويُرسم التنوين بتكرار الحركة في آخر الاسم، وهكذا تدل الضمتان في آخر الاسم على ضمة يتبعها التنوين، والفتحتان على فتحة يتبعها التنوين، والكسرتان على كسرة يتبعها التنوين. وقد سمى النحويون العرب هذه العلامة تنوينا لأنها تكتب نونا.

الباب الرابع
الألف الزائدة وكتابة الهمزة

هذه الألف لاحقة لتنوين الاسم المنصوب؛ لأن تنوين الاسم المنصوب يُلفظُ ألِفاً عند الوقف عليه. مثال ذلك :

كتابَنْ ← كتاباً

بيد أن هذه الألف لا تُكتب بعد التاء المربوطة، لأن هذه التاء لا تحتفظ بصورة التاء عند الوقف عليها، بل تُرسم هاءً، كما لا تكتب بعد الألف الممدودة (اء) لتسهيل الرسم. مثال ذلك : (مدينةً، سماءً).

وتزاد هذه الألف في الخط في موضعين : حين تُرسَمُ بعد واو الجمع في مثل (كتبوا) و(ذهبوا)، وحين تستخدَمُ إلى جانب الواو والألف المقصورة كرسيا للهمزة.
يبدو أن استخدام الألف كرسيا للهمزة، مثلُه مثَلُ استخدام الواو والألف المقصورة، إنما يراد منه التعويض عن غياب الحركات في الكتابة العربية، لأن اختيار الألفِ أو غيرِه كرسيا للهمزة إنما هو رسمٌ غيرُ مباشر لحركة الهمزة، أو للحركة التي تسبقها. وفي ما يلي تفصيل للمسألة :

١ - الهمزة المبتدأة

- تُرسم تحت الألف إن كانت مكسورة : (إِنسان)
- ترسم فوق الألف في ما عدا ذلك : (أَل، أَمير، أُسرة)
- ترسم مَدَّةً إن تبعها ألِف : (آدَم)

٢ - الهمزة المتطرفة

- ترسم تحت الألف إن كانت مكسورة بعد فتح : (مِقْرَإٍ)
- ترسم فوق الألف في ما عدا ذلك : (قَرَأَ، قَرَأُوا)
- ترسم مدة إن تبعها ألِف : (قَرَآ)
- ترسم على الألف المقصورة إن كانت مسبوقة بالكسر : (قارِئ). ويبدو في هذا المثال كيف أن الألف المقصورة، وصورتُها صورةُ الياء التي حذفت منها النقطتان، ليست سوى رسم زائد في الخط دون أية قيمة صوتية[٢].
- ترسم على السطر في ما عدا ذلك : (شيء)[٣]، (قُرّاء)[٤]، (مقروء).

---

[٢] تأخذ الياء صورتين مختلفتين : صورة ياء منقوطة حين يكون لها دور وظيفي فونولوجي، وصورة ألف مقصورة حين تكون مجرد كرسي للهمزة دون وظيفة أخرى. أما الألف والواو فليست لكل واحد منهما إلا صورة واحدة.

[٣] باستثناء حالة النصب : (شيئاً) حيث ترسم الهمزة على كرسي الياء تسهيلا لوصل الألف المتطرفة بما قبلها في هذه الكلمة الشائعة؛ لأن الكتابة العربية خط متصل يُتفادى فيها أن يرتفع القلم فينقطع رسم الكلمة.

لا بد من الإشارة هنا إلى حالة خاصة في كتابة كلمة (مرء) التي تتميز بزيادة همزة الوصل في أولها، وبثلاثة أشكال مختلفة باختلاف حركة إعراب آخرها : (امرُؤٌ، امرأً، امرِئٍ).

٣- الهمزة المتوسطة

- ترسم على كرسي الياء حين تسبقها ياء، أو حين تتصل بكسرة ممدودة (بِئْر، سُئِلَ، أسْئِلة، لَئيم، مِئَة / مائَة).
- ترسم على الواو إن اتصلت بالضمة القصيرة أو الطويلة : (لُؤْم، سُؤال، رُؤوس، رَؤوف).
- ترسم على الألف إن لم تتصل إلا بالفتح : (رَأس، اِسْأَلْ، يسْأَلُ).

الباب الخامس
الأرقام

اعتمد العربُ الصِّفرَ والأرقامَ الهندية الأخرى. وهي تُكتب، خلافا للكتابة العربية، من الشمال إلى اليمين،كما تُكتب الأرقام الهندية. بيد أن بعض البلدان العربية يستخدم بدلا منها الأرقام التي تسمى بالأرقام "العربية".

---

[٤] احتفظت الكتابة العربية في رسم هذه الكلمة بالنطق القديم للصائت الطويل /a:/ على أنه : /aà/؛ ولذلك ترسم الهمزة هنا على السطر بعد الألف كما ترسم بعد الواو والياء المسبوقين بالفتح /aw/ و /aj/ في مثل (الضَّوْء والفَيْء). أنظر أدناه في الفصل الخامس، ج، الفقرة المخصصة للأبنية الشاذة من المواقيت التي إحدى حروفها الأصلية واو أو ياء. ويبدو هنا كيف تتحاشى الكتابة العربية توالي أَلِفَين باللجوء إلى المَدة.

٣

نظام الصّواتة

أو علم وظائف الأصوات (الفونولوجيا)

الباب الأول

الصوائت

تتشكل الصوائت العربية في نظام مثلّث خالٍ من أي صائتٍ انتقالي مزدوج مركب diphtongue، أي من صائت يبدأ بهيأة وينتهي على أخرى، ويتغير جِرسه في أثناء النطق به بتغير وضعية أعضاء النطق، فيُسمع صائتٌ معيّن في بداية النطق به، وصائت آخر مغاير له في آخر النطق به*.

جدول الصوائت

	أمامي	خلفي
مقفل	الكسرة مقابل الياء /i/ vs /i:/	الضمة مقابل الواو /u/ vs /u:/
مفتوح	الفتحة مقابل الألف /a/ vs /a:/	

* (يقول المترجم) : مثال هذا الصوت الذي يتغير جِرسه في أثناء النطق به في الانكليزية : haouse (هــاوْس) الذي تُسمع فيه الهاء مفتوحة في أول الأمر، ومضمومة بعد ذلك [هُس]. إن صدور هذا الصوت المزدوج مرتبط بنطق رخو. والمؤلف يرى إذن أن الواو والياء في مثل (مَوْت وبَيْت) حرفان صامتان وليسا صائتين انتقاليين مزدوجين كما يعتقد عدد من الباحثين (انظر معجم اللســانيات لـِ جان ديبوا، طبعة لاروس، ومعجم اللسانيات لجورج مونان، ومعجم المصطلحات اللغوية لرمزي بعلبكي).

موضع الفتحة في هذا النظام أقرب ما يكون إلى وضع جهاز التصويت في حال راحته، ولذلك يلجأ نظام المقاطع إليها بصورة منتظمة حين يحتاج إلى حركة نسَقية لا مدلول لها، وإنما تأتي لحاجة نظام المقاطع إليها.

أما الكسرة في هذا النظام فهي أشدُّ الحركات وقعا في السمع، ولذلك يلجأ النظام إليها بصورة منتظمة في حال الوصل.

الباب الثاني
الصوامت

يمكن تصنيف الحروف الصوامت في نطقها اعتمادا على الصفات التالية:

أ - المنفرد و غير المنفرد / غير الثنائي والثنائي

الصوامت التي تتميز بإنجازها في مستوى الحنجرة دون غيرها صوامت منفردة غير ثنائية، وهي الهاء والهمزة. أما صوامت العربية الأخرى فليست منفردة، وإنما هي صوامت ثنائية لأن انجازها يكون في مستويين: في الحنجرة أولا، وفي مخارجها المعروفة بعد الحنجرة ثانيا، كالخاء التي مخرجها من اللهاة، والباء التي مخرجها من الشفتين، وهما تخرجان من الحنجرة قبل ذلك. وهذه الصفة وحدها هي التي تسمح بتبويب الهمزة والهاء وتمييزهما من غيرهما من الصوامت.

تُنجَز الهاء حين يكون المزمار مفتوحا، أما الهمزة فتُنجَز حين يكون المزمار مغلقا؛ ولذلك فإن الهاء والهمزة صامتان محايدان، وهما أبسط صامتين في العربية؛ فليست

الهمزة إلا انفجارا أو نهاية انفجار، أي انصفاق المزمار حين ينفتح في بداية الصوت أو حين ينغلق في نهايته.

٢ - المجهور وغير المجهور / المجهور والمهموس

الصوامت المجهورة هي الصوامت التي تتميز بانفتاح المزمار وانغلاقه بذبذبات دورية، وهي في العربية: الباء والميم والواو والذال والظاء والدال والضاد والنون والزاي واللام والراء والجيم والعين والغين

٣ - المُصوِّت وغير المصوت

الصوامت المصوِّتة هي الصوامت المجهورة التي يمر الهواء الخارج مع النفَس في أثناء نطقها مرورا حرا دون عائق، فينتج عن ذلك صوت تلقائي لا ضجيج فيه؛ وبهذا تقترب هذه الصوامت من الصوائت. وهي في العربية الميم والواو والنون واللام والراء والياء[1].

٤ - المُنسَدُّ وغير المنسد

تتميز هذه الصوامت بانسداد في مجرى الصوت، وهي الباء والميم والتاء والطاء والدال والضاد والنون واللام والراء والكاف والقاف والهمزة.

٥ - المتواصل وغير المتواصل

تتميز هذه الصوامت بامتداد الصوت مع الهواء الخارج مع النفَس امتدادا كاملا لا ينقطع إلا بانقطاع النفَس. هذه الصوامت هي الميم والواو والفاء والثاء والذال

---

[1] أنظر أندره رومان : نظام الصّواتة ونظام الصرف في الكُوَينة العربية، ج ١، ٥٧١-٥٧٢. André Roman : Etude de la phonologie et de la morphologie de la koinè arabe, vol. 1, 571-572

والظاء والنون والسين والصاد والزاي واللام والشين والجيم والياء والخاء والغين والحاء والعين والهاء.

٦ - الأغنّ وغير الأغن

تتميز هذه الأصوات بانفتاح المِرنان الأنفي أمام مجرى الهواء. وهذه الصوامت في العربية هي الميم والنون.

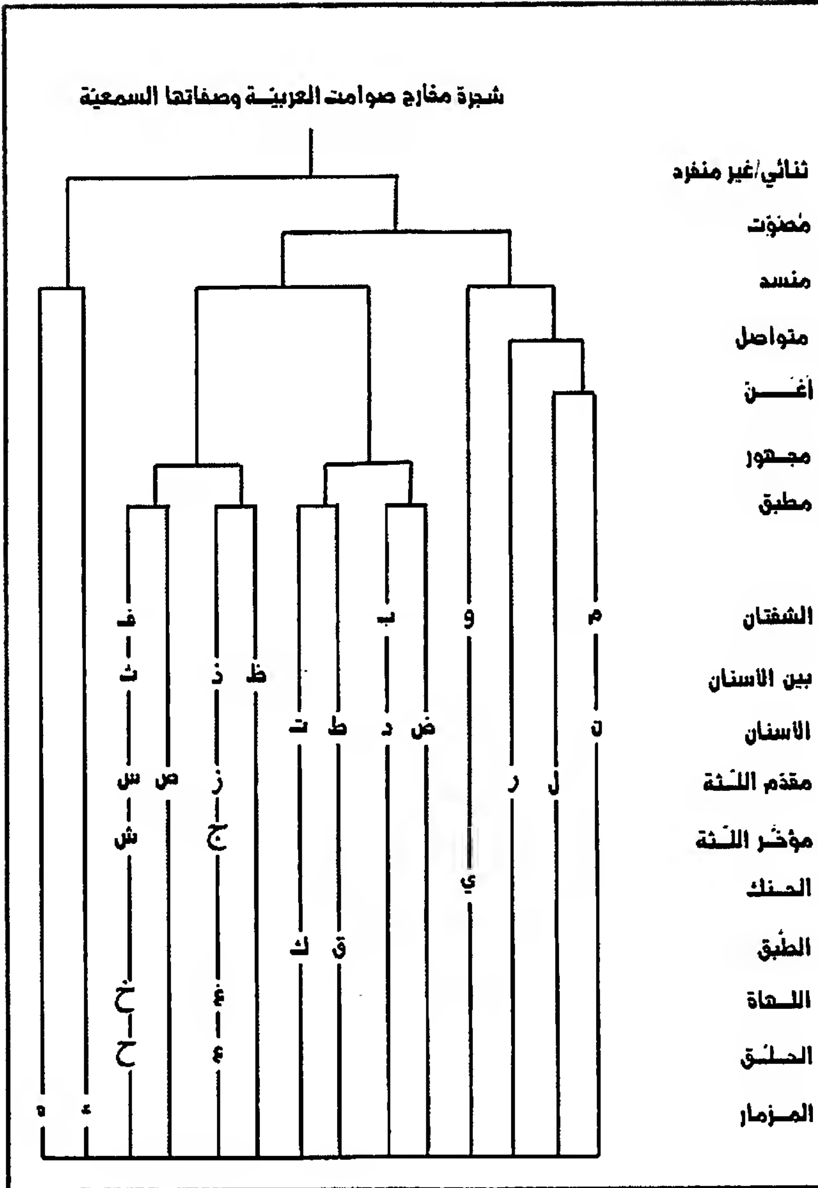
٧ - المُطبَق وغير المُطبَق

تتميز هذه الصوامت بعلامة ثانوية تختلف باختلاف النُّطق في مناطق العالم العربي فتكون تفخيما، أي بإطباق الحنك الرخو، وتحريك مؤخر اللسان نحو الطَّبق، أو بَلْعمة، أي بتضييق البلعوم. وتقتضي هذه العلامة الثانوية نطقا شديدا إلى حد ما. وهذه الصوامت هي الظاء والطاء والضاد والصاد والقاف[٢].

يمكن التمثيل للصوامت في العربية بالرسم المشجَّر التالي، وهو رسمٌ يجمع بين مخارج الحروف وطُرُق نُطْقها :

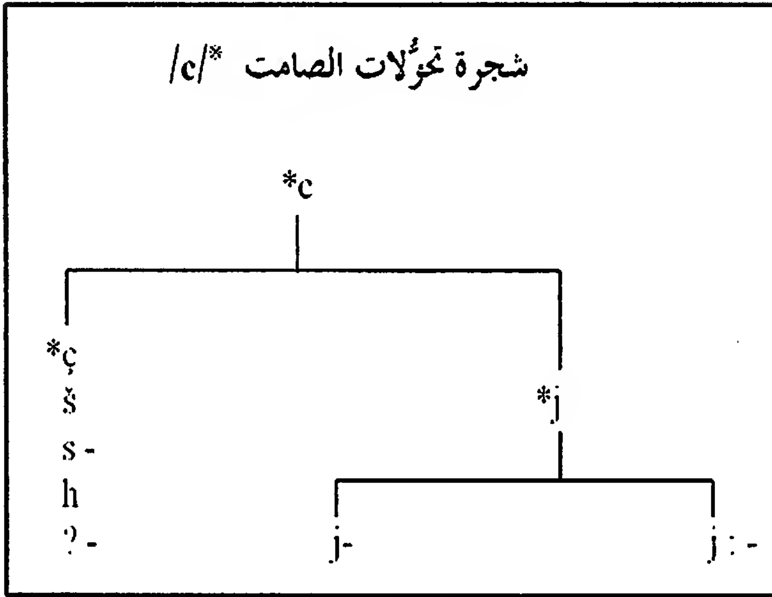
---

[٢] يصف سيبويه الضاد المفخمة على أنها نِطْعِيّة حنكية z alvéopalatale



كان عدد من صوامت العربية قديما مختلفا عما هو عليه الآن، وكان لتحولات صامتين من هذه الصوامت دور مهم في تكوُّن وحدات اللغة، وهما :

- الصامت الشفوي المنسد المهموس */p/ الذي تحول إلى /ف/ بعد أن فقد انسداده
- الصامت المنسد المهموس الذي مخرجه من وسط الحنك */c/، وقد تحول هذا الصامت فاقدا إما انسداده، وإما همسَه. وتُظهر الشجرة التالية تحولات هذا الصامت، وهي شجرة يشار فيها بشَرْطة (-) إلى الوحدات الصوتية التي لا تزال مستخدمة في العربية :





نظام المقاطع

حالات التقابل الكَمِّي وحالات التعارُض

الباب الأول

الوحدات العروضية الأساسية : مقاطع الصوائت

تتلاحق صواتم العربية، أي وحداتها الصوتية الدنيا، وهي الصوائت والصوامت التي تتشكل منها مقاطع العربية، واحدا بعد واحد في نسَق خطي تفرضه سلسلة الكلام في كل لغة إنسانية. وتقوم بين الصواتم المتجاورة في هذه السلسلة علاقة هي إما علاقةُ تقابُلٍ كمّي، وإما علاقة تعارُض. ويُبنى التقابُل الكمّيُ النظامي في العربية على التفريق بين مقطع قصير يساوي مَدّةً واحدة u، ومقطعٍ طويل يساوي مَدّتين اثنتين uu، وهي مقابلةٌ يؤْكدها الشعرُ العربي؛ فليس في النظام المقطعي إلا مقطعان : أحدهما مكوَّنٌ من صامت فصائت /cv/ فهو يساوي وحدةً عروضية أو مَدّة صوتية واحدة u، والآخرُ مكوَّنٌ من صامت فصائت فصامت /cvc/، فهو يساوي وحدتين عروضيتين، أو مَدَّتَيْن صوتيتين uu. أما المقاطع الأخرى {cv:c} و{cvcc} و {cv:cc} المكونة من صامت فصائت طويل فصامت، أو من صامت فصائت قصير أو طويل يتبعه صامتان، فمقاطع شاذة يفرضها تكييف صوتي، أو تكييف نحوي معيَّن.

أما علاقة التعارُض فتقوم على التفريق اللازم بين صوتمين، أي بين وحدتين صوتيتين متصلتين في مقطع واحد، وهي علاقة تَضْمنُ التمييزَ بينهما تمييزا ثابتا يُبيِّن هويّة كل واحد منهما.

الباب الثاني
التكييف الصوتي

نتناول بالدرس هنا التكييف الصوتي الذي يؤدي إلى تلاشي الحركة الواقعة بين صامتين متماثلين. مثال ذلك :

*(شَ.قَ.قَ) ← (شَقْ.قَ)

فقد تلاشت فتحة عين الفعل لأنها وقعت بين حرفين متماثلين (ق ـَ ق)، وكانت هذه الحركة قد فقدت مدلولها في اللغة العربية التاريخية، فسهَّل هذا الأمرُ تلاشيها وسقوطها.

إن إعادة تنظيم المقاطع في هذا الفعل *(شَقَقَ) ← (شَقَّ) تُغيِّرُ تصريفه ومثاله، وتُحوِّله من فعل مبني على ثلاثة مقاطع : *(شَ قَ قَ) إلى فعل مبني على مقطعين اثنين : (شَقْ قَ) :

*(شَ قَ قَ) ← (شَقْ قَ)

/cv cvc/ ← /.cv cv cv/

ولكنها لا تشكل قطيعة مع النظام المقطعي للعربية، لأن المقطع الجديد الناشئَ عن إعادة التنظيم هذه، والمتشكلَ من حرف متحرك يتبعه حرف ساكن : /cvc/ واحد من المقطعين النظاميين للعربية : /cv/ و /cvc/. وعلى العكس من ذلك، تؤدي إعادة التنظيم المقطعي لفعل *(شا.قَ.قَ) ← (شاقْ.قَ)، على سبيل المثال، إلى قطيعة لأن المقطع الجديد المتشكل من صامت، فصائت طويل، فصامت : /cv:c/

ليس واحدا من المقطعين النظامين للعربية، وإنما هو مقطع شاذ. ويعود شذوذه إلى أن الصائت الطويل /:v/ قد اعتبر منذ زمن بعيد، مساويا لحركة يتبعها حرف هو حرف المد واللين، كما يقول النحويون العرب /vc/، مما يجعل المقطع /cv:c/ مساويا للمقطع الشاذ /cvcc/ الذي ينتهي بحرفين ساكنين :

*(شا. قَ. قَ) ← (شاقْ. قَ)

/cv cv cv:/ ← /cv cv:c/ = /cv cvcc/

الباب الثالث
التكييف النحوي

أما التكييف النحوي فنتيجة للوقف الذي يقوم غالبا على تلاشي الحركة الأخيرة وسقوطها. مثال ذلك سكون التاء عند الوقف في مثل: (شاقَقْتَ)، المبني على ثلاثة مقاطع نظامية (شا قَقْ تَ)، والذي يتحول إلى مقطعين أولهما نظامي(شا) /:cv/، وثانيهما شاذ *(قَقْتْ) /cvcc/:

(شا قَقْ. تَ) ← (شا. قَقْتْ)

/cv cvc cv:/ ← /cv:/ cvcc /

فإن جاء بعد الحركة الأخيرة تنوين سقط التنوين بسقوطها في الوقف. مثال ذلك الاسم المفرد في الرفع والجر:

(كَلْ.بُنْ) ← (كَلْبْ)

(كَلْ.بِنْ) ← (كَلْبْ)

فهو مبني على مقطع شاذ /cvcc/ :

(كَلْ . بُنْ) ← (كَلْبْ)

/cvcc/ ← / cvc.cvc/

ومثاله ذلك المثنى المرفوع :

(كَلْ.با.نِ) ← (كَلْ.بانْ)

الذي ينتهي أيضا بمقطع شاذ /cv :c/ :

(كَلْ .با .نِ) ← (كَلْ .بانْ)

/ cv:c cvc/ ← / cv cv: cvc/

يبدو واضحا من هذه الأمثلة أن شذوذ المقاطع الناتجة عن التكييف النحوي أمارة شاهدة على وجود هذا التكييف.

كان الوقف حيا متطورا في اللغة العربية القديمة، وكانت له فيها علامات كثيرة. أما في العربية الحديثة، فقد بُسِّط كثيرا فلم يعدْ له فيها سوى علامتين اثنتين: إحداهما تلاشي الحركة الأخيرة الذي أشرنا إليه أعلاه، والأخرى مَدُّ الفتحة حين تكون علامةَ نصْبٍ لتصبح ألِفًا. مثال ذلك :

(كَلْ.بَنْ) ← (كَلْ.بــا).

إن وجود علامتين للوقف: سقوط حركةِ الإعراب في الرفع والجر، ومَدّها في النصب، دليلٌ على أن الوقف لا يخصِّصُ للجرِّ علامةً تميزُه من الرفع. وليس هذا بمستغرب، فالجر علامةٌ فرعية مستحدَثةٌ في العربية، وهي علامةٌ نافلةٌ في نظام الخطاب.

الباب الرابع
التكييف المقطعي

الفصل الأول - تقصير الصوائت

تتفادى العربية في حال الوصلِ، المقطعَ الشاذ (cv :c) المكون من صامت فصائت طويل فصامت، والذي يساوي ثلاث مَدّات، أو ثلاث وحدات عروضية (uuu)، فتقوم بتقصير الصائت الطويل فيه (:V) ← (V) إن كان هذا التقصير لا يُخِلُّ بالمعنى، سواءٌ أكان هذا المقطع في كلمة واحدة أو في كلمتين متتاليتين. مثال هذا التقصير في الكلمة الواحدة جزمُ الفعل (يقولُ) :

*(لَمْ + يَـ. قولْ) ← (لم + يَـ .قُلْ)

/. cvc cv / ← / .cv:c cv /

حيث تحول المقطع الشاذ /cv:c/ إلى مقطع نظامي مكون من متحرك فساكن /cvc/، بتقصير الصائت الطويل بعد القاف، وتحويله إلى ضمة. ومثال هذا التكييف المقطعي بتقصير الصائت الطويل في كلمتين متتاليتين (دعا الولدَ) :

*(دَ.عا+لْ.وَ.لَ.دَ) = *(دَ.عالْ.وَ.لَ.دَ) ← (دَ.عَلْ.وَ.لَ.دَ)

بتقصير الصائت الطويل، وهو الألف /:a/ بعد العين، وتحويله إلى فتحة /a/، ولذلك تُكتب الألف في آخر الفعل (دعا) ولكنها لا تُلفظ، دون أن يكون لذلك تأثير على المعنى .

أما في الفعل المجموع كما في المثال التالي : (لم يدْعوا الولدَ) فالصائت الطويل، وهو الواو، علامةٌ دالّةٌ على الجمع، فلا بد في التلفظ النظامي به من تركه على حاله صائتا

طويلا /u:/ (لم يدْ.عو لْ.ولدَ)، ولا يمكن تقصيره لأن تقصيره يؤدي إلى اختلاط الجمع بالمفرد :

(لم + يَدْ. عولْ. وَ.لَ.دَ.) ← (لم + يَدْ. عُلْ. وَ.لَ.دَ.) = (لم يدعُ الولدَ)

جمع مفرد

فلا بد إذن من تركه على حاله صائتا طويلا في مقطع شاذ /cv:c/ : (لم + يَدْ. عولْ. وَ.لَ.دَ.).

أما الواو في مثل *(لم يقُولْ) ← (لم يَقُلْ)، فقد أمكن تقصيرها لأنها ليست علامة جمع، ذلك أن الصائت الطويل إنْ لم يكن علامةً دالةً، فإنه يُقصَّرُ حتى في الوصل، حين تلحق الكلمةَ الأولى حركةٌ عارضة، فلا تدعو ضرورة مقطعية لتقصير الصائت الطويل فيها، فلا يقال: *(لم يـــ.قو. لِ لْ. وَ.لَ.دُ) مع أن المقاطع في العبارة مقاطعُ نظامية، بل يقال : (لم يَقُلِ لُولدُ) بتقصير الصائت الطويل وتحويل الواو فيه إلى ضمة.

الفصل الثاني - زيادة الصوائت

تهدف زيادة صائت في الكلمة إلى تسوية مقطع شاذ لإعادته إلى واحد من المقطعين النظاميين في العربية. وبَدَهيٌّ أن الصائت الذي يزاد لا يمكن أن يكون إلا صائتا قصيرا، لأن زيادة صائت طويل من شأنها أن تؤدي إلى مقطع غير نظامي مكون من صامت وصائت طويل وصامت : /cv:c/ !

أ – زيادة الصائت في داخل الكلمة

مثال ذلك زيادة الفتحة قبل تاء التأنيث في آخر الكلمة، فيقال في تأنيث (كَلْبٌ) : (كَلَبـــَـــةٌ) بفتح الباء لتفادي مقطع غير نظامي يبدأ بحرف ساكن :

*/كَلْ بْتُنْ/
./ ccvc cvc/

مثال آخر: زيادة الفتحة أو الكسرة بعد التنوين الذي يلي ألف الاثنين أو واو الجمع في مثل (كلبانِ) و(أهلونَ)؛ فلا يمكن تقصير الصائت الطويل فيهما لأن الألف علامة التثنية، والواو علامة الجمع :

(كَلْ .بُنْ) ← *(كَلْ .بانْ) ← (كَلْ با .نِ)
/ .cv cv: cvc/ ← /cv:c cvc/ ← /cvc cvc/

(أهْـ .لُنْ) ← *(أهْـ .لونْ) ← (أهْـ. لو .نَ)[1].
/ cv .cv: cvc/ ← / .cv:c cvc/ ← /cvc.cvc/

ب – زيادة الصائت في الوصل

الحركة التي تزاد كسرةٌ في الأعم الأغلب. غير أنها قد تكون ضمة في بعض الأحيان، أو فتحة في ما نَدَر:

١– زيادة الضمة

تزاد الضمة بعد (مُذْ) فيقال : (مُذُ). مثال ذلك : (مُذُ اليومُ)[2] :

*(مُذْ + لْ.يَوْ.مُ) ← (مُ. ذُ+لْ .يَوْ.مُ) = (مُذُ اْليومُ).

---

[1] يُلاحَظ كيف يؤدي نظام المخالفة في هذين المثالين إلى اختلاف الصائت الذي يزاد، فهو فتحة بعد الواو، وكسرة بعد الألف، وكان يُفترَض أن تكون الحركة واحدة في الأصل لأنه إنما يُؤتى بها لإنشاء مقطع نظامي.

[2] مَثَلُ (مُذ) مثلُ (مُنذُ) التي أُخذت منها، فهي عنصرٌ يُحوِّلُ الجملة فيضعُها في موضعِ كلمة مفردة، وذلك يقتضي أن تلحق به دائما جملة، وهذه الجملة جملة فعلية في المثال المذكور : (مُذُ اليومُ) ⟵ (مذ [كان] اليومُ)، ولذلك ارتفع (اليومُ). بيد أن العربية المعاصرة تعامل (مذ) و(منذ) معاملة حروف الجر في أكثر الأحيان فيقولون : (منذُ اليومِ).

وتزاد بعد الضمائر المنفصلة : (أنتُمْ) ← (أنتُمُ)، و(هُمْ) ← (هُمُ)، والضمائر المتصلة المقابلة لها : (تُمْ) ← (تُمُ)، و(كُمْ) ← (كُمُ)، وتزاد بعد الضمير المتصل : (هُمْ) بصورته الأصلية (هُمْ) ← (هُمُ)، وبصورته المكيَّفة : (هِمْ) ← (هِمُ). مثال ذلك :

*(هُـمْ آلْ أولادُ) ← (هُـمُ آلْ أولادُ).

وتزاد الضمة بعد الواو التي هي علامة جمع :

(دَعَـوْا آلْـوَلدَ) ← (دَعَـوُ آلْـوَلدَ)،

فيبدو الشكل في هذه الحالة شكلا مكيَّفا.

إن زيادة الضمة في الأمثلة المذكورة أعلاه يجد تفسيرا له بالرجوع إلى أصل الكلمة، فَـ (مُذْ) اختصارٌ لِـ (مُنذُ) المضموم الآخِر، والضمائرُ المنفصلة والمتصلة (أنتم)، و(هُم)، و(تُمْ)، و(كُم)، و(هُم)، اختصارٌ لِصُوَرِ الضمائر القديمة : (أنتمو) و(همو) التي كانت تنتهي بصائت طويل، هو الضمة الطويلة المشتقة من الواو */و/. مثال ذلك:

*(هُـمْ آلْ أولادُ) ← (هُـمُ آلْأولادُ)

*(دعَـوْا آلْـولدَ) ← (دعَـوُ آلْـولدَ).

٢- زيادة الفتحة

لا تزاد الفتحة في الوصل إلا بين (مِنْ) وأداة التعريف (الْ). مثال ذلك:

*(مِـنْ آلْـولدِ) ← (مِـنَ آلْـولدِ)

فيبدو الأمر في هذا المثال وكأنه بمجرد سقوط للهمزة.

٣ - زيادة الكسرة

تكاد الكسرة تكون الحركة التي يُلجأ إليها في الوصل في جميع الحالات الأخرى. وإنما يكون اللجوء إليها دون غيرها لأنها أكثرُ الحركات تميُّزا ووقْعا في الأذن، فيقال:

*(دَعَـتْ آلْـوَلدَ) ← (دَعَـتِ آلْـولد).

الفصل الثالث - زيادة الصوامت

لا يتوالى صائتان في العربية؛ فإن اقتضى التركيب تواليهما حُشر بينهما صامتٌ حاد يقترب من الصوائت، هو النون. مثال ذلك : (تفعليـــنَ)؛ فالأصل في تصريف هذا الفعل للمخاطب المؤنث المفرد أن تلحقه الياءُ علامةً للتأنيث، والضمةُ علامةً للرفع، فيقال : */تفعل يُ/ في مقابل /تفعلُ/ للمخاطَب المذكر. غير أن الضمة في آخره، وهي صائت قصير، يسبقها صائت طويل هو "ياء التأنيث" التي يسموها في التراث المدرسي العربي "ياء المخاطَبة"، فتحشر العربية بين هذين الصائتين صامتا شبيها بالصائت هو النون :

- المخاطَب المذكر : (تفعل + ُ)
- المخاطَب المؤنث: *(تفعل + ي + ُ) ← *(تفعل+ي+ن+ُ) ← (تفعلينَ).

وقد تحولت الضمة في *(تفعلينُ) إلى فتحة بعد الياء عملا بقانون المخالفة. وسوف نعود إلى هذا المثال في ما يلي من البحث.

الفصل الرابع - زيادة مقطع

يُزاد مقطع مكون من همزة متحركة أمام كل كلمة تبدأ بحرفين صامتين، ولا سيما أمام بعض أمثلة أفعال الأمر، والأفعالِ التي انقطعت فانتهت إلى حدّها التي يسموها في التراث بالأفعال الماضية، فضلا عن عشرة أسماء أكثرُها رواجا (ابن، وابنة، وامرؤ، وامرأة، واسم، واثنان، واثنتان). ويتكون المقطع الذي يزاد أمام هذه الكلمات من همزة مكسورة في الأعم الأغلب بسبب وظيفة الكسرة في الوصل، ولأن الهمزة حرفٌ حنجري محايد يقترب من الصوائت، ولا يتطلب جهدا في إصداره.

الباب الخامس
التعارض النسقي

يقوم التعارض النسقي في المقاطع النظامية للعربية على الانتقال من صامت إلى صائت (CV)، أو على الانتقال من صائت إلى صامت (VC).

ولا بد من الاشارة هنا إلى أن هذا التعارضَ باعثٌ على التغيير حين يكون الحرف الصامت (C) واوا أو ياءً، لأن هذين الحرفين أكثرُ الصوامت انفتاحا، فهما قريبان من الصوائت، فإن سبقهما أو تلاهما صائت انحسرت المقابلة الجوهرية القائمة في العربية بين الصوامت والصوائت؛ ولهذا تتفادى العربية توالي الصوائت مع هذين الصامتين[٣].

الباب السادس
النطق والنبر

الفصل الأول - طبيعة النطق

إن المقابلة النسقية القصوى التي أشرنا إليها بين صوامت العربية وصوائتها، والتناظُر بين الحروف المفخمة وغير المفخمة التي تتناظر تناظُرَ إطباق، والقدرةَ على مدِّ كل

---

[٣] سوف ندرس التحولات الناتجة عن توالي الصوائت مع هذين الصامتين في الباب المخصص للصيغ غير النظامية.

حرف صامت، أي على تضعيفه كما يقال في التراث، باستثناء الحرف الأول في الكلمة، تشكل موضوعيا، عواملَ كامنة تؤدي إلى تراخي النطق.

هذا ما حدث بالفعل؛ فقد أصبحت اللغة العربية المشتركة في القرن الثاني للهجرة الموافق للقرن الثامن الميلادي لغةً تراخى النطق فيها؛ فكان يُنطق بصوامتها، باستثناء الهمزة، والمزمارُ مفتوح. غير أن الهمزة، وهي حرف انسدادي، غالبا ما كانت تتلاشى. أما الواو والياء المفتوح ما قبلهما : /َ ــو/، و /َـــي/ فكان يُنطق بهما حرفَيْ لينٍ صامتين [aù]، و[aì]، وكان هذا أيضا حالَ الصوائتِ الطويلة : /ُــو/، و/ـَــا/، و/ِــي/ أي [uù]، و[iì]، و[aà] .

أما في أيامنا هذه، فاللغة العربية المشتركة المعاصرة لغةٌ ثانيةٌ عند أهلها، يتعلمونها بعد عاميّاتهم؛ فهم ينطقون بها إذن متأثّرين في نطقها بهذه العاميّات التي تتميز عنها بمقاطعها، وصرفها، وأدوات وظائفها، أي بالعناصر التي يعبَّر عن الوظائف بواسطتها fonctionnels.

الفصل الثاني - طبيعة النبر

ربما كانت درجةُ الارتفاع العنصرَ الحاسم في النبر في العربية. غير أنه لا يبدو أنه كان لهذا النبر، خارجَ حدودِ الإيقاع، وظيفةٌ فاصلة حاسمة في تمييز الوحدات اللغوية في العربية، اللهم إلا أن يأتي ذلك عَرَضا، فهذا التمييزُ حاصلٌ على المحورين النسقي والاستبدالي دونما حاجة إلى النبر.



نظام التسمية

ليست الأسماء سوى صورٍ لغوية لموجودات العالَم. وقد ذكرنا أننا نعني بأسماء الأعيان ما تَصوَّرَه الإنسان خارج حدود الزمان، فليس الزمان مكوِّنا من مكوناته كـَ (الأرض) و(السماء) و(الولد) و(الكتاب)، وبالمواقيت ما تَصوره في حدود الزمان وحركته، أي ما كان الزمان مكوِّنا من مكوناته كـ(وَلَدَ) و(كَتَبَ) و(والدٍ) و(كاتبٍ) و(كبيرٍ) و(صغيرٍ)، وسوف نخصص أول هذا القسم لأسماء الأعيان، وآخره للمواقيت.

الباب الأول

أسماء الأعيان

أسماء الأعيان في العربية، كما ذكرنا، صنفان : صنف يسمي ما هو عام غير مخصَّص كضمير المتكلم والمخاطَب وغير ذلك، فهو يبنى على جذور أحادية لأنه قليل العدد، وصنفٌ يسمي ما هو مشترك مخصَّص كَـ (الرجل) و(الفرس) وغير ذلك، فهو يبنى على جذور ثلاثية لأنه كثير يُفترض فيه أن يلبي حاجات العرب في تسمية العالَم حولهم.

الفصل الأول - الجذر الأحادي (أعيان التسمية العامة)

أسماء الأعيان المبنية على جذور أحادية وحداتُ تسمية تحلُّ محلَّ غيرها من أسماء الأعيان المبنية على جذر ثلاثي أو على جذر رباعي، وهي وحدات يُستعمَل مصطلح "الضمائر" عادةً للتعبير عنها، ويمكن أن يقال عنها إنها "وحداتٌ حالَّةٌ" لأنها تحل محل غيرها.

أ - الأعيان المبنية على جذر أحادي واحد

تبنى أسماء الأعيان العامة على جذور أحادية، وتتوزع تبعا لعلاقتها بالمسميات، في أربع مجموعات مختلفة : وحدات تسمية أحادية، ووحدات تمثيل، ووحدات إشارة ووحدات وصل.

١- وحدات التسمية الأحادية

تسمي هذه الوحداتُ الزمان العام، أو المكانَ العام، أو اسمَ العينِ العامّ، أو ضمائر المتكلم والمخاطَب :

١,١ - تسمية الزمان العام : التاء

مثال هذا الجذرِ الأحادي التاءُ في (لاتَ) التي تعني: "لم يعد ثمة وقت ...! "، وهي كلمة مكونة من (لا) النافية، ومن التاء الدالة على الزمان العام المبهم الذي يخصصه لفظ (الحين) الذي يليه في قولهم : (لاتَ حينَ ...). أما فتحة التاء فدالّ على التعجب. مثاله الآية الثالثة من سورة ص [٣٨/٣] :

﴿فنادَوا ولاتَ حينَ مناص﴾.

٢,١ - تسمية المكان العام : النون

يدل هذا الجذر المعروف في التراث النحوي العربي باسم "التنوين"، على مكان عام مبهم، سواءٌ أكان هذا المكان حقيقيا أم مجازيا. ويدل هذا التنوين على أن الاسم مقطوع عن الانتماء، أي أنه اسم منفرد لا يضاف إليه اسمٌ آخر، لأن التنوين معاقِبٌ للاضافة. فاسم العين المنوّن (كلبٌ) على سبيل المثال يراد منه أن يدل على وجود كلبٍ ما، مقطوعٍ عن الانتماء، دون تحديدٍ لمكانه أو لمالكه أو لوظيفته، إلخ. فيقال (كلبٌ) ، في مقابل (كلب البحر)، و(كلب زيد)، و(كلب الصيد)، إلخ.

٣,١ - تسمية اسم العين العام : الميم

الميم جذر دال على اسم العين العام في أسماء الاستفهام الثلاثة : (ما) و(مَن) و(كَم).

– (ما ؟) : ميمُها الجذر الدالُّ على اسم العين العام. وأصل الألف فيها همزة استفهام تسبقها فتحة لا مدلول لها، وإنما هي حركة يقتضيها النظام المقطعي للعربية :

*(مـأْ) ← (مـا).

وقد اختارت العربيةُ الفتحةَ حركةً نسقيةً لا دلالة لها، لأنها كما رأينا في حديثنا عن الصوائت، أكثرُها انفتاحا، وأسهلُها نطقا في قربها من وضع الراحة لجهاز النطق.

غير أن (ما) قد لا تكون استفهاما، وذلك حين تلي اسما نكرة كَـ (يوم) و(ساعة) و(زمان) وغير ذلك، فتؤكد تنكير الاسم الذي تليه، كما في العبارة التالية : (يومًا ما)، كما أنها لا تكون استفهاما في الجمل المحوَّلة التي تكون في موضع المفرد، كما في الآية الثالثة من سورة القارعة [١٠١/٣] :

﴿وما أدراكَ ما القارعة﴾

حيث (ما) الأولى ضمير استفهام، و(ما) الثانية ضمير الاستفهام نفسه؛ لكن تنغيم الجملة الثانية هنا يمحو الاستفهام، ويحوِّل جملة (ما القارعة) من وحدة نحوية كبرى، أي من جملة مستقلة، ليضعها في موضع كلمة مفردة .

– (مَن) : دلالة الميم فيها نفس دلالتها في (ما)، ولكن النون فيها دالٌّ على الكائن الحي، في مقابل غير الحي في (ما).

– (كم) : مكونة من الكاف والهمزة والميم : */ك ء م/ ← كم. مَثَلُ الميم فيها مثلُها في (مَن) و(ما). أما الكاف فللتشبيه، والهمزة للاستفهام، غير أن الاستفهام يسقط منها كما يسقط من (ما) و(مَن) في الجُمل المحوَّلة لتحل محل المفرد. مثال سقوط الاستفهام مِن (مَنْ) الآية السادسة والخمسون بعد المائة من سورة الأعراف [٧/١٥٦] :

﴿عذابي أصيبُ به مَن أشاء﴾.

٤,١ – تسمية الأشخاص : الضمائر

سوف ندرس في هذا الفصل الجذورَ التي تسمي ضمائر الشاهد، أي ضمائر المتكلم والمخاطَب، وهي الهمزة والنون والتاء والكاف. أما ضمير الغائب فليس من وحدات التسمية، وإنما هو من وحدات التمثيل، ولذلك فإننا سوف ندرسه في الفقرة اللاحقة المخصصة لوحدات التمثيل.

١,٤,١ – ضمير المتكلم

أولا : ضمير المتكلم المفرد : الهمزة

- في الرفع

يُبنى ضمير المتكلم المفرد (أنا) على الجذر الأحادي /ء/. وأصل هذا الضمير المرفوع : *\/أنــأَ/ التي تحولت إلى /أنا/. الهمزة المفتوحة في أول الضمير /أ/ مقطع زائد لتفادي البدء بالساكن، والنون فيه دالٌّ الكائن الحي الذي رأيناه في /مَن/. أما الهمزة في آخره : /أ/ فجذر أحادي دالٌّ على المتكلم، وفتحة الهمزة فيه حركة نسقية لا مدلول لها.

- في النصب والجر

يُفترَض أن الياء، وهي ضمير المتكلم المفرد في النصب والجر،كانت في أول الأمر على الصورة التالية : * /ء ــَ/، أي أنها كانت مكونة من الجذر الأحادي /ء/ الدال على المتكلم، وهو الجذر الذي رأيناه في *\/أنَأ/ ← /أنا/، ومن الفتحة التي هي حركة نسقية لا دلالة لها، ثم تحولت الهمزة إلى حرف صامت هو الياء حين سبقتها الكسرة:

*/ ـِ ء ـَ/ ← /ـِ ي/َ، */i- ?-a/ ← /i-j-a/،

كما في (لِيَ) التي أصلها *(لِــأَ) :

*/لِــ ءَ/ ← (لِـــيَ)

ثم تحولت الياء المتحركة إلى حرف صائت طويل، هو الياء الممدودة في آخر الاسم، كما في : (كَلْبِـــي).

أما الفعل فلم يكن ممكنا إلحاق هذه الياء مباشرة في آخره، لأن هذا الإلحاق يؤدي إلى سقوط العلامات الدالة على الجنس والعدد فيه، وهو ما لا تجيزه العربية، ولذلك تفادت سقوط هذه العلامات بحشرِ نونٍ بين الفعل والضمير، وهي النون التي سماها النحويون العرب "نون الوقاية"، في مثل : (ضربني)، فبدا ضمير المتكلم المفعول مكوَّنا من النون والياء : /ني/.

وكما تفادت العربية سقوط علامات الجنس والعدد في آخر الفعل لأهميتها، تفادت سقوط فتحة الباء والميم في قولهم : (يا أبَتِ !) ويا (أُمَّــتِ !)، لأهمية الفتحة في هذا الموضع، فهي فتحة دالة على التعجب. وكان الأصل للمحافظة على فتحة ميم (الأم)

أن تُحشر نون الوقاية بينها وبين ضمير المتكلم، فيقال : */ يا أُمّني/ بدل */يا أُمَّـــي/. غير أن النون تحولت إلى تاء بإزالة الغُنَّة التي فيها، لكي لا تتوالى فيها الأحرف المصوِّتة إلى جانب الصوائت، فصار يقال : (يا أُمَّتِ ا)، ثم قيل قياسا عليها : (يا أَبَتِ ا).

ثانيا : ضمير المتكلم المجموع : النون

- في الرفع

يُفترض أن الأصل في ضمير المتكلم المجموع في حالة الرفع أن يكون : */أَ نا نو ن/ مبنيا على ثلاث نونات : الأولى دالُّ الكائن الحي، كما هو حالها في ضمير المفرد /أنا/، والأخيرة دالُّ ضمير المتكلم المجموع، أما المتوسطة فيفرضها الباب، وبين النونات الثلاث صائتان طويلان هما الألف والواو لا دلالة لهما، وإنما يؤتى بهما طويلين لتيسير فصل النونات. ثم يبدو أن النون الأخيرة سقطت، وتحولت الألف في وسط الكلمة إلى حرف حلقي صامت هو الحاء، تفاديا لتوالي خمسة مصوِّتات : / َ ن ا ن و/، فإن الحاء حرفٌ يتاخم مخرجُه مخرجَ الفتحة. وهكذا تحولت */أَ نانون/ إلى */أَنَـــحْـــنو/ ثم إلى /نحن/ :

*/ءَنانون/ ← */ءَنانو/ ← */ءَنَحْنو/ ← /نَحْنُ/

- في النصب والجر

يتكون هذا الضمير من النون، وهي دالُّ المتكلم المجموع، ومن الحركة النسقية المألوفة في العربية، وهي الفتحة : /ن َ/، ثم تحولت الفتحة إلى ألف كما هو حالها في الفعل المنقطع :

*/فَعَلــنَ/ ← /فَعَلْنـــا/.

جدول ضمائر المتكلم

		المفرد		الجمع	
		الرفع	النصب والجر	الرفع	النصب والجر
المتكلم	مذكر / مؤنث	/أنــا/	*ء/ أَ/← ي/ ِ ي َ/ ← /ي/ ← /إنــي/	/نحــن/	*ن/ ا/← /نــا/

٢,٤,١ – ضمير المخاطَب

أولا : في حالة الرفع : التاء

يبنى ضمير المخاطَب في حالة الرفع على الجذر الأحادي ت√ : /أنتَ/ في موازاة بناء ضمير المتكلم /أنا/. وتكون الحركة النسقية التي يُلجأ إليها في هذا الضمير كما في ذاك، الفتحة التي يفرضها النظام المقطعي للعربية مالم يكن هناك مانع صوتي.

وتكون الكسرةُ دالَّ التأنيث : /أنتِ/، والواوُ دالَّ الجمع المذكر :

*/أنتَ – و/ ← */أنتَ – نُ – و/ ← /أنتُمو/،

والنون دالَّ جمع النسوة :

*/أنتِ – ن/ ← */أنتِنْ–نَ/ ← /أنتُنَّ/.

لم يكن المقطع الذي أضيف في آخر جمع المخاطَب، وهو النون المضمومة التي صارت ميما :

*/أنتَ– و/ ← */أنتَ–نُ–وْ/ ← /أنتُــمُــو/

ضرورةً يفرضها نظام المقاطع في العربية. إلا أنه كان ضروريا في جمع الغائب. وقد حُشرت في المخاطَب نون مضمومة بين الضمير المفرد /أنتَ/، وواو الجمع */أنتَ نُ و/، وكانت الحركةُ ضمةً ليناسب جرسُها جرسَ الواو، ثم تحولت النون إلى ميم مجانسةً للضمة اللاحقة لها عملا بقانون المماثلة الرجعية */أنتَ مُ و/، ثم تحولت

فتحة التاء إلى ضمة مجانسةً للميم التي تليها عملا بقانون المخالفة الرجعية /أنتُ مُ و/ :

*/أنتَ	+	و/	*/'ant a	+	w/
*/أنتَ	ن	+ و/	*/'ant a	n	w/
*/أنتَ	نُ	+ و/	*/'ant a	n u	w/
*/أنتَ	مُ	+ و/	*/'ant a	m u	w/
/أنتُ	مُ	+ و/	/'ant u	m u	w/

جدول ضمائر المخاطَب في الرفع

المخاطَب	المفرد	الجمع	المثنى
مذكر	/أنتَ/	*/أنتنو/ ← /أنتمو/	/أنتما/
مؤنث	/أنتِ/	*/أنتنَّ/ ← /أنتنَّ/	

ثانيا – في النصب ثم في الجر : الكاف

يُبنى ضمير المخاطَب في حالتي النصب والجر على جذر أحادي هو الكاف. ولم يكن للجر ضرورة في قوانين النحو، ولكنه نشأ من مجرد قرابة صوتية وظيفية للكسرة مع الحركتين الأوليين للعربية وهما الضمة والفتحة.

جدول ضمائر المخاطَب في النصب والجر

المخاطَب	المفرد	الجمع	المثنى
مذكر	/كَ/	*/كَ نُ و/ ← /كُـمو/	/كُـما/
مؤنث	/كِ/	*/كِـنْ ن/ ← /كُـنَّ/	

٢ – وحدات التمثيل

١,٢ – ضمير الغائب : الهاء ← * c √

جدول ضمائر الغائب المرفوع

المخاطَب	المفرد	الجمع	المثنى
مذكر	/هـُو/	*/هُـنو/ ← /هـُمو/	/هُـما/
مؤنث	/هـِيَ/	*/هـِنَّ/ ← /هـُنَّ/	

لا ريب في أن ضمير المؤنث الغائب (هِـيَ) قد بني بمجانسة لجرْس الكسرة، وهي علامة التأنيث. أما المذكر (هو) فقد بني زَوجاً مقابلا للمؤنث، لأن المذكر ليست له علامة تخُصُّه، فعلامته غياب العلامة /Ø/. وقد أضيف إلى الضمير، وهو الهاء المكسورة في ضمير المؤنث (هِـيَ) مقطع مكون من حرف مصوِّت /ي/ ومن فتحة ليس لها مدلول، لينفصل الضمير، ويستقل بنفسه. وقد ضمن وقوع الياء المجانسة للكسرة، بين كسرة وفتحة استقرارا صوتيا لهذه الكلمة : /هِـــيَ/.

وقد أضيف إلى ضمير المذكر الغائب مقطع مكون من واو مفتوحة، لأن الواو هو الصوت الخفيض المقابل للياء، وضَمِنَ وقوعُ الواو المجانسة للضمة بين الضمة والفتحة (هـــُـوَ) استقرارا صوتيا لهذه الكلمة على غرار استقرار الضمير المؤنث.

أما في المذكر المجموع، فقد حُشر حرف النون الذي تحول إلى ميم بين الضمير وواو الجمع لئلا يلتبس الجمع بالمفرد :

*/هـُ – وُ/ ← */هُـ – نْ – وُ/ ← /هُـمُـوُ/ ← /هُمْ/

هذه النون التي حشرت كما رأينا في الصيغ السابقة بين الضمير وعلامات الجنس والعدد، سوف تحشر في جمع المؤنث أيضا لتؤمّن انتظام مختلف الجداول : /هـُ – نْ – نَ/.

أما في النصب والجر فإن ضمائر الغائب المفرد ضمائر متصلة لا تحتاج إلى أن يضاف إليها ما أضيف إلى ضمائر الرفع المنفصلة. غير أن ضمائر الجمع تبقى على حالها، وما يميز المتصل من المنفصل فيها إنما هو توزيعٌ مغاير لكل صنف منهما. ولا بد من الإشارة إلى أن الهاء في الضمائر المتصلة في الجمع، وفي التثنية، وفي المفرد المذكر، تُكسر إذا سُبِقت بالكسر، فيقال : /بِـهِـم(و)/ و/بِـهِـنَّ/ و/بِـهِـما/ و/بِـهِ/.

جدول ضمائر الغائب المتصل في النصب والجر

الغائب	المفرد	الجمع	المثنى
مذكر	*/هـَ/←/هُوَ/ ←/هـُ/	*/هُنُوْ/ ← /هـُمو/	/هُـما/
مؤنث	*/هِيْ/←*/هي/←/هـا/	*/هـنَّ/ ← /هـُنَّ/	

٢,٢ – ليس

يبدو أن (ليس) بُنيتْ كما بُنيتْ (لاتَ) من أداة النفي (لا) ومن الجذر الأحادي *$\sqrt{}$cv الدال على التمثيل، وهو حرف صامت وسطي حنكي شديد مهموس تحوَّلَ إلى سين. ويُفتَرض أنها كانت تعني : "لا شيءَ ..."، فلما تحولت /ليس/ إلى سِمَة

دلالية تنفي العلاقة النووية بين ركني الجملة صارت تعني : "لا يكون"، ثم تطورت على غرار أمثلة الفعل المنقطع، فاتصلت بها الضمائر، فصار يقال : (لستُ، لستَ، الخ.).

٣,٢ – أيّ

(أيّ) مكونة من همزة الاستفهام ومن الجذر الأحادي ‎*√c‎ الذي تحول إلى /ي/. ولا تكون (أيّ) إلا مضافة إلى غيرها، خلافا لكل الوحدات الأخرى التي تحل محل غيرها، والتي تُبنى على جذر أحادي. أما حركة آخر (أيّ) فكانت حركة نسقية لا مدلول لها. غير أن نظام الخطاب في العربية استغل وجود هذه الحركة النسقية فأعاد توظيفها، وجعلها حركةَ إعراب، فصار يقال: (أيٌّ، وأيًّ، وأيٍّ).

٤,٢ – ذَيتَ

يبدو أن /ذَيتَ/، وهي للتوكيد، مبنية على نفس الجذر ‎*√c‎ وعلى التاء التي تشبه ضمير الإشارة، وقد تحولت على الشكل التالي :

{ت، ‎√c‎} ← * /تَ c/ = * [تَيْ] ← */تَيْتَ/ ← *[تَيْتَ] ← /ذَيْتَ/.

وسبب هذا التحول أن الوحدة الصوتية /c/ تساوي صوتياً [ت ي] [tj]، وقد يسبقُ العنصرُ الثاني فيها [ي] العنصرَ الأولَ [ت]، فتصير هذه الوحدةُ الصوتيةُ وحدتين صوتيتين شرطَ أن يحتفظَ /c/ بسمة الشدة، وألا يتحول إلى صامت رِخو يكون سيناً /s/ أو هاءً /h/ تبعا لنسقه.

٥,٢ – كَيْتَ

يبدو أن (كَيْتَ)، وهي للتشبيه، مبنية على نفس الجذر وعلى كاف التشبيه متحولةً على الشكل التالي :

{ ك، ‎√c‎} ← * /كَ c/ = *[كَتْي] ← */كَيْتَ/ ← /كَيْتَ/

٣ ـ ضمائر الإشارة : التاء واللام

أما ضمائر المفرد فمبنية على التاء.

وأما ضمائر الجمع فمبنية على اللام. والأمر على هذا في اللغات الساميات الكبرى باستثناء الأَكَدِيَّة التي بَنَت ضمائرَ الجمع فيها على النون القريبة من اللام. هذه اللام هي نفس اللام التي في أداة التعريف التي تحولت، بصورة ثانوية، إلى أداة عددية أمام الأسماء. إن اللام المفخمة المطبقة في لفظ الجلالة -باستثناء حالات التكييف- وفي بعض المواضع الأخرى، قريبة من الضمة التي هي صائت مطبق أيضا. ويمكن أن يكون تفخيمُ اللام هنا نتيجة لاعتبار لفظ الجلالة من الإشاريات.

جدول أسماء الإشارة للقريب

	المفرد
مذكر	* /تـ ا/ ← /ذ ا/
مؤنث	/ تـ ي/ ← /ذ ي/

يبدو أن اسم الإشارة (ذا) مبني على التاء المفتوحة التي تليها الهمزة علامةً للقرب. لكن حين تراخى نطقُ العربية، تحولت التاء إلى حرف مجهور هو الدال عملا بقانون المماثلة الرجعية ، ثم إلى ذال.

*/تَـــءُ/ ← /ذا/

أما في الجمع، فيبدو أن (أولــاءِ) مبنية على ترتيب مغاير يسبق فيه اللامَ ضميرُ القُرْب، وهو الهمزة. وقد ضُمّت همزةُ ضميرِ القُرْب في (أُ(و)لاء) مجانسةً لجرس اللام المطبقة، ومُدَّت فتحة اللام فصارت ألفاً، لكي لا تدغم لامُ (أولاءِ) بلام التعريف التي تكون في أول الاسم الذي يليها دائما. كما أن المقطع الأخير (ءِ) من الكلمة الذي ينتهي بالكسرة المعهودةِ علامةً للوصل، يؤمّنُ حمايةً إضافية لهذه الألف من إدغامها بلام التعريف في الاسم الذي يليها :

*/أولَــءِ آلـــــأولادُ/ ← (أولَـــــاءِ آلـــــأولادُ)

وقد استخدمت العربية ضمائر القرب هذه مسبوقة بالهاء للتنبيه على الآتي.

جدول أسماء الإشارة للقريب مع سِمَة التنبيه على الآتي

	المفرد	الجمع
المذكر	/هـا ذ ا/	/هـا ء (و) لـ اءِ/
المؤنث	/هـا تـ ـي/ ← /هـا ذ ـي/ ← /هـا تِـهِ/ ← /هـا ذِهِ/	

في مقابل جدول القرب هذا طَوَّرت العربية جدولا للبعد :

جدول أسماء الإشارة للبعيد

	المفرد	الجمع
المذكر	/ذ ا كَ/	/أ(و) لـ ا(ئـِ) كَ/
المؤنث	/تِـ ـيـ كَ/ ← /ذِ ـيـ كَ/	

وعلى هذا الجدول طورت العربية جدولا مناظرا له مبنيا على اللام، سِمَة دالة على ما غَبَر، وعلى الكاف دالَّةً على البعد.

جدول أسماء الإشارة للبعيد مع سِمَة [التنبيه] العائدة

	المفرد	الجمع
المذكر	/ذ ا لـِ كَ/	/أو لـ ا لـِ كَ/
المؤنث	/تـ ـِ لـ كَ/	

هذه الاشارياتُ كلُّها إما ضمائر، أي أسماءُ أعيان، وإما سِماتٌ دالة. وفي العربية، فضلا عن التاء التي هي ضمير إشاري، تاءٌ أخرى، هي سِمَةٌ دالة على الاشارة، وهي التاء التي نجدها أحيانا سابقة لبعض أسماء الزمان في قولهم :

/حِينَ/ ← /تَـحِينَ/،

/أوانَ/ ← /تَـأوانَ/،

/الآنَ/ ← /تَـألآنَ/

٤ – وحدات الوصل / الاسم الموصول

الموصولات أيضاً من وحدات التسمية التي سميناها بِـ "الوحدات الحالّة"، أي وحدات التسمية المبنية على جذر أحادي، والتي تحل محل غيرها من أسماء الأعيان المبنية على جذر ثلاثي أو على جذر رباعي، وهي الوحدات التي يُستعمَل مصطلح "الضمير" عادةً للتعبير عنها. هذه الموصولات وحداتٌ معقدة لأنها مبنية على وحدة أو وحدتين، وعلى عنصرٍ محوِّل، وهو العنصر الذي يحوِّل الجملة ليضعها في موضع المفرد. ووظيفة الموصول أن يُدخِل جملة تحدد الزمان أو المكان أو الهوية.

١,٤ – موصولا الزمان : (إذْ) و(إذا)

هذان الموصولان مبنيان على التاء وعلى الهمزة. أما التاء التي تتحول إلى ذال فدالة على الزمان. وأما الهمزة فهي محوِّلٌ ينقل الجملة فيحولها من وحدة نحوية كبرى مستقلة ليضعها في موضعِ المفرد في جملة أخرى هي الجملة الأم. وقد بَنَت العربية

على التاء والهمزة موصولين اثنين: (إذ) أمام الفعل المنقطع، في مقابل (إذا) أمام الفعل غير المنقطع. مثال ذلك الآية ٨٩ من سورة المائدة [٥/٨٩] :

﴿ذلك كفّارةُ أيمانِكم إذا حَلَفتُم﴾

وبيت الشاعر الأموي العباسي صخر بن الجعد [من البحر الطويل] :

(تذكّرتُ كأساً إذْ سمعتُ حمامةً بَكَتْ في ذُرى نَخْلٍ طِوالٍ جريدُها) .

٢,٤ – موصولا الهوية : (الذي) و (ذو)

١,٢,٤ – الذي

بني (الذي) على ثلاثة عناصر :

ـ التاء أو اللام، وكل واحد منهما جذر أحادي إشاري

ـ الهمزة وهي المحول الذي ينقل الجملة ليضعها في موضع المفرد

ـ اللام، وهي سِمَة التنبيه على ما غَبَر، وتعتبر موصولا يعود على ما قبله.

تشكل هذه العناصر الثلاثة مع الوحدات الصرفية الدالة على المطابقة، وهي الوحدات التي يسمونها بـ الصرافم أو المورفيمات، ولا سيما أداةَ التعريف /أل/، ومع الحركات التي يفرضها نظام المقاطع، موصولات اللغة العربية التاريخية التي يُظهرها الجدول التالي :

جدول /الذي/

	المفرد	المثنى		الجمع
		المرفوع	المنصوب والمجرور	
المذكر	(أ)ل ل ذ ي	(أ)ل لَ ذ ا نِ	(أ)ل ل ذ َي نِ	(أ)ل ل ذ ي نَ
المؤنث	(أ)ل ل ت ي	(أ)ل ل ت ا نِ	(أ)ل ل ت َي نِ	(أ)ل ل ا ت ي

بَنَت العربية صيغة جمع للموصول على جذر أحادي هو اللام، وذلك في قولهم : /(أل)أُلى/، تماما كما رأينا في ما سبق أنها بنت صيغة جمع لوحدة الاشارة على هذا الجذر نفسه. غير أن جمع الموصول هذا لم يبقَ في الاستعمال، لأن العربية اختارت التعبير عن العدد بواسطة اللواحق، كما هو حال التعبير عن الجنس.

٢,٢,٤ - ذو

لهذه الوحدة الصرفية، أو الصَرفَم، نفس مدلول (الذي) الذي حل محلها. وهي لا تكاد تستعمل إلا مسبوقة بـِ (مِن) في قولهم : (مُنذُ) المكونة من /مِن/ و /ذو/، وفي قولهم (مُذُ) و(مُذْ) المختصران من (مُنذُ). يبدو إذن أن هذا الموصول الدال على الهوية (ذو)، قد تشكل دون اللام الدالة على سِمَة التنبيه العائدة.

ب - أسماء الأعيان المبنية على جذرين أحاديين

١ - وحدات التسمية

١,١- جذرا العين والمكان : الميم والنون

- ثَمَّ : (ثَمَّ) مكونة من تاء الإشارة المتحولة إلى ثاء، ومن النون الدالة على المكان العام المبهم، ومن الميم الدالة على اسم العين العام. وتتعاقب النون والميم بشكل مناظر لتعاقبهما في (أنّى)، وأصل (ثَمَّ) : */تَنْما/. مثال ذلك الآية ١١٥ من سورة البقرة [٢/١١٥] :

﴿فَـثَمَّ وجهُ اللهِ﴾

- لَمّا : /لَمّا/ مبنية على النون والميم المشار إليهما أعلاه، وهما دالّتان على المكان وعلى اسم العين العام، ومن اللام الدالة على الإشارة، والهمزةِ الدالة على القرب، وأصل

(لَمّا) : *{ل-ن-م-ء} ← /لَمّا/. ويبدو أنه لم يعُد لها وجود بهذا المعنى إلا في أربع آيات[1]، ومثالها الآية الرابعة من سورة الطارق [٨٦/٤] :

﴿إنْ كلُّ نفسٍ لَمّا عليها حافظ﴾

– أنّى : (أنّى) مكونة من */ء م ن ء/. الميم والنون فيها هما الجذران الأحاديان المذكوران أعلاه للدلالة على اسم العين العام وعلى المكان. أما الهمزة الأولى فهمزة الوصل المعهودة، وأما الهمزة الأخيرة فهمزة الاستفهام : */أَمنَا/ ← /أنّى/. مثال ذلك الآية السابعة والأربعون بعد المائتين من سورة البقرة [٢/٢٤٧] :

﴿قالوا أنّى يكونُ له الملكُ علينا﴾

– معاً : لا تكون (معاً) إلا فضلة حاليةً، وهي دائما منصوبة منّونة، وكان الأصل فيها أن تكون */مَنَنْ/ فتحولت إلى /مَعَنْ/ عملا بنظام المخالفة، فقد تحولت النون إلى حرف بلعومي هو العين لقطع توالي سلسلة طويلة من الحروف المصوِّتة. مثال ذلك :

(ذَهَبا معاً)

ومثاله أيضا ذلك القول المنسوب لعلي بن أبي طالب في وصف الرسول :

(وإذا التفَتَ التفَتَ معاً).

٢,١ – جذرا العين والزمان : الميم والتاء

– متى : (متى) مكونة من الميم التي هي اسم العين العام، ومن التاء الدالّة على الزمان، ومن همزة الاستفهام : /م ت أ/. وقد تحولت */مَتَأ/ إلى /متى/.

٢ – وحدات التمثيل المبنية على جذرين أحاديين

١,٢ – جذرا التمثيل والمكان : */ c / والنون

[1] أما الآيات الثلاث الأخرى فهي التالية : الآية١١١ من سورة هود [٣/١١١]، والآية ٣٢ من سورة يس [٣٦/٣٢]، والآية ٣٥ من سورة الزخرف [٤٣/٣٥]. والجدير ذكره في هذا الموضع غيابُ (هنا) عن النص القرآني، فلا يرد هذا الحرف في الكتاب الكريم .

- **هنا** : هذا الضمير مبني على *{c–ن–ء}. */c/ المتحوّلة إلى الهاء للتمثيل، والنون للمكان. أما الهمزة فضمير المتكلم الذي أعيد توظيفه للدلالة على القُرب. أما الحركات فهي حركاتٌ سياقية يفرضها النظام المقطعي للعربية، وقد تحولت الفتحة الأولى إلى ضمة مجانَسةً للنون :

*/هَنَا/ ← */هُنَا/ ← /هُنا/.

- **أين** : هذا الضمير مكوَّنٌ من *{ء–c–ن} ← /أينَ/. الهمزة فيه همزة الاستفهام، والنون دالٌّ على المكان، أما الياء المتحولة من /c/ فجذر دالٌّ على التمثيل.

٢,٢ – جذرا التمثيل والزمان : */c/ والتاء

- **إذن / (إذاً)** : إذن : مبني على *{c – ت}. وقد تحوَّل الحرف الصامت /c/ الدالّ على التمثيل، وهو الذي قلنا عنه إنه صامت وسطي حنكي شديد مهموس، إلى همزة، وتحولت التاء إلى ذال، مثلُها في هذا مثلُ التاء في (إذ) و(إذا). وقد رأينا أن التاء جذر أحادي دال على الزمان. أما الحركة التي لا بد منها للفصل بين الصامتين /c/ و /ت/ فكانت كسرة لوقوعها بين ذينك الحرفين الحادَّين. ومثَل (إذن/إذاً) مثَلُ (معاً) في أنها منصوبةٌ منوَّنة لأنها فضلة حاليَّة. مثال ذلك :

(أنا إذن/إذاً آتيك).

٣ – الموصولات المبنية على جذرين أحاديين

١,٣ – جذرا العين والزمان : الميم والتاء

يبنى على هذين الجذرين موصولان هما (لَمّا) و(حتى)، وفي كل من هذين الموصولين محوِّل هو الهمزة، يحوِّل الجملة ليضعها في موضع المفرد. وتأتي (لما) أمام الفعل المنقطع لوجود مناسبة بين اللام، وهي سِمَة عائدة تنبِّه على أمرٍ سبَق، وبين الانقطاع، وتأتي (حتى) أمام الفعل غير المنقطع لوجود مناسبة بين الهاء، وهي سِمَة رائدة تنبه على ما يأتي، وبين عدم الانقطاع.

- **لمّا** : /لَمّا/ التي تعني "في الوقت الذي فيه"، مكوّنة من *{ل–ت–م ء} ومن الحركات المعهودة التي يفرضها نظام المقاطع في العربية وهي الفتحة. وكان الموصول

إذن : */لَتمَاْ/، ثم تحولت التاء إلى دال بالجهر */لَدْمَاْ/، ثم إلى */لَنمَاْ/ باستباق الغنة، ثم إلى */لَمَّاْ/ فإلى /لَمّا/ :

*/لَتمَاْ/ ← */لَدْمَاْ/ ← */لَنمَاْ/ ← */لَمَّاْ/ ← /لَمَّا/

– حتـــى

/حتى/ مكونة من *{هـــ-م-ت ء} ومن الفتحة التي يفرضها النظام المقطعي للعربية، وكانت */هَمتَاْ/ التي تحولت إلى */حتَّاْ/ بعد بلعمة الهاء وتحوُّلها إلى حاء، لأن فتحتها حركة خلفية فيها تعدَّت إليها غُنَّة الميم، وصارت /حتّى/ :

*/هَمتَاْ/ ← */حَتَّاْ/ ← /حَتَّى/

٢,٣ – جذرا التمثيل والمكان : */c/ والنون

– /لَدُنْ/ : { ل، *c √، ن √، ن }

اللام فيها، كما رأينا، سِمَة دالة على أمرٍ سبَق، والنون الأولى دالُّ المكان، والنون الثانية هي المحوِّل الذي يحوِّل الجملة فينقلها لتحل محل المفرد، ويقترن بعدم الانقطاع. وأصل الكلمة : */لَهْنُن/، وقد تحولت */c/ إلى هاء، وفتحة اللام فيها هي الحركة النسقية المعهودة. أما ضمة النون فهي نفس الفتحة النسقية التي لا مدلول لها، ولكنها تحولت إلى ضمة مجانسةً للنون. وقد تحولت *[لَتْيْنُن] إلى *[لَيْتْنُن] لاستباق الياء، ثم إلى *[لَيْتُنّ] ثم إلى /لَيْدُنْ/ بتحول التاء دالا مجهورة، وتقصير النون بإزالة تضعيفها لأن النون المشددة لا يمكن أن تثبت إلا بالحاق حركة زائدة خضوعا للنظام المقطعي في العربية.

– /حيث/ : {/ هـــ/، ن√، *c√، /م/}

الهاء فيها دالٌّ سِمَة التنبيه على ما يأتي، والنون فيها جذرٌ دالٌّ على المكان، و*/c/ ذاك الجذرُ الذي كان قديما، كما رأينا، دالُّ التمثيل، والميم فيها المحوِّل الذي ينقل الجملة لتحل محل المفرد : (هـــ ن c م) ← (هَـــ ن c ُ م). فتحة الهاء حركة نسقية لا مدلول لها، والضمة مثلُها حركة نسقية، وقد تحوَّلت الحركة ضمةً هنا مجانسةً للميم = [هَـــ ن ت يـُــ م] [hantjum]، ثم تحولت إلى [hãntjũm]،

وقد تعدَّت غُنَّة النون إلى الفتحة، وغنةُ الميم إلى الضمة، فتحولت الكلمة إلى [hãjtũ] بسقوط الصامتين الأغنَّين، وبلعمة الهاء الناتجة عن غُنَّة، فأصبحت /حَيْثُ/ بتحوُّل التاء إلى صامت رخو.

ج – اجتماع جذرَي الكينونة والعين : الياء والتاء معا

تبنى أسماء الأعيان هذه على كلمة يضاف إليها جذران أحاديان : أولهما الياء، وأصلها */c/ ، وهي تدل على الكينونة، وثانيهما التاء، وأصلها ميم، وهي تدل على اسم العين العام.

١ – الإضافة إلى جذر أحادي

قد تكون الكلمة التي يضاف إليها هذان الجذران وحدة مبنية على جذر أحادي، مثال ذلك :

أنانــيــَّـة = أنا نـِ يـيـ َ ة

ماهــيَّــة = ما هـِ يـيـ ة

هُوِيّــة = هـُـوِ يـيـ ة

٢ – الإضافة إلى جذر ثلاثي

وقد تكون الكلمة التي يضاف إليها هذان الجذران وحدة متصرفة من أسماء الأعيان أو من المواقيت مبنيةً على جذر ثلاثي.

١,٢ – أسماء الأعيان

مثال إضافة هذين الجذرين إلى أسماء الأعيان :

كلبــيَّــة = كلبِ يـيـ ة

شعوبِــيَّــة = شعوبـِ يـيـ ة

٢,٢ – من المواقيت

أما في المواقيت فقد يضاف هذان الجذران

– إلى المصدر، ومثاله :

جمعـِيّـة = جمعِـ يـ ة

– إلى اسم الفاعل، ومثاله :

خارجـِيّـة = خارجِـ يـ ة

– إلى اسم المفعول، ومثاله :

مسؤولـِيّـة = مسؤولِـ يـ ة

– إلى اسم العدد، ومثاله :

أربعينـِيّـة = أربعينِـ يـ ة أي "كينونتها أربعين"

هذا النموذج المكوَّن من اسمِ عين متصرف، أو من موقوت متصرف تلحق به الياء المشددة والتاء، شائع حي في العربية؛ فكثيرة هي الألفاظ الجديدة التي تصاغ على هذا البناء دون أن تسجلها المعاجم، مثل (المشغولـية) و(المحدودية)، أو الألفاظ التي تصاغ على هذا البناء مع أن في العربية ألفاظا معادلة لها، فليست إذن بحاجة إليها، مثل (الأبدية) و(الإمكانـية) اللتين تنافسان (الأبد) و(الإمكان) الموجودين في العربية[٢].

[٢] (الأبد) و(الإمكان) في العربية القديمة موقوتان، وهما اسمان مجردان غير محسوسين. والأمر على هذا في لفظَي (الأبدية) و(الإمكانية)، فقد اعتبرت اللاحقتان : الياء المشددة والتاء، علامتين دالتين على المعنى المجرد، ولذلك اعتبرهما "هانز فير" (Hans Wehr) في معجمه بمعنى واحد، وعدَّ "المعجمُ الأساسي" (الإمكان) مصدرا، و(الإمكانية) مصدرا صناعيا يتكون بإلحاق الياء المشددة والتاء في آخره. غير أن اختلاف الدوال ينبغي له أن يكون دليلا على اختلاف المداليل، ولذلك فإن (الأبدية) تعني (كينونة ما هو أبدي) في كتب ابن سينا المتوفى عام ٤٢٨ للهجرة الموافقة لعام ١٠٣٧ للميلاد.

الفصل الثاني – الجذر الثلاثي
الأسماء المشتركة والأسماء الأعلام

حركة الفاء والعين في العربية التاريخية، أي في النصوص العربية التي بين أيدينا، بحرد حركة نسقية لا دلالة لها. أما قبل ذلك، فكانت دالا لمدلول أخذ يتلاشى فلم يبق منه في العربية التاريخية إلا أمارات تقوم شاهدا على ما كان في غابر الزمان. كانت عين أسماء الأعيان في العربية القديمة ساكنة، وكان سكون العين دالا على أن البناء بناءٌ خاص بأسماء الأعيان، في مقابل حركة العين التي كانت دالا على أن البناء خاص بالمواقيت. أما الفاء فمتحركة بالضرورة، وكانت حركتها تميِّز الكائن الحي من الجماد؛ ففتحة الفاء فيما يبدو، كانت دالا على أن اسم العين كائن حي مثل (كَلْب وأَهْل ونَخْل)، في مقابل كسرة الفاء التي كانت فيما يبدو، دالا على أن اسم العين ليس كائنا حيا، بل هو جماد مثل (جِسْم ومِلْح وعِلْم). أما ضمة الفاء فلم تكن فيما يبدو، إلا بديلا مشروطا للكسرة، أي أنها كانت تدل، كما تدل الكسرة، على الجماد، مثل (دُهْن وجُبْن وخُبْز).

حين فقدت حركة الفاء دلالتها شاع استخدام الفتح في أسماء الأعيان دون تمييز بين الكائن الحي والجماد، كما شاع استخدام الكسر والضم دون تمييز بين الكائن الحي والجماد، فقيل (شَيْء) بفتح الفاء للجماد، والفتحة في الأصل للكائن الحي، وقيل (شِبْل) و(دُب) للكائن الحي بكسر الفاء وضمها، والكسرة والضمة للجماد في الأصل، خلافا لِما كان يفترضه النظام.

تلاشت إذن الدلالة النظامية لحركة الفاء التي كانت تميز الكائن الحي من الجماد، ونشأت على أنقاضها مجموعات دلالية كمجموعة الأمثلة الثلاثة الأخيرة (دُهن وجُبن وخُبز) التي تدخل في باب واحد هو باب الأطعمة. غير أن هذه المجموعات لا

يمكن لها أن ترقى إلى مستوى الدلالة النظامية التي كانت تؤديها سِمَة دالة من سِمات النظام وهي فتحة الفاء.

حين تلاشت دلالة حركة الفاء صارت أبنية /فَعْل/ و/فِعْل/ و/فُعْل/ مجرد حروف تتوالى دون أن يكون لبنائها على نسق مخصوص دلالة معينة، ولم يبقَ من دلالة فيها سوى دلالة حروفها الأصول التي تشكل جذرها الثلاثي.

أ ـ الاسم المشترك (اسم الجنس)

يمكن لكل اسم مشترك أن يلحقه التنوين. والتنوين كما رأينا، جذر أحادي دال على المكان العام المبهم، فيكون الاسم الذي تلحقه النون إذن، نكرةً غيرَ معرّف. وهكذا تبدو الأعيان التي يدل عليها الاسم المشترك غير مرتبطة بمكان محدد.

بَنت العربية أسماء للدلالة على الوحدة في مقابل الجنس، أو على الجزء في مقابل الكل، بزيادة تاء، على غرار ما فعلت بالمواقيت التي تدل على الزمان، والتي ندرسها في الباب اللاحق. مثال هذه التاء الدالّة على الوحدة :

(النخلـــة) في مقابل (النخـــل)

(الخُبزة) في مقابل (الخُبْز)

وقد اعتُبِرت هذه التاء علامة تأنيث، قياسا على غيرها من الكلمات المنتهية بالتاء، مع أن (الخبزة) مما لا علاقة له بتأنيث أو بتذكير، وليست (النخلة) مما يؤخذ التذكير والتأنيث فيه بالحسبان.

ب – الاسم العَلَم

أما الاسم العلم، وهو اسم مرتبط بشجرة النسَب، فلا يمكن أن يلحقه التنوين؛ لأن الاسم العلَم يقع على فرد ينتمي إلى جماعة. ويشير غياب التنوين إشارة ضمنية إلى الانتماء إلى هذه الجماعة. ويبدو أن الأسماء الأعلام هي الأصل في ظاهرة الممنوع من

الصرف التي ما تزال تطال عددا من الأسماء الأعلام، والتي تطال، قياسا عليها، عددا من الأسماء المشتركة، التي يسمونها في التراث النحوي العربي بأسماء الجنس، وعددا من الصفات.

إن بنية الأسماء كما عرضناها فرضت أن تُعبر العربيةُ باللواحق عن العدد وعن الجنس لأن حركات الفاء والعين واللام كانت لها دلالاتها؛ فحركة الفاء في /فَعْل/ كانت دالا على الكائن الحي في مقابل الكسرة والضمة في /فِعْل/ و/فُعْل/ الدالتين على الجماد، وكان سكون العين في /فَعْل/ و/فِعْل/ و/فُعْل/ دالا على أن الكلمة من أسماء الأعيان في مقابل حركة العين في /فَعَلَ/ و/فَعِلَ/ و/فَعُلَ/ الدالة على المواقيت. أما حركة اللام في /فَعْل/ و/فِعْل/ و/فُعْل/ فحركة إعراب. لم يكن ممكنا إذن أن يُدل بالحركة على العدد وعلى الجنس، فلم يكن بد من الدلالة عليهما باستخدام اللواحق.

الفصل الثالث - أسماء الأعيان المبنية على توافق جذرين : أحادي وثلاثي

أ – الجذر الثلاثي اسم عين

تأتي الأسماء المبنية على هذين الجذرين اللذين يدل كل واحد منهما على اسم عين، على وزن /مَفعَلة/، وهو وزنٌ مكوَّنٌ من جذر أحادي هو الميم، ومن جذر ثلاثي هو الفاء والعين واللام.

رأينا في ما سبق أن عين (فعل) هي التي كانت تميز المواقيت من أسماء الأعيان؛ فالعين ساكنةٌ في أسماء الأعيان سواء أكانت الفاء مفتوحة أم مكسورة أم مضمومة : /فَــُــِعْل/، وهي متحركةٌ في المواقيت بالفتح أو الكسر أو الضم : /فعَُِل/ ؛ فوزن /مفعَلة/ إذن بتحريك العين فيه، وزن يشبه أوزان المواقيت، مع أنه يدل على اسم عين. وهو يبدو وزناً "غيَّرَ طبيعتَه"، وزناً مغايرا لنظام العربية؛ لأن حركاته فقدت

دلالاتها فصارت مجرَّدَ حركات نسقية بلا مدلول. أما الميم التي في أول هذا الوزن، فقد انزلق معناها لتدل على المكان العام المبهم، وأما التاء في آخره، فقد انزلق معناها لتدل على الكثرة. مثال هذا الوزن :

(المَكْلَبَة) أي المكان الذي تكثر فيه الكلاب.

(المَرمَنة) أي الأرض التي يكثُر رُمّانُها.

ثم بنت اللغة على هذا المثال الذي غَيَّرت طبيعتَه، أسماءَ أمكنة تكثر فيها بعض النباتات أو بعض الحيوانات، ثم بنت بعد ذلك في وقت متأخر، أسماءَ أمكنةٍ لأسماءِ أعيان مصطنَعة مثل (المكتبة) التي لم تُبْنَ على الجذر /ك ت ب/ الذي هو جذر للمواقيت، بل على جذر مستخرَج من اسم العين /كتاب/؛ فـ/المكتبة/ مبنية إذن على الجذر الثلاثي المستخرَج من /الكتاب/، وعلى جذر أحادي هو /الميم/ التي تدل على المكان المبهم العام، وقد لحقت التاء بهذا البناء لتدل على الكثرة؛ ولذلك تعني /المكتبة/ : "المكان العام المبهم الذي تكثر فيه الكتب".

ب – الجذر الثلاثي موقوت

هذا البناء قطيعةٌ أخرى في نظام العربية؛ لأن وحدات التسمية فيه لم تُبْنَ على جذر من حروف صوامت، بل بُنِيَتْ على أُسٍّ، أي على جذر مسكوك، وهذا الجذر كلمة مكونة من حروف صوامت وحركات جُعلت جذرا مسكوكا، وكتلةً متراصة لا يمكن تجزئتها؛ لأن حروفها الصوامت فقدت ما كان لها من دلالة في تاريخها. وقد أُلحق بهذا الجذر الجامد المسكوك جذر أحادي هو /التاء/، بديلة /الميم/ الدالة على اسم العين العام. وسوف نقدم فيما يلي عددا من الأمثلة على هذا الجذر المسكوك.

١ – الجذر المسكوك اسم فاعل

مثاله: (قافلة) و(جامعة) اللذين لم يبنيا مباشرة على الجذرين /ق ف ل/ و /ج م ع/، بل على اسم الفاعل /قافل/ و/جامع/؛ فقد ضُمَّ إلى الجذر المسكوك /قافِل/ و/جامِع/ جذرٌ أحادي هو التاء، بديلة الميم؛ التي تدل على اسم العين العام، فَـ

(القافلة) تعني إذن : "ما يقفُل"، و(الجامعة) : "ما يجمع". ويلاحَظ في هذين المثالين أن الجذر /ق ف ل/ أو /ج م ع/ قد امَّحى أو أنه في طريقه إلى ذلك.

٢ – الجذر المسكوك اسم مفعول

مثاله : (مجموعة) و(مطبوعة)، أي : "ما جُمع"، و"ما طُبع".

٣ – الجذر المسكوك /فعيل/

مثاله : (ضريبة) أي : "ما يُضرَب"، و(خليفة) أي : "من يخلِف".

٤ – الجذر المسكوك /فَعّال/

مثاله : (عَلّامة) و(سَيّارة).

الباب الثاني

المواقيت

تحدثنا في ما سبق عن أسماء الأعيان، وهي ما تصوره الانسان خارج حدود الزمان، فلم يكن الزمان مكونا من مكوّناته، كـ(زيد)، و(عمرو)، و(كلب)، و(ثور)، و(جبل)، و(بحر)، وغير ذلك. ونتناول في هذا الباب المواقيت التي تقف في مقابلة الأعيان، ونعني بها ما تصوّره الانسان في حدود الزمان، أي ما كان الزمان مكوّنا من مكوناته كَـ (ضَرَبَ)، و(ضَرْب)، و(ضارِب)، و(مضروب)، وغير ذلك. إنّ السمة الجوهرية التي تعبّر في العربية عن علاقة المواقيت بالزمان هي السمةُ الدالة على سيرورة الحدث، ذلك أن هذه السمة لا تؤرّخ لسيرورة الموقوت ماضياً أو حاضراً أو مستقبلا، لأنها لا تحدد هذه السيرورة بالنسبة إلى نقطة زمانية خارجية معينة، بل تحدد سيرورته من الداخل، بإحالة الموقوت إلى نفسه، أي أنها لا تصنف المواقيت اعتمادا على لحظة زمانية معينة كـ (الآن) الذي يكون الموقوت قبله، أو يكون بعده، أو يكون معه، بل تصنفها منظورا إليها بذاتها، ومن داخلها.

ويبدو أن العربية قد بنيت على ثلاثة أزواج متقابلة من السمات الدالة على الحدث :

- **المقابلة بين المُخَصَّص وغير المخصَّص**. وذلك يعني أن المواقيت في العربية نوعان : موقوتٌ تكون السمة الدالة على سيرورة الحدث فيه مخصَّصة، وموقوتٌ تكون فيه هذه السمةُ غيرَ مخصصة. وهي مقابلةٌ تميز مصادرَ العربية من غيرها من المواقيت، فسيرورة الموقوت في المصادر سيرورةٌ رتيبةٌ غيرُ مخصَّصة في مقابل سيرورة المواقيت

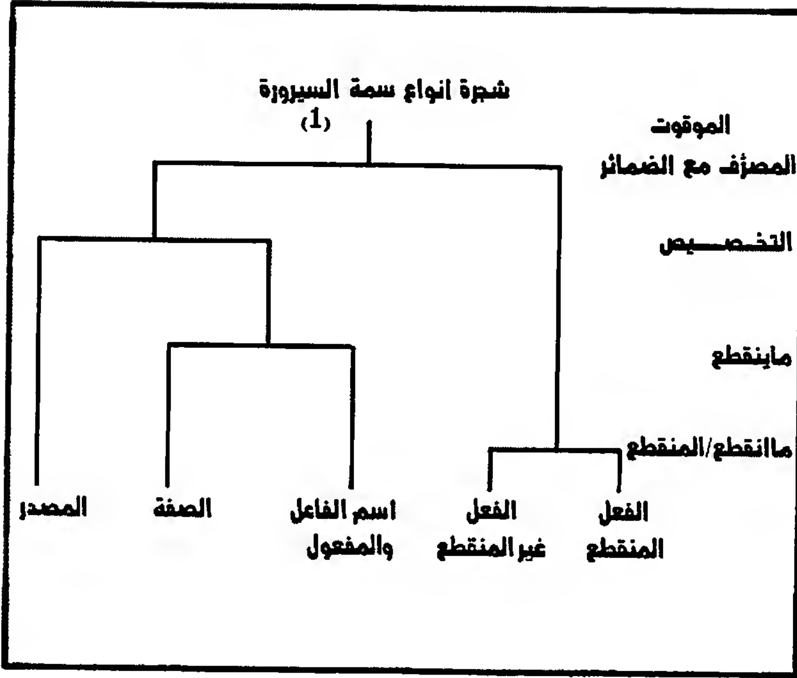
الأخرى المخصَّصة. مثال ذلك المصدر (لَعِبٌ)، وهو موقوت غير مخصَّص، في مقابلة المواقيت المخصَّصة كَـ (لَعِبَ، ويَلْعَبُ، ولاعِب، ولَعوب) وغير ذلك.

تنقسم المواقيت المخصَّصةُ بدورها اعتمادا على معيارين : المقابلة بين ما انقطعَ وما لم ينقطعْ، وهي مقابلة تكون في الأفعال المصرَّفة، والمقابلة بين ما ينقطع وما لا ينقطع، وهي مقابلة تكون في ما عدا ذلك من المواقيت، وهو ما يسمح بعرض الزوجين الآخرين من المقابلات :

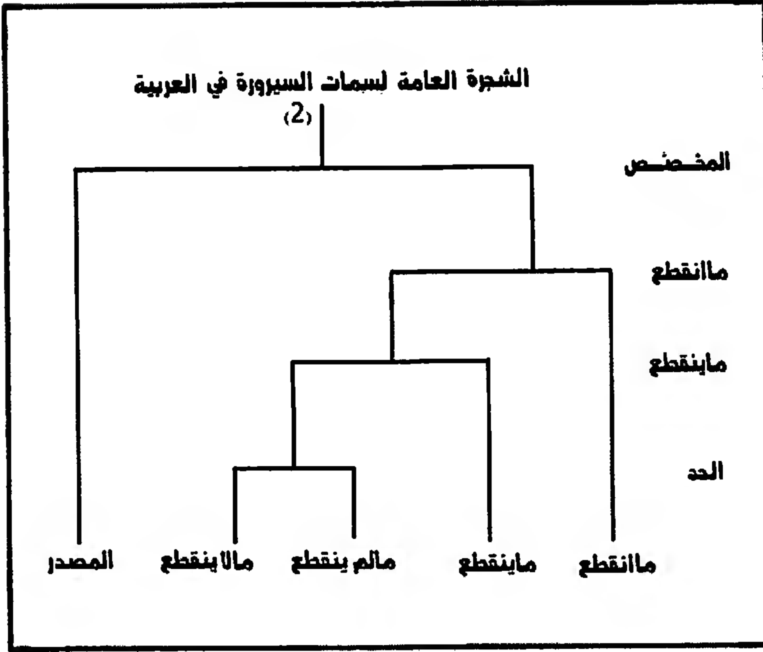
– **المقابلة بين ما انقطع وما لم ينقطع**، وهي مقابلة تميز الأفعال العربية المصرَّفة مع الضمائر في ما بينها. فما انقطع يفرض وجود حدٍّ للموقوت انتهى إليه فوقف عنده، فهو يفرض إذن وجود الماضي، ويضع حدا لسَرَيان الموقوت. وما لم ينقطع يقع على موقوت لم يمضِ، ولم يصل إلى نهايته، ويُنظر إليه باعتباره مستقلا عن حدِّه الذي يقف عنده. مثال هذه المقابلة (لَعِبَ) في مقابل (يَلْعَبُ)، و (فَعَلَ) في مقابل (يَفْعَلُ). فلا يدل الفعل الأول على أن الحَدَثَ قد مضى قبل لحظة إنجاز الخطاب، بل يُنظَر إليه، في ذاته، ومن داخله، على أنه قد انتهى إلى حدِّه، سواءٌ أكان قد مضى أم لم يمْض. ولا يدل الفعل الثاني على أن الحدَثَ متزامن مع لحظة إنجاز الخطاب، أو أنه متأخرٌ عنها في الزمان، بل يُنظَر إلى الفعل في سيرورته الداخلية على أنه لم يَنْتَهِ إلى حدِّه، ولم يتوقف سواءٌ أكان هذا الأمرُ في لحظة إنجاز الخطاب، أم في زمان مغاير لها.

– **المقابلة بين ما ينقطع وما لا ينقطع**، وهي مقابلة تميز المواقيت التي ليست مصادرَ، وليست أفعالا مصرَّفة. مثال ذلك (لاعِب) الدال على ما ينقطع، في مقابلة (لعوب) الدال علىما لا ينقطع. ويكون التمييز بين ما ينقطع وما لا ينقطع باعتبار الحد الذي يقف الموقوت عنده، وباعتبار تَوجُّهِه نحو هذا الحد.

يمكن إذن رسمُ هذه المقابَلات الثلاث في الشكل المشجَّر التالي :



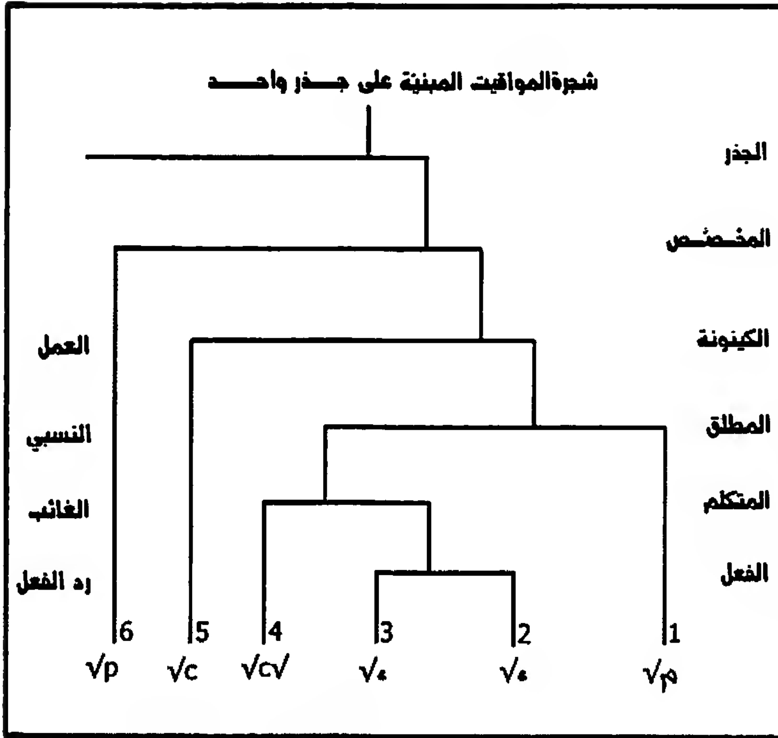
أما الشكل المشجر الثاني فلأنواع سمة السيرورة بالنظر إلى ذواتها مستقلة عن المواقيت



الفصل الأول - الجذر الأحادي

أ – الموقوت المبني على جذر أحادي واحد

مواقيت العربية المبنيةُ على جذر أحادي، مواقيتُ غير مخصصة، فهي من المصادر التي لا تقبل أي نوع من أنواع السِمّات الدالة. وهذه المواقيت هي التالية : (/م/، /ء/، */c/، /p/) وهي تدل على ثلاثة أنواع من المواقيت : كينونة الشيء، والعمل على الشيء، والموقوت العام.



١ - كينونة الشيء

وهي إما كينونة مطلقة، وإما كينونة نسبية

١,١ - الكينونة المطلقة: /م/

يهدف "الكائن المطلق"، وعلامته الضمة المتحولة عن ميم، إلى إنشاء جمل تفيد الإقرار المطلق. مثال ذلك :

(اللّهُ ← */اللّهـُـمَّ/)

حيث الضمة صائت نسقيٌ تحوَّلَ عن الفتحةِ مماثَلَةً للميم، ثم سقطت الميمُ فتحوَّل لفظُ (اللهم) إلى لفظِ (اللهُ).

٢,١ - الكينونة النسبية: /ء/

وهي خاصة بالمتكلم أو بالغائب :

١،٢،١ – المتكلم

أما "الكائن الخاص بالمتكلم" فعلامته الهمزة، وهو يهدف

– إما إلى النداء؛ لأن النداء من عمل المتكلم، ومثاله :

(أ أولادُ !)

– وإما إلى التعجب، لأن التعجب ردُّ فعلٍ من جانب المتكلم. أما علامته فهي الهمزة المتحولة إلى فتحة، ومثاله :

(الأولادَ !) ← */الأولادَ-ء/

حيث فتحةُ الدالِ الواقعةُ بين الصامتين الأخيرين : الدال والهمزة (دَ ء)، صائتٌ نسقي يؤدي إلى تحوُّل (–َ ء) إلى فتحة بسقوط الهمزة.

وقد ميزت العربية بين النداء والتعجب بتوزيع مختلفٍ لدالٍّ واحد هو الهمزة، قبل الاسم في النداء، وبعده في التعجب. وقد سقطت الهمزة في آخر المتعجَّبِ منه، فحلّت الفتحة محلها، وصارت */الأولادَ ء/ ← (الأولادَ)، فصار أحد الصوائت، وهو الفتحة، يقوم في نظام التسمية بدور حرف صامتٍ، وهو الهمزة، في الدلالة على التعجب.

٢،٢،١ – الغائب

أما الكائن النسبي الخاص بالغائب */C/ المتحول إلى ياء مشددة، فيهدف إلى توكيد اسم عين داخلٍ في اسمِ عينٍ آخر، ومثاله :

(كلبِـ يـيـ) = (كَلْبِيّ)

التي أتت فيها الياء من */C/. أما الكسرة فيها فهي صائت نسقيٌّ مجانسٌ للياء.

٢ – العمل على الشيء

"العمل" على الشيء دالُّه :

– إما الهمزة ، ومثاله : (أَ شْهَدْ تَ) ومعناها : "عملتَ على أن يشهدَ غيرُك"،

– وإما السين، ومثاله : (اِ سْـ تَشْهَدْ تَ) ومعناها : "عملتَ على أن تكون أنت نفسُك شاهدا".

ب – الموقوت العام : الفاء

هو موقوت يدل على الكينونة والعمل معاً، وليس من أمثلته في العربية إلا (كيف)؛ وسبب ذلك منافسة الموقوتين السابق ذكرهما له. غير أنه لم يكن ممكنا إلا أن يتدعَه نظامُ العربية موقوتاً غيرَ مخصَّص في مقابلة الموقوت المخصَّص. وهذا الجذر الأحادي موجود في لغات سامية أخرى، فهو موجود في /'efo:/ في الجعزيّة الاثيوبية، وفي /'afo:/ و/ka'afo:/ في لغة تجرا (Tigré)، وفي /'e:fo:/ في العبرية القديمة في مقابل /'aj:e/ التي تعني : أين (بلا حركة).

يبدو أن (كيف) قد بنيت على الوحدات الصرفية، أي الصرافم التالية :

– الكاف، وهي دالُّ التشبيه
– الهمزة، وهي دالُّ الاستفهام
– الياء، وهي دالُّ التمثيل المتحول عن الجذر √c* المشار إليه
– الفاء ، وهي دال الموقوت العام المتحول عن /p/

فتعني (كيف) اعتماداً على العناصر الأربعة المكوِّنة لها : "كَأيِّ شيء هو ؟"، أو "كَأيِّ عَمَلٍ هو ؟". مثال المعنى الأول الذي يُسألُ فيه بِـ (كيف) عن الحال : (كيف أنتَ ؟)، ومثال المعنى الثاني الذي يُسألُ فيه بِـ (كيف) عن العمل : (كيف فعَلتَ ؟).

ويبدو أن هذه العناصر الأربعة { ك، ء، c ،p} قد تحولت على الشكل التالي، متأثرةً برخاوة النطق التي نبتت قبل الاسلام في حوالي القرن الخامس الميلادي :

- */ka'acpa/ بثلاث فتحات نسقية
- */kacpa/ بسقوط الهمزة الواقعة بين فتحتين
- */kajpa/ بتحوُّل الصامت المهموس */c/ إلى الصامت المجهور من نفس مخرجه، وهو الياء /j/ مجانَسةً للصامتين المجهورين اللذين هو بينهما

- /kajfa/ (كيف) بتحوُّل الصامت المُنسدّ */p/ إلى الصامت الاحتكاكي القريب منه، وهو الفاء /f/

الفصل الثاني – الجذر الثلاثي

كانت حركة العين في العربية القديمة، أي قبل العصر الجاهلي الأخير الذي وصلت إلينا نصوصه، دالا على سِمَة الفاعلية، ولم يعدْ لهذه السِمَة وجود. أما حركة الفاء فكانت وما تزال في الفعل، دالة على وِجهة الفعل في بنائه للفاعل أو للمفعول التي يسمونها أيضا بالبناء للمعلوم أو للمجهول. وسوف ندرس الفعل أولا، وهو نوع خاص من أنواع المواقيت لأنه موقوت مصرَّف يبنى مع الضمائر، ثم ندرس المواقيت الأخرى ثانيا، وهي مواقيت مرتبطة بالزمان مثلها مثَل الفعل، غير أنها لا تُصرَّف مع الضمائر خلافا للفعل.

أ – الفعل / أي الموقوت المصرَّف مع الضمائر

يبنى كل فعل في العربية أساسا على جذر ثلاثي دال على الموقوت، وعلى جذر أحادي هو الجذر الدال على ضمير المتكلم أو المخاطَب أو الغائب. وليس في الفعل المجرد سوى هذين الجذرين. أما الفعل المزيد ففيه إلى جانب هذين الجذرين، جذر أحادي إضافي أو جذران أحاديان إضافيان.

١ – سمات الفعل الرئيسة

كل فعل في العربية فإما أنه يتضمَّن وإما أنه كان يتضمن السمات الأربع التالية :

١,١ – السيرورة aspect

هي السِمَة المؤسسة لكل موقوت في العربية، لأنها تدل على علاقة الموقوت بالزمان. إنها بالضبط السِمَة التي تحدد السيرورة الداخلية للموقوت حين يُنظَر إليه في ذاته، لا

قياسا على لحظة إنجاز الخطاب. وعلى هذا ففي الفعل العربي سِمَتان للسيرورة هما : ما انقطع، وما لم ينقطع. يدل على هاتين السِمَتين موقعُ الجذر الثلاثي من موقع الضمير فيه، متكلما كان أو مخاطَبا أو غائبا؛ فإن جاء جذر الفعل أولا ولحق الضمير المتصل به : /√c-√ccc/ فالفعل منقطع. مثاله : /كَتَبْ–ـــتَ/، وإن جاء الضمير أولا ولحق جذر الفعل به : /√ccc-√c/ فالفعل غير منقطع. مثاله : /تَـــ–كْتُبُ/:

المنقطع	غير المنقطع
/كَتَبْ–ـــتَ/	/تَـــ–كْتُبُ/
/√c- √ccc/	/√ccc-√c/

١,٢ – الوَجْه mode

هو السِمَة الأساسية في العلاقة بين الموقوت وضميره، فإن كانت العلاقة بينهما، وهما نواة الجملة[١]، علاقة حقيقية واقعة قيل عن الفعل إنه من وَجْه الفعل الواقع، كما في الفعل المنقطع (كَتَبَ)، وغير المنقطع المرفوع (يكْتُبُ). وإن كانت العلاقة بينهما ممكنة قيل عن وَجْه الفعل إنه ممكن، كما في فعل الأمر (اكْتُبْ)، أو في الفعل المجزوم (إنْ تكتبْ أكتبْ)، أو في الفعل المنصوب (لا تتبعنَّ ذا الجهالةِ فتندمَ). وإن كانت العلاقة غير ممكنة قيل عن الفعل إنه من وَجْه الفعل الممتنع، كما في قولك : (لو فعلتَ لَفعلتُ). وليس للفعل في العربية بنفسه، أي دون أداة خارجة عنه، سوى الوجهين الأولين، وهما الوقوع في مقابلة الامكان، كما في : /يفعلُ/ في مقابلة /يفعلْ/، فضمةُ الفعل في /يفعلُ/ دليل على أنه من الواقع، وغيابها في /يفعلْ/ دليل على أنه من الممكن الوقوع. أما الوَجْه الثالث وهو الامتناع، فتعبر العربية عنه بعنصر من خارج الفعل، وهو : /لو/.

١,٣ – الوِجهة diathèse (بناء الفعل للمعلوم أو للمجهول)

---

[١] أنظر أدناه.

هي أيضا سِمَة في العلاقة بين العنصرين اللذين يكوّنان نواة الجملة. وهي سِمَة تخصص علاقة الموقوت بضميره؛ فإن دل الموقوت على حدَث قام به ضميرُه أو على صفة اتَّصَفَ بها على سبيل الاتساع، أي إن كان الضمير صاحبَ الفعلِ، قيل إن الفعل مبني للفاعل، وهو ما يسمى أيضا بالفعل المبني للمعلوم. مثال ذلك : (يضرِب).

فإن لم يكن الأمر كذلك كان الحدث واقعا على ضميره، وكان للحدث فاعلٌ آخر غيرُ ضميره، فقيل عن الفعل إنه مبني للمفعول أو مبني للمجهول. مثال ذلك : (يُضرَب).

٤,١ – الفاعلية **agentivité**

ليست الفاعلية، خلافا لوَجْه الفعل، وخلافا لوجهته في البناء للمعلوم أو للمجهول، سمةً موجودةً في جميع اللغات. أما في العربية القديمة فقد كانت سمة الفاعلية تقوم، قبل أن تتلاشى، بتحديد إضافي لوجهة الفعل المبني للمعلوم، أي بتحديد نمط العلاقة التي تربط بين الفعل وصاحبه؛ فكان فتح العين في /فَعَل/ يدل على أن صاحب الفعل فاعلٌ حقيقيٌ لفعله، قائمٌ بالفعل، كما في (ضرَب)، وكان كسرُها في /فَعِل/ يدل على أن صاحب الفعل قائم بِرَدِّ الفعل، كما في (حزِن). أما ضمها في /فَعُل/ فكان يدل على أنه لا سلطةَ لصاحب الفعل على فعله، وإنما هو صفةٌ يتَّصِفُ بها، كما في (كبُر).

٢ – سِمَات الفعل الفرعية

١,٢ – المنازعة

يقال عن تعدية الفعل إنها قاصرة متنازَعة، أو هي بين بين، حين لا يكون وقوعها على المفعول أمرا لازما، بل ممكنا. وعلامتها مدُّ حركة فاء الفعل في /فـــاعَلَ/ و/تفـــاعَلَ/.

٢,٢ – التكرار

علامته تضعيف عين الفعل في /فَـــعَّـــلَ/ و/تَفَـــعَّـــلَ/

٣,٢ – التوكيد

علامته النون الخفيفة، أو النون الثقيلة. ومن البدهي أن هذه النون لا تلحق إلا جداول تصريف فعل الأمر، والفعل غير المنقطع، وهي جداولُ تصريفٍ كاملةٌ مع النون الثقيلة، وناقصةٌ مع النون الخفيفة. غير أن هذه الجداول تكاد لا تكون مستعملة في أيامنا.

أما التمني، وهو قريب من التوكيد، فتعبر العربية عنه بتنغيم الفعل، فهو إذا تعبير غير نظامي لا يؤدي فيه نظامُ التسمية هذه الوظيفة، وإنما يؤديها النص. أما التعبير النظامي عن التمني فيكون بـــ (ليت). ويمكن للتمني أن يكون بجميع أوزان الفعل الواقع سواء أكان الفعل منقطعا أم غير منقطع. مثال ذلك :

(رحِمَك الله !)

(يرحمُك الله !)

٣ – تصريف الفعل المجرد

١,٣ – الأمر من المجرد

/فْعُلْ/ هو أقصر وزن لفعل الأمر، وهو في الوقت نفسه، أقصر وزن للفعل في العربية. غير أن النظام المقطعي للعربية لا يسمح لهذا الوزن بأن يشكل نسقا مستقلا بذاته؛ فهو يحتاج في الكلام إلى أن يسبقه حرف متحرك. هذا الحرف المتحرك إما أن يكون آخر مقطع في الكلمة السابقة، وإما أن يكون حرفا ساكنا في آخر الكلمة السابقة تلحقه حركة وصل. فإن لم يكن الأمر كذلك، زِيد في أول فعل الأمر همزة مكسورة، أو همزة مضمومة إنْ كان فعل الأمر مضمومَ العين، فيقال : /إِفْعَلْ/ أو /اُفْعُلْ/.

جدول فعل الأمر*

		المفرد	المثنى	الجمع
المخاطَب	المذكر	(إ)فعَل	(إ)فعَلا	(إ)فعَلوا
	المؤنث	(إ)فعَلي		(إ)فعَلْنَ

يُفترَض في الأمر أنه يوجَّه إلى شخص قادر على إنجاز الفعل المطلوب منه، إلا أنْ يحول دون ذلك سبب بلاغي. وبما أنَّ نظام العربية يعبر عن هذه القدرة بسِمَة الفاعلية التي كانت تدل عليها حركة عين الفعل، كان من المفروض أنْ يكون فعل الأمر مكسور العين دائما على وزن /فْعِلْ/ للدلالة على أن الفاعلية فيه فاعلية إيجابية يكون فيها صاحب الفعل فاعلا حقيقيا لفعله، قائما به. غير أن سِمَة الفاعلية هذه تلاشت، فلم يعد لعين الفعل مدلول محدد، فأمكن حينذاك أن تكون عين الأمر مكسورة أو مفتوحة أو مضمومة /فْعُلْ/، ولم يعد ثمة من ضرورة إلى أن يكون في نظام العربية ما يدل على توجيه الأمر إلى شخص قادر على إنجاز الفعل. لم يعد ممكنا إذن أن يكون الأمر في العربية إلا ببناء الفعل للمعلوم، فلم يعد ثمة حاجة إلى وِجهتين مختلفتين في فعل الأمر: إحداهما للمعلوم، والأخرى للمجهول، فسقطت حركة الفاء في الأمر، وهي الحركة التي كان يفترض أنْ تميز المعلوم من المجهول. وبما أنَّ الأمر لا يكون لغير المخاطَب فإن سقوط حركة فائه كاف للدلالة عليه، وتمييزه من الفعل المنقطع وغير المنقطع.

أما وَجْه الأمر، فإنه وَجْه الفعل الممكن، فلا هو واقع، ولا هو ممتنع.

وأما سيرورته، فإنها سيرورة الفعل غير المنقطع.

وأما ياء التأنيث التي تلحقه، وألف الاثنين، وواو الجمع، ونون جمع النسوة، فموجودة في جداول الفعل الأخرى[٢].

٢,٣ – فعل الأمر المؤكد بالنون

جدول الأمر المؤكد بالنون الخفيفة

		المفرد	المثنى	الجمع
المخاطَب	المذكر	(إ)فعَلَنْ		(إ)فعَلُنْ
	المؤنث	(إ)فعَلِنْ		

جدول الأمر المؤكد بالنون الثقيلة

		المفرد	المثنى	الجمع
المخاطَب	المذكر	(إ)فعَل–َ–نّ–َ	(إ)فعَل–ا–نّ–ِ	(إ)فعَل–ُ–نّ–َ
	المؤنث	(إ)فعَل–ِ–نّ–َ		(إ)فعَلْ–نا–نّ–ِ

يلاحظ في /إِفْعَلَنَّ/ أن الفتحتين حركتان نسقيتان لا مدلول لهما، وفي /إِفْعَلِنَّ/ و /إِفْعَلُنَّ/ تقصيرُ علامتَي التأنيث والجمع، أي الكسرة الطويلة والضمة الطويلة المرسومتين ياءً وواواً، لأن بقاءهما على حالهما يودي إلى مقطعين غير نظاميين في العربية : *‌/إِفْعَـــلـــيـــنْــــنَ/ و *‌/إِفْعَـــلـــونْـــنَ/ *‌(إفعلينّ و إفعلونّ)، خلافا للفتحة الطويلة المرسومة ألِفاً، التي هي دالُّ التثنية في /إِفْعَـــلانْـــنِ/ (إفعلانّ) والتي

---

[٢] بيد أنّ هذه اللواحق قد تُختصر في بعض الأحيان، فتتحول إلى صوائت قصيرة.

تبقى على حالها رغم أن المقطع فيها كسابقَيه، مقطعٌ غير نظامي إذ لو قُصِّر هذا الصائت الطويل متحولا إلى فتحة لاختلطت بفتحة المفرد المذكر في /إِفْعَلَنْنَ/ = (إفعَلَنَّ). أما في أمر جمع المؤنث /إِفْعَلْنــــانِّــــنِ/ = (إِفْعَلْنانِّ) فكان الأصل فيها أن يقال : */إِفْعَلْنَنْنِ/ = (إفعلنَّ)، أي بإضافة النون المشددة في آخر الفعل /إِفْعَلْنَ/، غير أن ذلك لو حدث لتحولت */إِفْعَلْــنَنْنَ/ (إفعلنَّ) إلى /إِفْعَلــنْنَ/ (إفعلَنَّ)، ولاختلطت بأمر المذكر المفرد، ولذلك مُدّت فتحة النون الأولى فصارت : */إِفْعَلْنــانْنَ/ (إفعلنانْ)، ثم كُسرت النون الأخيرة عملا بقانون المخالفة : /إِفْعَلْنانْــنِ/ (إِفعلنانِّ).

قياسا على هذا الباب تُصرَّف الجداول الأخرى للفعل غير المنقطع.

٣,٣ – الفعل غير المنقطع

١,٣,٣ – المجزوم الساكن الآخر

جدول غير المنقطع المجزوم المعلوم

		المفرد	المثنى	الجمع
المتكلم		أفعلْ		نفعلْ
المخاطَب	المذكر	تفعلْ	تفعلا	تفعلوا
	المؤنث	تفعلي		تفعلن
الغائب	المذكر	يفعلْ	يفعلا	يفعلوا
	المؤنث	تفعلْ	تفعلا	يفعلْن

جدول غير المنقطع المجزوم المجهول

		المفرد	المثنى	الجمع
المتكلم		أُفعَلْ		نُفعَلْ
المخاطَب	المذكر	تُفعلْ	تُفعلا	تُفعلوا
	المؤنث	تُفعلي		تُفعلْنَ
الغائب	المذكر	يُفعَلْ	يُفعلا	يُفعلوا
	المؤنث	تُفعلْ	تُفعلا	يُفعلن

فتحُ المقطع الأول في الجدول الأول دالٌّ الفعل المبني للمعلوم، وضمه في الجدول الثاني دال على البناء للمجهول. أما حركة المقطع الثاني التي كانت في ما مضى دالٌّ الفاعلية فلم تعد سوى حركة نسقية لا دلالة لها.

الهمزة في الجدولين ضمير المتكلم المفرد، والنون ضمير المتكلم المجموع، والتاء ضمير المخاطَب. أما الياء في /يفعل/ و/يفعلا/ و/يفعلوا/ و/يفعلْن/ فتبدو في ظاهرها كأنها ضمير الغائب، وهي متحوّلة عن الصائت القديم */c/. وكذلك تاء التأنيث في /تفعل/ و/تفعلا/ التي تبدو كأنها ضمير الغائب المؤنث. أما في الواقع فإن الغائب لا يحتاج إلى علامة، لأن غياب العلامة يمكن أنْ يكون علامة دالة على ضمير الغائب، في مقابل علامتي المتكلم والمخاطَب. غير أن النظام المقطعي في العربية يفرض في أول المقطع حرفا صامتا متحركا، ولولا ذلك لما كان ثمة قيمة لوجود هذه الياء في أول الفعل. وكذلك الحال في تاء التأنيث التي تزادُ في أول فعل الغائبة المفرد والمثنى : (هي تفعل) و(هما تفعلان) طبقا لما يفرضه النظام المقطعي في العربية ؛ فالتاء في أول هذين الفعلين علامةُ تأنيث، وليست ضميرَ الغائبة، إذ لو كانت التاء ضميرا للغائبة لما كان ضميرُ المخاطب تاءً في تثنية المؤنث : /أنتما تفعلانِ/، لأنه لا يكون للغائب

وللمخاطَبِ ضميرٌ واحد؛ فالتاء في (أنتما تـــفعلان) ضمير المخاطَب، والتاء في (هما تـــفعلان) علامة التأنيث.

٢,٣,٣ – المرفوع

جدول المرفوع المبني للمعلوم

		المفرد	المثنى	الجمع
المتكلم		أفعَلُ		نَفعَلُ
المخاطَب	المذكر	تَفعلُ	تَفعلان	تَفعلون
	المؤنث	تَفعلين		تَفعلْنَ
الغائب	المذكر	يَفعَلُ	يَفعلان	يَفعلون
	المؤنث	تَفعلُ	تَفعلان	يَفعلْنَ

جدول المرفوع المبني للمجهول

		المفرد	المثنى	الجمع
المتكلم		أُفعَلُ		نُفعَلُ
المخاطَب	المذكر	تُفعلُ	تُفعلان	تُفعلون
	المؤنث	تُفعلين		تُفعلْنَ
الغائب	المذكر	يُفعَلُ	يُفعلان	يُفعلون
	المؤنث	تُفعلُ	تُفعلانِ	يُفعلْنَ

إن مقارنة هذين الجدولين بالجدولين السابقين للفعل المجزوم تظهر أنّ تصاريف المجزوم التي لا تنتهي بصائت طويل /:V/ تلحقها الضمة في المرفوع، وأن التصاريف التي تنتهي بهذا الصائت في المجزوم يلحقها في الرفع حرف متحرك هو النون المفتوحة بعد الياء والواو، والنون المكسورة بعد الألف. هذه النون ليست علامة رفع، وإنما يؤتى بها لتفادي التقاء صائتين /V: - u/ هما الصائت الطويل الذي يدل على الجمع /و/، أو على التثنية /ا/، أو على التأنيث /ي/، وضمةُ الرفع :

*/يفعل +و+ ُ/ ← */يفعلــو – ن – ُ/ ← /يفعلو نَ/،

*/يفعل + ا + ُ/ ← */يفعلـــا – ن – ُ/ ←/يفعلانِ/،

*/تفعل + ي + ُ/ ← */تفعلـــي– ن– ُ/ ← /تفعلينَ/.

أما حركة النون مفتوحةً بعد الواو والياء، أو مكسورةً بعد الألف، فليست في أصلها سوى الضمة الموجودة في المفرد المذكر (يَفْعَلُ)، وهي دالٌّ وَجْه الفعل الواقع، وليست علامةَ رفعٍ كما يسمونها في التراث النحوي العربي، وقد تحولت هذه الضمة إلى فتحة أو إلى كسرة عملا بقانون المخالفة الصوتية تبعا للصائت الطويل الذي يسبقها. أما تصاريف المجزوم التي تنتهي بنون النسوة فتبقى على حالها لوجود النون فيها. ليست النون إذن علامة رفع، وإنما ترتفع هذه الأفعال كما يرتفع غيرُها، فتكون الضمة وحدها في الحقيقة علامة رفع منتظمة.

٣,٣,٣ – المنصوب

جدول المنصوب المبني للمعلوم

		المفرد	المثنى	الجمع
المتكلم		أفعَلَ		نفعَلَ
المخاطَب	المذكر	تَفعلَ	تَفعلا	تَفعلوا
	المؤنث	تَفعلي		تَفعلْنَ
الغائب	المذكر	يَفعَلَ	يَفعلا	يَفعلوا
	المؤنث	تَفعلَ	تَفعلا	يَفعلْنَ

جدول المنصوب المبني للمجهول

		المفرد	المثنى	الجمع
المتكلم		أُفعَلَ		نُفعَلَ
المخاطَب	المذكر	تُفعلَ	تُفعلا	تُفعلوا
	المؤنث	تُفعلي		تُفعلْنَ
الغائب	المذكر	يُفعَلَ	يُفعلا	يُفعلوا
	المؤنث	تُفعلَ	تُفعلا	يُفعلْنَ

قد يكون هذا الجدولُ الجدولَ الوحيد الشاذ في العربية؛ فهذا الفعل المنصوب الذي يُفترض أن تكون الفتحةُ علامتَه المميزة إذا قورن بالمجزوم الساكن الآخر، لا تلحقه الفتحة إلا حين يُصرَّف دون علامات الجنس والعدد. ذلك أن إلحاق الفتحة

بالتصاريف المختومة بالصائت الطويل، واو الجمع وألف الاثنين وياء التأنيث، كان من شأنه أن يؤدي إلى إنشاء تصاريف مشابهة لتصاريف المرفوع، بزيادة النون، تفاديا لالتقاء صائتين. وهكذا فإن أمثلةَ ما يسمى بالفعل المنصوب ليست في حقيقة الأمر سوى شبهِ أمثلة، وتصريفَه ليس سوى شبهِ تصريف، لأنه ليس له تصريفٌ خاصٌ يميزه من تصريف المرفوع والمجزوم إلا بصورة جزئية، فليس تصريفه في حقيقة الأمر سوى تصريف زائف جاءت فتحةُ آخره قياسا ظاهريا على التراكيب المفتوحة الآخر بعد (أنْ) و(أنَّ)[٣].

[٣] نقدم مثالا على هذا القياس الظاهري الآية ٣٦ من سورة القيامة (٣٦/٧٥) : (أيحسبُ الإنسانُ أنْ يُتركَ سدى)، والآية الثالثة من سورة الهُمَزة (٣/١٠٤) : (يحسَبُ أنَّ مالَه أخلَدَه).

٤,٣ – الفعل المنقطع

جدول الفعل المنقطع المبني للمعلوم

		المفرد	المثنى	الجمع
المتكلم		فَعَلْ-تُ		فَعَلْ-نا
	المذكر	فَعَلْ-تُ		فَعَلْ-تُم(و)
المخاطَب			فَعَلْ-تُما	
	المؤنث	فَعَلْ-تَ		فَعَلْ-تُنَّ
	المذكر	فَعَلَ	فَعَلَ-ا	فَعَلُ-وا
الغائب				
	المؤنث	فَعَلَ-تْ	فَعَلَ-َ-تا	فَعَلْ-نَ

جدول الفعل المنقطع المبني للمجهول

		المفرد	المثنى	الجمع
المتكلم		فُعِلْ-تُ		فُعِلْ-نا
	المذكر	فُعِلْ-تَ		فُعِلْ-تُم(و)
المخاطَب			فُعِلْ-تُما	
	المؤنث	فُعِلْ-تِ		فُعِلْ-تُنَّ
	المذكر	فُعِلَ	فُعِلَ-ا	فُعِلُ-وا
الغائب				
	المؤنث	فُعِلَ-تْ	فُعِلَ-َ-تا	فُعِلْ-نَ

رأينا أن الضمير يأتي قبل الفعل في تصريف الفعل غيرِالمنقطع. أما في الفعل المنقطع فينعكس الترتيب، فيأتي هذا الضمير لاحقا للفعل : /√c-√ccc/ في مقابل

/√ccc-√c/. مثال ذلك : /تَ كْتُبُ/ في مقابل /كَتَبْ تَ/. وعليه فإن ترتيب الجذرين الأحادي والثلاثي هو الذي يدل على الانقطاع أو عدمه. أما وَجْه الفعلِ المنقطع فيشبه وَجْه الفعل المرفوع في أنه يدل على الوقوع لا على الامكان ولا على الامتناع. وأما بناؤه للمجهول فيكون بكسر عينه. وعلى أي حال فإن نظام العربية لا يقيم وزنا لجرس هذه الحركة[٤].

أما ضمير الغائب في الفعل المنقطع فعلامته غياب العلامة. والعلامة العدمية في هذا البناء أوضحُ منها في الفعل غير المنقطع، لأنه ليس في النظام المقطعي ما يفرض زيادة حرف على البناء، كما هو حال الفعل غير المنقطع :

/فَعَلَ + ø/

/فَعَلْ + تُ/

/فعل + تَ/.

ليس في جدول الفعل المنقطع ما يحتاج إلى نقاش سوى ضمير المتكلم المفرد في /فعل + تُ/ لأن هذا الفعل كان يُصرَّف بالكاف فكان يقال : */فَعَلْ + كُ/ في اللغة العربية القديمة، لأن الكاف كان ضمير المتكلم المفرد فيها، وكانت الضمةُ في آخره حركةً نسقية لا دلالة لها يؤتى بها مناسَبةً لصوت الكاف. غير أن تحوُّل هذا الضمير تاءً جعله يُشبه ضميرَ المخاطب، ولم يعد بينهما من فرقٍ سوى في حركة التاء؛ فتحولت الضمةُ حينئذ إلى علامة مميزة للمتكلم المفرد، وبذلك تحولت الضمة من حركة نسقية لا دلالة لها إلى جذرٍ دال على المتكلم !

إنَّ */فَعَلْــ كُ/ الذي افترضنا أنه في أصل (فَعَلْتُ) موجود بأشكال متشابهة في الأكَدِيَّة، والحبشية، وفي بعض لهجات اليمن المعاصرة؛ فالأكدية تقول : /فعْلاكُ/ للمتكلم، و/فعْلاتَ/ و/فعْلاتِ/ للمخاطَب، وفي بعض لهجات اليمن المعاصرة يقال، حسب المناطق، إما /فعَلْكُ/ وإما /فعَلْكُ/.

---

[٤] لا تأتي الكسرة بعد ضمة /u-i/ في أي بناء آخر في العربية.

يُرجِّحُ أن الهمزة كانت ضمير المتكلم المفرد، وهي الهمزة التي نجدها في ضمير المتكلم المفرد : /أنا/، وفي أول الفعل غير المنقطع : /أفْعَلُ/، وأن المقابلة كانت في المتكلم بين:

*/فعلْـ + أ/ و /أ + فْعَلُ/،

كما هي في المخاطَب بين :

/فَعَلْـ + تَ/ و /تَـ + فْعَلُ/

وهذا يعني أن /فعَلْتُ/ كانت في الأصل : */فعَلْأ/، ثم حلّت الكاف محل الهمزة حين ضعُفَت الهمزة بتراخي النطق، فلم يعد ممكنا بقاؤها بين حركتين، ولم يكن ممكنا أن تحل محلها إلا الكاف، الصامت الوحيد الجاهز من بين الصوامت الأربعة المتشابهة، وهي التاء، والكاف، والهمزة، و /c/.

إن اعتماد التاء، وهي ضميرٌ للمخاطَب، في /فَعَلْتُ/ يجعل من الضمة علامةً دالّةً على المتكلم، فيقوم الصائتُ بما يقوم به الحرف الصامت في التسمية.

بقي أن نشير إلى أن تحريك العين في /فَعُلَ - يَفْعُلُ/ كان دالاً على أنّ الصيغةَ صيغةُ موقوت. أما طبيعة هذه الحركة فكانت تدل على الفاعلية في المبني للمعلوم موجبةً أو سالبةً أو عدميَّة. أما في المبني للمجهول فإن الفاعلية عَدَميَّةٌ دائما، ولذلك لم يعد لحركة العين من دلالة سوى الدلالة على أن الصيغةَ موقوت.

والجدير ذكرُه أن الفاعلية في الفعل المنقطع وغير المنقطِع قد قامت على قَلْب حركة العين في هذين الفعلين حيث كان ذلك ممكنا، كما يظهره الجدول التالي :

جدول دوالّ الفاعليّة

الفاعلية	المبني للمعلوم	
	غير المنقطع	المنقطع
"+" موجبة	/ـــِ/ ← /يَفْعِلُ/	/ـــَ/ ← /فَعَلَ/
"-" سالبة	/ـــَ/ ← /يَفْعَلُ/	/ـــِ/ ← /فَعِلَ/
"ø" عدَميّة	/ـــُ/ ← /يَفْعُلُ/	/ـــُ/ ← /فَعُلَ/

٥,٣ – الفعل المتنازَع : /فاعَلَ/

علامة التنازع في هذا الفعل مدٌّ حركة فائه. ومن هنا جاء الأمر على /فاعِلْ/، وغير المنقطع على /يُفاعِلُ/، و/يُفاعَلُ/، والمنقطع على /فاعَلَ/، و/فوعِلَ/. أما الفاعلية في هذا الفعل فهي فاعلية كاملة منتظمة. وتدل حركة العين في هذا الوزن على بناء الفعل للمعلوم أوللمجهول، فتكون كسرةُ العين في /يُفاعِلُ/ دالا على الفاعلية الموجبة وعلى وجهة المعلوم، وهما متلازمتان في هذا الوزن، وتكون فتحة العين في /يُفاعَلُ/ دالا على المجهول. أما ضمة الفاء في هذا الوزن فحركة سياقية لا دلالة لها، وجرْسها جرس فاء الفعل في /يُفْعِلُ/. مثاله من السيرة النبوية :

"ســـابَقَ عائشةَ فسبَقَتْه، ثم ســـابَقَها فسَبَقَها"

أي أنه حاول أن يسبقها فسبقته، ثم حاول أن يسبقها فسبقها.

بيد أن المفعول قد لا يظهر كما ظهر في المثال السابق، فلا تظهر منازعته للفاعل، بل تكون التعدية متنازَعة بسبب مشاركةٍ ضمنية غيرِ مُصرَّح بها لمن وقع عليه الفعل؛ وبهذا فإن وزن /فاعَلَ/ يدل عموما، خارج ما يفرضه النظام، على فعل يقف فيه مَن وقع عليه الفعل في وَجْه فاعله. مثال هذا الآية ١١١ من سورة التوبة [١١١/٩] :

﴿يقـــاتِلون في سبيل الله فيَقْتُلون ويُقْتَلون﴾

٦,٣ – الفعل المكرر : /فعَّلَ/

يدل تضعيف عين الفعل على التكرير، وهذا التضعيف سِمَة في الفعل المجرد وفي الفعل المنعكس.

يقال في الأمر من هذا الفعل : /فعِّلْ/ ، وفي غير المنقطع : /يُفعِّلُ/، و في المنقطع /فعَّلَ/. أما الفاعلية فيه ففاعلية تامة منتظمة. تميز حركة عين الفعل بين المعلوم والمجهول في /يفعِّل/ و/يُفعَّل/ كما ميزت بين /يُفاعِل/ و/يُفاعَل/. أما ضمة فاء الفعل فنفس الضمة التي أشرنا إليها في /يُفاعِل/ و/يُفاعَل/، أي أنها حركة سياقية لا دلالة لها، وجِرْسها جرس الفاء في /يُفْعِل/. مثاله الآية الرابعة من سورة القَصَص [٢٨/٤] :

﴿يُذبِّحُ أبناءَهم﴾

أما القِيَم الأخرى لهذا الوزن، ولا سيما الشِّدَّةُ، فقِيَمٌ ثانوية.

٤ – المزيد المنعكس : (اِفتعل)

الوحدة الصرفية الخاصة بالفعل المنعكس، أي صَرفَم الفعل المنعكس أو "مورفيمه"، صدىً لضميره، ويلاحَظ أن دالَّه الأصلي هو نفسُ دالِّ المخاطَب، أي التاء، وله أيضا دالٌّ آخرُ، ولكنه دالٌّ مكيَّفٌ، وهو النون.

١,٤ – صَرفَم الانعكاس والصدى : التاء

يبنى الأمرُ من هذا الفعل على /افتعِلْ/، وغيرُ المنقطع على /يفتعلُ/، والمنقطع على /افْتَعَلَ/، وتكون الفاعلية فيه فاعلية كاملة بصورة منتظمة، أي أن الضمير يكون فاعلا حقيقيا للحدث. والتاء في هذا البناء جذر أحادي دال على انعكاس الضمير الفاعل، وهي تقوم بالدور نفسه الذي تقوم به الضمائر في الأفعال المنعكسة في الفرنسية. مثاله : /يَغْتَسِل/ الذي تدل التاء فيه على وقوع الفعل على صاحبه، أي : "غَسَلَ نفسَه". بيد أنه غالبا ما يكون المعنى المقصود معنى المناوبة والتداول. مثاله : /يجتمعون/.

ويمكن أن يكون في ضمير الانعكاس والصدى، فضلا عن هذين المعنيين، مجاز هو مجاز العِوَض، مثاله الآية ٢٩ من سورة الأحقاف [٤٦/٢٩] :

﴿يستمعون القرآنَ﴾

التي يُفترض أنها كانت تعني : "يسمَع كلُّ واحد منهم نفسَه، [هو] الذِكْرُ"، [وقد جُعل كل واحد منهم الذّكْرَ على سبيل المجاز لأنه يحمله ويستبطنه]. ولكن هذه الآية فُهمت فيما بعد على أنها تعني : "يُصغون إلى الذِكر إصغاء"

إن اللافت في وزن /افتعل/ أن التاء التي تدل فيه على الانعكاس والصدى تُحشَر في داخل الجذر الدال على الموقوت. ولا ريب في أن هذه التاء كانت سابقةً للجذر لا في داخله، وكان الوزن */اتــفَعَلَ/*. غير أنه جرت عملية نقل فتحولت */اتفــعَلَ/ إلى /افْتَــعَلَ/ في كلمات كانت فاؤها سينا /س/، أو حرفا احتكاكيا مشابها للسين [مثل */اتسَبَقَ/ ← /استَبَقَ/]؛ ذلك أن هذه الحروف حين تسبقها التاء تسمح بأمرين اثنين : أولهما حدوث الاحتكاك والانسداد في مخرج واحد، إذ يسبِقُ الاحتكاكُ الانسدادَ بشكل طبيعي في الكلام، وثانيهما سهولة الانتقال الصوتي [من صوت إلى آخر]. بيد أن هذه القطيعة في النظام لم تكن ممكنة لو لم يكن نظام التسمية المبني على الحروف الصوامت في العربية قد بدأ بالتراجع والانحسار.

١,١,٤ – الفعل المنعكس المتنازَع : /تفاعَلَ/

وزنه /تفاعَلْ/ في الأمر، و/يتفاعَلُ/ في غير المنقطع، و/تفاعَلَ/ في المنقطع. أما الفاعلية فيه ففاعلية كاملة منتظمة. مثاله: (يتنافس) الذي يُفترض أنه يعني : "ينافس نفسَه" والذي يدل عن طريق مجاز العِوَض، على أنه "ينافس غيره".

وقد أعيد استخدام وزن المنازعة للدلالة على التظاهر بالفعل. مثاله : (يتماوت) التي تعني أنه "يُظهر أنه ميت"، أو (يتناوَمُ) التي تعني أنه "يُظهِرُ أنه نائم".

* يقول المترجم : هذا الوزن موجود في العامية المصرية وهو يجعل التاء في أول الجذر لا في وسطه.

٢,١,٤ – الفعل المنعكس المكرر : /تفعَّلَ/

هذا الوزن موازٍ للوزن السابق الوارد أعلاه في أن التاء في صدارته دالٌّ على الانعكاس، ووزنه في الأمر /تفعَّلْ/، وفي غير المنقطع /يتفعَّل/ وأصلها *‏/يتفعِّلُ/ [على غرار المكرَّرِ البسيط /فَعَّلَ/ – /يُفعِّلُ/] ، وفي المنقطع /تفعَّلَ/. أما الفاعلية فيه ففاعلية كاملة منتظمة، أي أن الفاعل فيه قائم بالفعل. مثاله: (يتعلَّم) [التي تعني : "يعلِّم نفسَه"]، و(يتذكَّر) [التي يُفترض أنها كانت تعني : "يُذكِّر نفسَه" أي "يَذْكُرُ نفسَه مرة بعد مرة"، والتي صارت تدل، على سبيل مجاز العِوَض : "يَذْكُرُ الشيءَ مرة بعد مرة"].

٢,٤ – صَرفَم الانعكاس والصدى : النون

لكي يتحاشى نظامُ العربية حشْرَ صوت في داخل الجذر، وانتقالَ *‏/اتْفعل/ إلى /افْتعل/ حوَّلَ التاء إلى حرف أنفي هو النون [فتحوَّل *‏/اتْفَعَلَ/ إلى /انْفَعَلَ/]. غير أن هذه العملية لم تؤدِّ الغرض المقصود منها، فلم يَحُلّ الوزنُ الجديد /انفعل/ محلَّ القديم المهدَّد بنقل تائه إلى داخل الجذر *‏/اتْفعل/، بل صار في العربية وزنان متشابهان يسيران جنبا إلى جنب : /انْفعل/ و /افْتعل/ المتحول من *‏/اتْفعل/، والذي كان يُفترض أن يحل الوزن الجديد /انْفعل/ محله. مثال ذلك : (ينصرف).

٥ – القيام بالفعل : أفعَلَ

يبنى الأمر منه على وزن /أَفْعِلْ/، وغير المنقطع على /يُفعِلُ/ و/يُفعَلُ/، والمنقطع على /أفعَلَ/. وتكون الفاعلية في هذا البناء فاعلية كاملة بصورة منتظمة، أي أن الضمير صاحب الفعل يكون فيه فاعلا حقيقيا مُحْدِثا للفعل. ودوالُّ البناء للمعلوم والمجهول فيه نفسُ الدوالّ في /يُفاعِل/ و/يُفاعَل/. مثاله : (أَشْهَدَ) أي "قام بفعلٍ جَعَلَ غيرَه يَشهدُ"، و(أرشَدَ) أي "قام بفعل جعل غيره يَرشُد ويتبع الطريق القويمَ". وقد اشتق دالُّ هذا الموقوت، وهو الهمزة، من *‏/√c/. وكان من المفترض أن يكون الفعل غير المنقطع من هذا الفعل حين يُبنى للمعلوم على *‏/يَـ + أَفْعِلُ/، [كما أنّ غير المنقطع من /فَعَلَ/ يُبنى على /يَـ + فْعِل/]. غير أن همزة *‏/يَأَفْعِل/ سقطت لوقوعها بين

صائتين [هما فتحة الياء، وفتحة الهمزة *ي – َ ء َ – فعل/]، فصار البناء /يَفعِل/، فالتبس بالفعل غير المنقطع من /فَعَل/ – /يَفعِل/، فضُمّت الياء منه للتمييز بين البناءين : /يَـفْعِلُ/ ← /يُـفْعِلُ/، وصارت الضمة، خلافا لما يقتضيه نظام العربية، جذرا للموقوت الذي يعني القيام بالفعل في مقابل الهمزة في /أَفْعَلَ/. وأدت ضمة الياء في المعلوم /يُفعِلُ/ إلى فتح العين في المجهول للتمييز بينهما، [وكان الأصل في المجهول أن يكون مكسور العين، وأن يميَّز المجهول بضم الياء في مقابل فتحها في المعلوم فيقال : *\يُـأفعِلُ/ في المجهول في مقابل *\يَـأفعِلُ/ في المعلوم، كما يقال /فُـعِلَ/ في مقابل /فَـعَلَ/، و/أُفعِلَ/ في مقابل /أَفْعَلَ/].

حين تغيَّر المعلوم من /أَفْعَلَ/ فصار /يُـفْعِلُ/ بدل *\يُـأفعِل/، تغير المجهول منه فصار /يُـفْعَلُ/ كما رأينا، فالتبس بالمجهول من /يَفْعَلَ/ الذي يُبنى على /يُـفْعَلُ/، ولم يعد يُميَّز بينهما إلا اعتمادا على المعنى. وعليه، فإن /يُعْمَلُ/ قد تكون المجهول من الفعل الثلاثي /يَعْمَلُ/، أو المجهول من الفعل المزيد /يُعْمِلُ/، ولا يسمح بتمييز هذه الصيغة من تلك إلا المعنى العام الذي يُحدده السياق. مثال هذا الوزن الدال على القيام بالفعل وإحداثه :

(يُرْشِدُ) : **يعمل على** أن يسلك شخص ما الصراطَ المستقيم

(يُشهِدُ) : **يعمل على** أن يَشهدَ شخصٌ ما

(أُشهِدْتَ) : **عُمِلَ على** أن تَشْهَدَ.

٦ – الإحداث والانعكاس : استفعل

الأمر من هذا الوزن /استفعلْ/، وغير المنقطع /يستفعلُ/، والمنقطع /استفعلَ/. والفاعلية فيه فاعلية كاملة منتظمة.

السين في هذا الوزن جذر أحادي دال على موقوت معناه "قام بالفعل، عمِل على"، وهي مشتقة في أصلها من /√c/* التي تحولت إلى /س/ ثم توقف تطورها بسبب استقرار النسق المكوَّن من السين والتاء /st/. أما التاء في هذا الوزن فجذر أحادي

دالٌّ على الانعكاس والصدى. مثاله : (يسترشد) التي تعني : "يعمل على أن يكون الرشد لنفسه، على أن يرشُد"، و(يَستَشهِد) التي تعني : "يعمل على أن تكون الشهادةُ لنفسه، على أن يَشهد"، أو التي تعني على سبيل مجاز العِوَض : "يعمل على أن يَشهدَ غيرُه له، فيستدعي شاهدا أو حجة".

ب – أشباه الفعل *

الموقوت نوعان : نوع يتصرف مع ضمائر الأشخاص الفاعلين، وهو الفعل الذي درسناه في الفصل الأول، ونوع لا يتصرف مع الضمائر، فهو غيرُ مقترنٍ بضمير، وهو ما نسميه بأشباه الفعل، وندرسه في هذا الفصل. وأشباه الفعل نوعان : نوع لم تُخصَّص سيرورة الحدث فيه، ونوع خُصصت فيه هذه السيرورة.

١ – الموقوت غير المخصَّص

ذكرنا فيما سبق أن سيرورة الحدث هي السِمَة المؤسِّسةُ لكل موقوت في العربية، لأنها تدل على علاقة الموقوت بالزمان، وأن هذه السِمة تحدد السيرورة الداخلية للموقوت حين يُنظر إليه في ذاته، فيحكم على الحدث فيه بأنه قد انتهى وانقطع، أو بأنه لم ينتهِ ولم ينقطع. فإن كان الموقوت فعلا، فعلامة السيرورة فيه علامة ظاهرة هي موقع الضمير صاحبِ الفعل، فإن تأخر الضميرُ فالفعلُ منقطع (فَعَلْـــ – تَ)، وإن تقدم فالفعلُ غيرُ منقطع (تــَ – فْعَلُ). أما الموقوت غيرُ المخصص فلا تحتاج سِمَة السيرورة فيه إلى علامة لأنها غير مخصصة، بل علامتها علامة عدمية /Ø/. هذا الموقوتُ إذن ممتدٌ في الزمان، وبالتالي فإن من الممكن تحديدَ مُدَّته. ويكون هذا التحديدُ بأن يُلحقَ به جذرُ الزمان العام، وهو التاء /ت/، أو جذرُ الأعيان، وهو الميم /م/ التي تدل هنا على الظرفية.

---

* يقول المترجم : يعني بهذا الموقوت ما يعرف في التراث النحوي العربي بالمصادر والمشتقات.

[ولهذا كانت أشباه الفعل غير المخصصة، ثلاثةَ أقسام : موقوتٌ مجردٌ ممتدٌ في الزمان، وهو المصدر، وموقوتٌ تُحدَّدُ مدَّته بإلحاق جذرٍ دالٍّ على الزمان، وموقوتٌ تُحدَّدُ مُدَّته بإلحاق جذرٍ دالٍ على المكان] .

١,١ – الموقوت الممتد في الزمان : المصدر

يطلق المصدر في التراث النحوي العربي على الموقوت الذي لم تحدد مُدَّته، فلم يُلحق به جذرُ الزمان العام /ت/، ولا جذرُ الأعيان العام /م/.

١,١,١ – المصدر المجرد

كان مصدر الفعل المجرد في نظام العربية الذي وصفناه متحركَ الفاء والعين.

يأتي هذا المصدر على وزن /فَعُلٌ/، مفتوح الفاء حين يكون مبنيا للمعلوم. أما عينه فتكون مكسورة أو مفتوحة أو مضمومة للدلالة على سِمَة الفاعلية. مثاله : (سَرِقٌ) و(حَزَنٌ) و(شَنُؤٌ).

أما المصدر المبني للمجهول فكان وزنه في العربية القديمة /فُعُل/، كـــ (حُلُم)، غير أنه لم يعد له وزن خاص يُعرف به، وإنما يعرف في المعاجم. وهناك حالة خاصة من هذا المصدر هي أجزاء الأعداد كَـــ(الثُلُث) و(الرُبُع) و(الخُمُس) و(السُدُس) و(السُبُع) و(الثُمُن) و(التُسُع) و(العُشُر) التي بنيت على /فُعُل/، ثم سقطت الضمة فصار على /فُعْل/ وعلى /فُعْل/*.

حين سقطت سِمَة الفاعلية في العربية، وهي السِمَة التي كانت تدل عليها حركة العين، تقلص وزن /فَعُلٌ/، و لم يعد ل/فَعِل/ و/فَعَل/ دلالةٌ نظامية، فتحولت إلى مجرد وحدات تتوالى فيها الحروف الصوامت والحركات دون أن يكون لتواليها على نسقٍ مخصوص أيُّ دلالة. وأدى هذا الأمر إلى نشوء "أوزان" جديدة للمصادر ليست على /فَعِل/ و/فَعَل/. ولا ريب في أن عددا من هذه "الأوزان" قد نشأ للمبالغة في التعبير،

* يقال (نُصْف) و(نِصْف) عملا بقانون المخالفة.

وما يزال عدد منها حتى الآن دالا على هذه المبالغة. مثال ذلك (الدوران) و(الكراهية).

بيد أنه تجدر الإشارة إلى أن العربية كانت أبدعت لهذا المصدر سابقتين : إحداهما التاء /ت/ للدلالة على الشدة، والأخرى الميم /م/ للدلالة على التفخيم. غير أن هاتين السابقتين ليستا الآن سوى حرفين نسقيين لا دلالة لهما وتشكلان جزءا لا يتجزأ من الكلمة.

٢,١,١ – المصدر المزيد

جدول بمصادر الأفعال المزيدة[٦]

جذور التسمية	الجذور الأحادية	أمثلة المصادر	الفاعلية
		(٣) فـ(ي)عال أو مفاعَلة (٢) فعّال أو تفعيل	+
		(١١) (إ)فْعيلال (٩) (إ)فعلال	+
	√c+	(٦) تفاعُل (٥) تفعّال أو تَفعُّل	+
		(٤) إفتعال	–
		(٨) (ا)فتعال أو (٧) (إ)نفعال	–
	√c+√c+	(١٠) (إ)سْتفعال	–
√cccc		1/ فعلال أو فَعْللة	Ø
		4/ (إ)فْعلّال	+
	√c+√c+	2/ تَفَعْلُل	Ø
√ccccc		(١٢) (إ)فْعيعال	Ø
		(١٣) (إ)فْعوّال	Ø
		3/ (١٤) (إ)فْعنْلال	Ø
		(١٥) (إ)فْعنلاء	Ø

---

[٦] تشير الأرقام الهندية في الجدول إلى التصنيف المألوف للمصادر المبنية على جذر ثلاثي. أما الأرقام العربية فتشير إلى التصنيف المألوف للمصادر المبنية على جذر رباعي. وتشير علامة (+) إلى وجود إحدى السمّات الاضافية، وعلامة (–) إلى غيابها. أما العلامة العدمية (Ø) فتشير إلى أن الأمثلة المبنية على جذر رباعي √cccc أو خماسي √ccccc لا تكون حاملة لسمّات يمكن تحديد كل واحدة منها على حدة. ويُظهرُ هذا الجدول اختلال أمثلة المصادر المبنية على عدة جذور، إذ يبدو بعض الأبنية، كبناء /تفعيل/، وكأنه إعادة استخدام لأبنية أخرى.

٣,١,١ – مصدر الشدة / القوة

وزنه /تفعيل/ حين تكون الفاعلية فيه موجبة، مثاله (التضريب) أي "الضرب بقوة"، و/تَفعال/ حين تكون الفاعلية فيه سالبة كـ(التَّسآل) أي "الإلحاف في السؤال"، ولم يعد هذا الوزن الثاني حيا في أيامنا.

كما أن التفعيل الآن مصدر لـ/فعَّل/ الذي لم يعد يعني عموما تكرار الحدث بل شدته وقوته.

٤,١,١ – مصدر التفخيم/المصدر الميمي

كان وزن هذا المصدر /مفعِل/ للفاعلية الموجبة كَـ(المَحْمِد) أي "الحمد حمدا كثيرا مقصودا"، و/مفعَل/ للفاعلية السالبة كَـ(المَحْمَد) أي "الرد بالحمد حمدا كثيرا".

جدول بالمصدر الميمي أو المصدر المفخم

جذور التسمية	الجذور الأحادية	امثلة المصادر	الفا علية
√ c c c		(١) مَفعَل أو مفعُلة	-
		(٣) مُفاعَل أو مفاعَلة (٢) مُفعَّل	+
	√c+	(٤) مُفعَل	-
		(٦) مُتَفاعَل (٥) مُتفعَّل	+
		(٨) مُفتَعَل (٧) مُنفعَل	-
	√c+√c+	(١٠) مُستَفعَل	-

٢,١ – الموقوت المحدود في الزمان

الموقوت الزماني موقوت غير مخصص، يقوم به فاعله في مدة زمنية محدودة. ودالُّ الزمان فيه نفسُ دالِّ الزمان العام وهو التاء في آخره، وبالتالي فإن حركة عينه لا يمكن أن تكون، طبقا لما يفرضه نظام العربية، إلا كسرة في الفاعلية الموجبة، وفتحة

في الفاعلية السالبة. أما الضمة، وهي علامة الفاعلية المحايدة الغائبة، فلا وجود لها لأن الفاعل إذا كان غير قادر على التأثير في الموقوت فلن يكون قادرا على التأثير في مُدّته. [وليس للموقوت الزماني سِمَة دالةٌ على مُدَّته]، وإنما يحدد السياق هذه المدة. بيد أنه يمكن أن تلحقه سِمَة الكيفية، أي سِمَةُ النوع.

١,٢,١ – المجرد المحدود في الزمان : فَعلَة وفَعَلَة (اسم المرّة)

وزنه في نظام العربية /فَعلة/ أو /فَعَلَة/. مثاله الآية ٢٨٠ من سورة البقرة [٢/٢٨٠]:

﴿فَـنَظِرَةٌ إلى ميسَرَةٍ﴾.

غير أن موت سِمة الفاعلية التي كانت تدل عليها حركة العين حوَّل هذين الوزنين إلى وزن واحد هو /فَعْلَة/ الذي اعتبر وزنا دالا على اسم المرة.

ولا بد من الاشارة إلى موقوت زماني خاص هو موقوت العدد من ٣ إلى ١٠[٧] وهو /ثلاثة وثلاث/ و/أربعة وأربع/ و/خمسة وخمس/ و/ستة وست/ و/سبعة وسبع/ و/ثمانية وثمانٍ/ و/تسعة وتسع/ و/عشرة و/عشر/.

يبدو أن المخالفة بين العدد والمعدود التي تقوم، كما تقول كتب التراث، على استخدام العدد "المذكر" أمام المعدود المؤنث، والعدد "المؤنث" أمام المعدود المذكر، يمكن أن تُفسَّر بالالتباس في تعليل التاء التي في آخر أسماء الأعداد؛ فهذه التاء في آخر العدد الأصلي من ثلاثة إلى عشرة، جذر أحادي رأينا فيما سبق أنه دال على الزمان العام، وليست تاء تأنيث. غير أنها اعتبرت في مرحلةٍ ما من مراحل العربية تاءَ تأنيث، فلم تعد ذات جدوى أمام الأسماء المختومة بتاء التأنيث لاجتماع علامتين للتأنيث، فحذفت التاء الأولى، فقيل : (ثلاث كلبات) بدل (ثلاثة كلبات)، وبقي العدد على حاله بالتاء أمام الأسماء المذكرة، فقيل : (ثلاثة كلاب). [فليست التاء أمام المعدود المذكر زائدةً إذن، إنما التاء محذوفةٌ أمام المعدود المؤنث].

---

[٧] العدد ١٠ هو العدد الوحيد الباقي على حاله طبقا للوزن المفترض للأعداد. ويأتي المعدود بعد أسماء الأعداد هذه مجرورا مضافا إليها.

– العدد : "١" : يقال له /وَحْدة/، ويستخدم كغيره من أسماء الأعداد، ويقال له /أحد/ و/إحدى/، واستخدامه يعني اختيار واحد من مجموعة.

– العدد : "٢" /اثنان واثنتان/ يستخدم استخدام المثنى، وهو دائما فضلة نعتية. مثاله : (كلبان اثنان، وكلبتان اثنتان).

– العقود من "٢٠" إلى "٩٠" : مركبة من علامة الجمع التي تلحق بالعدد الدال على الوحدة[٨]، فيقال : (ثلاثون) من (ثلاثة)، و(أربعون) من (أربعة)، و(خمسون) من (خمسة)، إلخ، ويكون المعدود بعدها فضلة حاليةً منصوبة على غرار المعدود بعد الأعداد من ١١ إلى ١٩. مثال ذلك :

(ثلاثون كلباً وثلاثون كلبةً).

أما (عشرون) فيبدو لفظُها لفظَ الجمع من (عشرة)، لا من (اثنان)، خلافا لأسماء العقود الأخرى. ويبدو أن /عشرون/ قد بنيت [بزيادة واو ونون] قياسا على غيرها لينتظم الجدول، لأن *‏/عَشْران/ بتثنية /عَشْر/ (٢٠ = ١٠ X ٢) تخالف قياس غيرها. أما /اثنان/ فلم يكن ممكنا استخدامها لبناء "٢٠"، لأنها اعتبرت علامة تثنية.

– أما الأعداد التي بين العقود فتتكون من جذرين أحدهما دالٌّ على الآحاد، والآخرُ دالٌّ على العشرات. [مثاله : (ثلاثة وثلاثون كلبا)، و(ثلاث وثلاثون كلبة)/.

– الأعداد من "١١" إلى "١٩" : /أحَدَ عشَر وإحدى عشْرة/ الخ. لا يرتبط الجزآن بعلاقة نحوية، بل بعنصر لفظي هو فتح الجزأين، وقد حلت الفتحة فيهما محل حركة الإعراب التي كانت تلحق بكل جزء منهما على حدة، فلم يعد لهذه الأعداد المركبة تصرُّفُ أجزائها، فلا يأتي معدودها إلا فضلةً حالية مفردة. مثاله : (ثلاثةَ عشَرَ كلباً) و(ثلاثَ عشرةَ كلبةً).

---

[٨] لم تعد العقود مواقيت بل صارت أسماء أعيان ، فلم يعد يلحقها الجذر الدال على الزمان، وهو التاء، وصار يلحقها صرفم الجمع، وصارت قاعدة للفضلة الحالية.

– في أسماء الأعداد من "٢٠" إلى "١٠٠" يُعطف الجزء الثاني على الجزء الأول [خلافا للأعداد من "١١" إلى "١٩"]، لأن اللاحقة وهي الواو والنون لا تسقط، ولا يسمح وجودها بربط الجزأين. مثاله : (ثلاثة وثلاثون كلبا) و(ثلاث وثلاثون كلبة).
– العدد "١٠٠"، وكتابته بالألِف : /مائة/ بقايا كتابةٍ موغلةٍ في القِدَم. مثاله : (مائةُ كلبٍ)، و(مائة كلبة).
– العدد "١٠٠٠"، وجمعه /ألوف/ و/آلاف/. مثاله : (ألفُ كلبٍ)، و(ألف كلبة).

٢,٢,١ – الحدود في الزمان وسِمَة النوع : (اسم النوع)

يفترض أن وزنه كان */فعِلة/ أو */فِعَلة/ لأن كسرة الفاء دالُّ النوع ودالُّ صيغة المعلوم التي تفترضها الفاعلية. مثال قديم :

(عجبت من كِسْوةِ زيدٍ عمرا) (الكتاب، ١/١٩٠).

غير أن موت سمة الفاعلية، وهي حركة العين، جعل هذين الوزنين وزنا واحدا : /فِعْلة/، واعتُبِر هذا الوزن اسماً للنوع في التراث النحوي العربي. يجدر التذكير بأن مواقيت الزمان الأخرى [المقابلة للأفعال المزيدة] ليس لها موقوت مقابل للدلالة على النوع.

٣,٢,١ – الموقوت الزماني المزيد

يشتق هذا الموقوت من المصدر المقابل له بإلحاق التاء، وهي جذر الزمان العام، في آخره. مثاله:

(تعذيبة) التي كانت تعني التعذيب لزمان ما، ثم صارت تعني التعذيب مرة واحدة و(إخراجة) التي كانت تعني الاخراج لزمان محدد، ثم صارت تعني الاخراج لمرة واحدة و(تغافُلَة) التي كانت تعني التغافل لزمان ما، ثم صارت تعني التغافل مرة واحدة و(انطلاقة) و(تَزَلْزُلة) إلخ.

٣,١ – موقوت اسم العين/اسما الزمان والمكان

١,٣,١ – في المجرد

هو موقوتٌ غير مخصص مرتبطٌ باسم عين عام، وله وزنان : /مفعِل/ و /مفعَل/. إن حركة العين فيه لا يمكن أن تكون، طبقا لنظام العربية، إلا كسرة للدلالة على الفاعلية الموجِبة /+/، وفتحة للدلالة على الفاعلية السالبة /–/. وتبدو الميم، في أول هذا الموقوت، اسمَ عينٍ دالا على المكان أو على الزمان.

ولا بد من الإشارة إلى نوع خاص من هذا الموقوت هو الموقوت العددي التوزيعي الذي يقال عنه إنه اسم العدد المعدول في التراث النحوي العربي، من "١" إلى "١٠"، وهو : (مَوْحَد، ومَثْنى، ومَثْلَث، ومَرْبَع، ومَخْمَس، ومَسْدَس، ومَسْبَع، ومَثْمَن، ومَتْسَع، ومَعْشَر).

إن مثَل الموقوت العددي التوزيعي كمثل الاسم العلم، لا يلحقه التنوين لأنه كالمضاف يفترض اسما مضافا إليه هو مجموعة الذين ينتمي هذا الموقوت إليهم، وهو اجتماع موقّت للذين يعبِّر عنهم جذر الكلمة، فاسم الموقوت التوزيعي ممنوع إذن من الصرف.

الميم في أول هذه المواقيت جذر أحادي دال على اسم العين العام. غير أن هذا الجذر قد يتحول للدلالة على الزمان أو على المكان اعتمادا على معنى الموقوت الذي يضاف إليه. مثال ذلك : (الموعِد) أي زمانُ تحققِ الوعدِ أو مكانه، و(المشرَب) أي مكان الشرب.

يمكن أن تلحق هذا الموقوتَ، سِمَة النوع التي تلحق بالموقوت الزماني المحدود، وقد يتحول بفعل هذه السِمَة، وبفعل المعنى المعجمي للموقوت، للدلالة على معنى الآلة، فيتحول حينذاك إلى اسمٍ للآلة. مثال ذلك : (مِفْتَح ومفتاح) و(مِطْرَق).

ويبدو هذا الموقوت في اللغة العربية التاريخية التي وصلت إلينا اسما للزمان والمكان، أو اسما للآلة.

٢,٣,١ – في المزيد

وزنُه وزنُ المصدر المفخَّم، أي المصدر الميمي، المقابل له[٩]. مثاله : (مُجتَمَع) الذي يعني في أصله : "مكان الاجتماع".

٢ – الموقوت المخصص : سيرورة الحدث المتدرج

١,٢ – المجرد

سيرورة الحدث التي تميز اسم الفاعل واسم المفعول سيرورة متدرجة، وهي على غرار سِمَة قديمة كانت تدل على الانقطاع.

١,١,٢ – اسم الفاعل المجرد

كان وزنه /فاعِل/ للفاعلية الموجبة، و*/فاعَل/ للفاعلية السالبة[١٠]، فلم يبق له إلا وزن /فاعِل/.

فتحة الفاء في وزن /فَاعِل/ دال على البناء للمعلوم، ومدُّ هذه الفتحة دالٌّ على السيرورة، وكان يدل من قبلُ على انقطاع الموقوت، ولكن هذه الفتحة تحوَّلت حتى صارت تدل على تدرُّجه. أما كسرةُ العين فحركةٌ سياقية لا دلالة لها، وقد فرض جرسَها قانونُ المخالفة بعد ألِف فاعِل. مثال هذا الموقوت الآية ١٨٥ من سورة آل عمران [٣/١٨٥] :

﴿كلُّ نفسٍ ذائقةُ الموت﴾.

تمثل الأعداد الترتيبية من "٢" إلى "١٠"[١١] حالة خاصة من حالات اسم الفاعل. مثالها : (ثالِث).

---

[٩] لا يمكن أن يكون تعدد معاني هذا الوزن أمرا أصيلا في نظام العربية، فلا بد من أن يكون أمرا قياسيا طارئا جرى على سبيل الاتساع بطرد معاني الأمثلة المبدوءة بالميم في المجرد على الأمثلة الأخرى التي تبدأ بهذه الميم. ولذلك فإن السماع وحده هو الذي يحدد طبيعة الكلمة المبنية على هذا الوزن : مصدرا ميميا أم اسمَ زمانٍ أو مكان.

[١٠] يمكن أن نقدم هنا الملاحظة نفسها التي قدمناها في مواقيت الزمان والمكان والآلة، وهي أن سمة الانقطاع، أو سمة التدرُّج، لا تأتلف مع الفاعلية العدمية "Ø"، ولهذا لا يمكن أن يأتي موقوت الفاعل على وزن */فاعَل/.

[١١] أما ما يقابل العدد "١" فيقال له "أول" على وزن التفضيل الذي اجتذب هذا العدد الترتيبي.

أما الأعداد الترتيبية من "١١" إلى "١٩" فتبنى على غرار الأعداد الأصلية فيقال : (حاديَ عَشَر) و(حاديةَ عشْرةَ) و(تاسعَ عشَرَ) و(تاسعةَ عشْرَةَ).

وتبنى الأعداد المركبة من غير العقود بالعطف فيقال : (حادٍ وعشرون) و(حادية وعشرون)، و(تاسعٌ وتسعون) و(تاسعةٌ وتسعون).

أما العقود والأعداد التي فوق "٩٩" فمشابهة للأعداد الأصلية.

٢,١,٢ – اسم المفعول المجرد

لم يأت هذا الموقوت، كما هو مفترض، على وزن */فوعُل/، بل على /مفعول/ الذي يبدو مكونا من الجذر الأحادي الدال على اسم العين العام : /م/ [الذي يعني "مَن" أو "ما"]، ومن وزن /فَعول/ الذي يدل على موقوت وصْفي معدوم الفاعلية /ø/ [لأن صاحب الفعل لا يقوم بالحدث ولا يتلقاه، فلا سلطة له عليه، بل يتصف به]. وسوف نعود فيما بعد إلى هذا الموقوت. يُفتَرَض إذن أن /المفعول/ كان يعني اسم العين الذي يُحمل عليه /فَعول/. فـ(المكتوب) على سبيل المثال، ربما كان يعني إذن " ما يُكتَب عليه"، ثم صار يعني "ما يُكتَب"، على سبيل مجاز العوَض. وقد جعل السماعُ وزنَ /مفعول/ لمَن وقع عليه الفعل، في مقابل وزن /فاعل/ [لمن قام بالفعل]. وليس في اللغة العربية المدونة سوى أمثلة بالغة النُدْرة في دلالة وزن /مفعول/ على تدرُّج الحدث وانقطاعِه، فقد حلّت محلّ سِمَة ما ينقطع سِمَةٌ قريبة منها هي سِمَة ما انقطع. مثال هذا المعنى القديم :

(مفهوم) التي كانت تعني : ما يمكن فهمه، فصارت تعني : ما فُهم

و(موجود) التي كانت تعني : ما يمكن وجوده، فصارت تعني : ما وُجِد.

٢,٢ – اسم الفاعل والمفعول في المزيد

فيما يلي جدول بهذه الأوزان :

جدول عام بأسماء الفاعلين والمفعولين[١٢]

الجذور	الجذور الأحادية	أمثلة الفاعلين	أمثلة المفعولين	الفاعلية
√ccc	√c+	(٣) مُفاعِل (٢) مُفعِّل	(٣) مُفاعَل (٢) مُفعَّل	+
		(٩) مُفْعَلّ (١١) مُفْعالّ		+
	√c+ √c+	(٦) مُتفاعِل (٥) مُتفعِّل		+
		(٤)مُفْعِل	(٤) مُفْعَل	–
		(٨) مُفتَعِل (٧) مُنْفَعِل		–
	√c+√c+√c+	(١٠) مُسْتَفعِل		–
√cccc	√c+	1/ مُفَعْلِل	1 / مُفَعْلَل	ø
		4/ مُفْعَلِلّ		+
	√c+√c+	2/ مُتَفَعْلِل		ø
√ccccc	√c+	(١٢) مُفْعَوْعِل		ø
		(١٣) مُفْعَوِّل		ø
		(١٤) / 3 / مُفْعَنْلِل		ø
		(١٥) مُفْعَنْلي		ø

مثاله :

(مُكسَّر)

(متكسِّر)

---

١٢ الكسرة علامة البناء للمعلوم، والفتحة علامة البناء للمجهول؛ مُفْعَنْلي صيغة مشروطة.

(مُشْهِد) ← *(مَشْهِد) ← *(مَأَشْهِد)،
(مستشهِد)،
(مُنْعَقِد)
(مُتَلْفِن)

جدير بالذِكر أن الجذر الأحادي /م/ في هذه المواقيت دالٌّ على اسمِ عينٍ غيرِ مخصَّص، ثم يأتي في النص اسمُ عينٍ يخصِّصُه، فيكون الجذر /م/ صورة وانعكاسا له. وهكذا تقوم الميم /م/ في هذه المواقيت مقام ضمير الغائب في الأفعال [إذ يرِدُ في النص اسمٌ يخصِّص هذا الضمير الغائب كما في قولنا : (ذهب Ø زيدٌ، و يـــذهبُ زيدٌ) حيث يأتي اسمُ العينِ (زيدٌ) لتخصيص ضميرِ الغائب صاحبِ الفعل : /Ø / في المثال الأول، و/ي/ في المثال الثاني].

٣ – الموقوت المتمدد : (الصفة)

السِمَة التي تميز هذا الموقوت الوصفي هي التمدد، ويمكن القول عنها، على سبيل المجاز، إنها صفة ما هو عادي طبيعي، ولا توجد هذه السِمَة إلا في الأوزان المجردة المبنية للمعلوم.

١,٣ – الصفة المجردة

وزنها /فعيل/ أو /فَعال/ أو /فَعول/، ويدُلُّ مدُّ حركةِ العين فيها على ما لا ينقطع. مثاله : (ضريـــبٌ) للفاعلية الموجبة، و(جَبـــان) للفاعلية السالبة، و(بَيـــوضٌ) للفاعلية العدمية المحايدة.

غير أن موت سِمَة الفاعلية أدى إلى شيوع وزن /فعيل/ وغلبته في النصوص العربية التي بين أيدينا؛ وربما كان هذا بسبب تآلف حركاته [فتحة الفاء وكسرة العين] في السمع وفي النطق.

٢,٣ – الصفة المزيدة

١,٢,٣ – الصفة المشددة : (المبالغة)

لا يختلف وزنُها عن وزن الموقوت الوصفيّ العادي إلا بتضعيف العين منها. مثالها : (صِدِّيق) و(علّام) و(قُدّوس).

٢,٢,٣ – الصفة المفخمة

وزنها /مِفعيل/ و/مِفعال/، وتدل الميم فيها على التفخيم. مثالها : (مِنْطيق) و(مِضْحاك).

٣,٢,٣ – الصفة المفضّلة (اسم التفضيل)

ليس لها في العربية إلا وزن واحد هو /أَفْعَل/ الذي تدل همزته على التفضيل، وتوحي بديمومة الصفة. مثالها : (أكبرُ) و(أوّلُ) و(أجبَنُ) و(أعلَمُ).

هذا الموقوت ممنوع من الصرف لأنه يفترض دائما مضافا إليه يكون أساسا للمقارنة التي تجعل موقوت التفضيل في أعلى درجاتها.

٤ – موقوت الكينونة

الجذر الدال على الكينونة والوجود في النصوص العربية التي بين أيدينا هو الياء المشددة المتحولة من *‎/√c/، وهي ياءٌ مشددةٌ لأن طولها يحصّنها من التغيير ويسمح لها بالاستقرار اللازم. مثاله : (جَمْعِيّ) و(مَجْمعِيّ) و(اجماعيّ).

١,٤ – موقوت الكينونة مع الضمائر

مثاله : (أنانيّ) المبني على ضمير المتكلم (أنا)، وعلى الياء المشددة المتحولة من الجذر الأحادي *‎/√c/ . النون الثانية في (أناني) هي الحرف الصامت المعهود الذي تلجأ إليه العربية لتفادي مقطع غير نظامي، وكسرتها حركة نسقية لا دلالة لها، وإنما يؤتى بها مجانسة للياء.

٢,٤ – موقوت الكينونة مع الأسماء

مثال هذا الموقوت (أهليّ) المبني على (أهل)، وقد يبنى على الاسم بعد إضافة ألف ونون إليه في مثل (روحانيّ) و(جسمانيّ).

حين أضيفت مقولتا الجنس والعدد الخاصتان بأسماء الأعيان إلى المواقيت قيل : (كلْبيَّةٌ) في تأنيث (كلبيّ)، فحدَثَ اشتراكٌ لفظي بين بناء المؤنث المختوم بتاء التأنيث، وبناءِ ما يُسمَّى الآن بالمصدر الصناعي: (كلبيَّة) المختوم بالتاء التي هي جذرٌ أحاديٌ دالٌ على اسم العين العام. هذا الاشتراكُ اللفظي يعجزُ النظامُ اللغوي عن حلِّه. غير أن النظام في سعيه إلى إزالة اللبس الحاصل من هذا الاشتراك يحاول كسْرَ النسقِ الخطِّي للمفردة، فيقول (ضرائبيّة) ببناء المصدر على جمع التكسير، بدل بنائه على المفرد (ضريبة) الذي من شأنه أن يؤديَ إلى صيغةٍ هي نفسُ صيغةِ الصفةِ المؤنثة (ضريبيّة) المبنيةِ على المذكر (ضريبيّ)، فيكون كسْرُ الصيغةِ سبيلا إلى الخلاص من الاشتراك اللفظي.

٣,٤ – موقوت الكينونة مع المواقيت

مثال هذه الأبنية (دَوّارِيّ) و(أَوْحَدِيّ) المبنية على (دَوّار) و(أوحد).

تجدر الاشارة هنا إلى أن عددا من الأمثلة المشابهة مبنيٌ على اسمِ عينٍ لا على موقوت، خلافا لما يبدو في ظاهر الأمر، كما في قولهم (جامعيّ)، و(ضريبيّ) المبنيين على اسمَيْ عينٍ هما (جامعة) و(ضريبة). وقد حدث هذا الأمر قياسا على بناء المواقيت، فحذفت التاء من آخرهما، وهي الجذر الأحادي الدال على اسم العين العام.

الفصل الثالث - الجذر الرباعي

أ – الأفعال الرباعية

بنيت جداول تصريف الفعل الرباعي على طراز الفعل الثلاثي المضعَّف، بعد أن اعتُبِر طولُ عينِ الفعل علامةً على تكرير الحرف الصامت ليصبح مساويا لحرفين صامتين، فبُني (فرْقعَ) على غرار (فقَّعَ) .

١ – الرباعي المجرد (فَعْلَلَ)

يبدو أن الفعل الرباعي قد استخدم في أول أمره للأغراض التالية :

– إنتاج أفعال إيحائية مبنية بصورة خاصة على محاكاة أسماء الأصوات كالتمتمة، ومثاله : (تمتم).

– تسمية مصطلحات دالة على الأعمال والمهن، كالجَلْفَطَة، ومثاله : (جَلْفَطَ).

– بناءِ أفعالٍ لتسميةِ الجملِ والعبارات المخصوصة، ومثاله (بَسْمَل).

– إقتراض لفظٍ أعجمي لم يمكن ابتداعُ لفظٍ عربيٍّ ثلاثي في مقابله كالترجمة، مثاله : (تَرْجَمَ).

٢ – المزيد مع صَرفَم الانعكاس والصدى : (تَفَعْلَلَ)

يُصرَّف هذا الفعل على غرار تصريف (تَفَعَّلَ)، ومثاله (تَعَفْرَتَ)

٣ – المزيد بتضعيف اللام الأخيرة : (إفْعَلَلَّ)

يُصرَّف هذا الفعل على غرار تصريف (استفعل)، ومثاله (اشْمَخَرَّ).

الفصل الرابع - الأفعال المزيدة لسبب بلاغي

أ – تضعيف اللام

يبدو أن تصريف هذا الفعل قد بني على غرار أفعل التفضيل /أفْعَل/، وقد حشرت فيه الهمزة بين العين واللام لتسمح بتضعيف اللام، كما في البناء التالي :

١ – إفْعَأَلّ / يفْعَئِلُّ

مثاله (اسْوَأَدَّ) و(اطْمَأَنَّ). غير أن الهمزة الواقعة بين حركتين في هذه الأفعال معرضة للمماثلة والانتقال إلى صامت آخر. وكان من نتيجة ذلك :

– إما بقاءُ الهمزةِ وانتقالُها إلى صامت آخر هو الصامت البلعومي /ع/ في مثل (اقْشَعَرَّ)، ثم عبْرَ هذا الصامت إلى صامت آخر هو الخاء في مثل

(اشْمَخَرَّ)، أو إلى صامت حنجري ممتد، هو الهاء في مثل (ازْمَهَرَّ) المنقولة من */ازْمَأَرَّ/

- وإما تلاشي الهمزة مما يؤدي إلى بناء جديد، كما في البناء التالي :

٢ – إفعالَّ / يفعالُّ

مثال هذا البناء

(اخْضالَّ) المنقول من */اخْضَأَلَّ/, وسوف يتحول بناء /افْعالَّ/ بتقصير المقطع الطويل في آخر البناء /عـــالَّ/ ليتحول إلى /عَلَّ/، كما في البناء التالي :

٣ – افْعَلَّ – يَفْعَلُّ

مثال ذلك : (اخْضَلَّ) المنقول من /اخضالَّ/، و(اخْضَرَّ) و(احْدَبَّ).

إن تشديد اللام بتكريرها يتحقق أيضا بحشر النون. غير أنه خلافا لما هو متوقع، تُحشر النونُ بين العين واللام، لا بين اللامين، فيكون حشرها هنا لغرض تعبيري بلاغي، لا لسبب صوتي، وهكذا ينشأ بناء جديد يتكرر مقطعه الأخير، كما في البناء التالي :

٤ – إفْعَنْلَلَ – يفعَنْلِل

مثال هذا البناء (إِخْلَنْكَكَ) و(اقْعَنْسَسَ)

وكما أدى وزن (فَعَّل) المضعف العين إلى خلق جذور رباعية على وزن (فعْلَل)، أدى بناء (افعَنْلَلَ) إلى خلق صيغ مبنية على خمسة أحرف متغايرة لا يُفترض أن تكون حروفا أصلية. مثال ذلك : (احْرَنْجَمَ) و(ابْرَنْشَقَ) و(احْبَنْطى).

وقد أدى القياس على هذا البناء إلى خلق أبنية أخرى اعتمادا على تشديد العين، أي على تكريرها، كما في الأبنية التي سوف تلي

ب – تكرير العين

١ – افْعَوْعَل – يفْعَوْعِل

لم يُبْن هذا الوزن بتضعيف العين، بل بتكريرها وبحشر الواو بين الحرفين المكررين. يبدو لافتا هنا حشر الواو، وليس النون المعهودة التي هي المقابل الصوتي للواو، فالنون حرفٌ مصوِّتٌ حادٌّ مُستَعْلٍ متواصل، والواو حرفٌ مصوِّتٌ خفيض. مثال ذلك :

(اخْضَوْضَلَ) و(اخْضَوْضَرَ)

٢ – افْعَوَّلَ – يفْعَوِّل

بني هذا الوزن بتضعيف الواو للدلالة على شدة المعنى الذي يعبر عنه البناء، ومثاله (اعْلَوَّدَ).

لا ريب في أن البناء المذكور من بدائل البناء السابق، ذلك أن اللام والراء حين تكونان عينا في بناء /افْعَوْعَلَ – يفْعَوْعِل/ تؤديان إلى توالي مجموعة طويلة جدا من الصوامت المصوِّتة، ولذلك تتحول */اعْلَوْلَدَ/ إلى /اعْلَوَّدَ/، ذلك أنَّ الواو المُضعَّفةَ ليست مصوِّتة، خلافا للواو الممدودة (أنظر في ما يلي الفصل الثالث من باب الأبنية الشاذة في الأعيان والمواقيت).

إن مجمل الأبنية المذكورة أعلاه يبرز ثلاثة أوجه من عدم الانتظام :

– أولُ وجه من وجوه عدمِ الانتظام يتمثل في الفعل المزيد /أفْعَلَ/، الذي يبدو بناؤه للمعلوم نتيجةً لتلاشي الهمزة الواقعة بين حركتين، وهي جذر أحادي دالٌّ على القيام بالعمل :

/أفْعَلَ/ – */يَــأفْعِلُ/ ← */يَفْعِلُ/

وقد تغيرت حركة الفاء فيه : */يَــفْعِلُ/ ← /يُــفْعِلُ/

وبني المجهول منه على /يُفْعَلُ/، فكانت نتيجةُ هذا البناء اختلالَ المقابلة مع الفعل الثلاثي المجرَّد، لأن الفرقَ في الفعل المجرَّد بين المعلوم والمجهول إنما يكون بالفرق في حركة فاء الفعل بين الفتح والضم : /فَــعلَ/ في مقابل /فُــعِلَ/، أما في وزن /أفْعلَ/ فقد صار الفرق بين المعلوم والمجهول في حركة عين الفعل : /يُــفْــعِــلُ/ في مقابل /يُــفْــعَــلُ/.

إن سقوط الهمزة في وزن /أفعَلَ/ طمس الفرق بينه وبين /فعَّلَ/ و/فاعَلَ/، فصار لهذين البناءين حركاتُهما المعروفة في العربية، وهي حركاتٌ ثانوية بلا ريب :

في وزن /أفْعَلَ/ : /يُـــفْعِلُ/ في مقابل /يُـــفْعَلُ/

في وزن /فعَّلَ/ : */يَـــفَعِّلُ/ ← /يُـــفَعِّلُ/ في مقابل /يُـــفَعَّلُ/

في وزن /فاعَلَ/ : */ يَـــفاعَلُ/ ← /يُـــفاعِلُ/ في مقابل /يُـــفاعَلُ/

أما أوزان /انفعل/ و/افتعل/ و/استفعل/ التي بقيت مختلفة، فقد ظلت حركاتُها موازيةً لحركات الفعل المجرد التي يرجَّح أنها الحركاتُ الأصليةُ الأولى للفعل في العربية :

في وزن /انْفَعَلَ/ : /يَـــنْفَعِلُ/

في وزن /افتعل/ : /يَـــفتَعِلُ/ ← */يَـــتْفَعِلُ/

في وزن /استفعل/ : /يَـــستفعِلُ/

وليس لهذه الأوزان الثلاثة في الأصل بناءٌ للمجهول.

- ثاني أوجُهِ عدمِ الانتظام هو حشرُ التاءِ الدالَّةِ على الانعكاس والصدى، في داخل الجذر في وزن /افْـــتَـــعل/

- ثالثُ أوجُهِ عدمِ الانتظام في وزنَيْ /تفعَّلَ/ و/تفاعَلَ/، اللذين يُصرَّفان :

/يَتفَـــعَّـــلُ/ بدل */يَتَفَـــعِّـــلُ/

/يَتَفاعَـــلُ/ بدل */يَتَفاعِـــلُ/

فقد حلَّت التاءُ الدالَّةُ على الانعكاس والصدى محلَّ سِمَة الفاعلية لتدل بذلك على فاعلية متعددة وغيرِ محدَّدة تفرض أكثر من فاعل معنوي واحد للفعل.

يمثل الجدول التالي أوزان الفعل :

جدول عام لأمثلة الفعل[١٣]

الجذر	الزوائد	المبني للفاعل	المبني للمفعول		
√ccc		"١" فَعَلَ	"١" فُعِلَ	-	س م ا ت
		(٢) فَعَّلَ (٣) فاعَلَ	(٢) فُعِّلَ (٣) فوعِلَ	+	
		(١١) (إ)فعالَّ	(٩) (إ)فعَلَّ	+	
		(٦) تَفاعَلَ (٥) تَفَعَّلَ	(٦) تُفوعِلَ (٥) تُفُعِّلَ	+	
		(٤) أَفعَلَ	(٤) أُفعِلَ	-	
	√c +	(٨) (إ)فتَعَلَ أو (٧) (إ)نفَعَلَ		-	
	√c + √c +	(١٠) (إ)ستَفعَلَ		-	
√cccc		(1) فَعَلَ	(1) فُعِلَ	Ø	
		(4) (إ)فتَعَلَ		+	
	√c + √c +	(2) تَفَعْلَلَ		Ø	
√ccccc		(١٢) (إ)فعَوْعَلَ		Ø	
		(١٣) (إ)فعَوَّلَ		Ø	
		(3) (١٤) (إ)فعَنْلَلَ		Ø	
		(١٥) (إ)فعَنْلَى		Ø	

[١٣] تشير الأرقام الهندية في هذا الجدول إلى التصنيف التقليدي للأفعال الثلاثية وهو التصنيف الذي يتبعه المستعربون. أما الأرقام العربية المتداولة في المغرب العربي فتشير إلى التصنيف التقليدي للفعل الرباعي، وتشير علامة "+" إلى وجود إحدى السمات الإضافية، وتشير علامة "- " إلى غياب هذه السمات، وتشير علامة " Ø" إلى أن أمثلة الفعل المبنية على جذر رباعي أو خماسي لا يمكن أن تحمل سمات يمكن التعرف عليها بصورة فردية.

الباب الثالث

الأبنية الشاذة في الأعيان والمواقيت

بما أن الضغوط التي أدت إلى هذه الأبنية الشاذة واحدة في الأعيان وفي المواقيت فسوف نكتفي بشرحها وشرح آثارها في المواقيت.

الفصل الأول - الفعل الأصمّ

تدل أمثلةُ الفعل المؤكّد بالنون أن صامتين متشابهين تفصلُ بينهما حركةٌ، يميلان إلى الانقباض [فيُدغَمُ أحدُهما في الآخر] لإنتاج صامتٍ واحدٍ طويلٍ يراه النحو التقليدي صامتا مضعَّفا : /C_aVC_b/ ⟵ /C_{a-b}/، وتنتقل الحركة التي كانت بين الصامتين لتحلّ بصورة منتظمة، أمام الصامت الطويل[1] إن كان قبله صامتٌ ساكنٌ جاهزٌ لتَقبُّل الحركة. فإن لم يكن الأمر على هذه الصورة، وكان الصامتُ الطويل مسبوقاً بحرف متحرك سَقطتْ هذه الحركة. ومن هنا نشأت كلمات مثل :

- /يرُدُّ/ ⟵ /يَـرْدُدُ/ ⟵ */يَـرْدُدُ/، فقد انتقلت ضمة الدالِ الأولى إلى الراء التي قبلها لأن الراء كانت ساكنة،

- /رَدَّ/ ⟵ /رَدْدَ/ ⟵ */رَدَدَ/، فقد سقطت فتحة الدال الأولى لأن الحرف الذي يسبقها، وهو الراء، حرفٌ متحرك،

---

[1] وعلى غرار هذا فإن المماثلة في العربية تكون بانتظام مماثلة رجعية.

- /رادٌّ/ ← /رادْدٌ/ ← */رادِد/[٢]، فقد سقطت كسرة الدال الأولى لأن الحرف الذي قبلها صائت طويل.

وتدل أمثلةُ الفعل المؤكّد بالنون كذلك أن الصامتين لا ينقبضان إذا كان يفصل بينهما صائت طويل. مثاله : (مَرْدودٌ). كما أن الصامتين المتماثلين /C_a/ و/C_b/ لا ينقبضان [فلا يدغمان] إذا كان الصامت الثاني ساكنا لئلا يحدث مقطع غير نظامي */C_a-C_bC/، ولهذا يقال : (تَرْدُدْنَ) و(رَدَدْت).

ينبغي أن نشير إلى أن نقل الحركة لتسبق الصامت الطويل في الأصمّ /C_aVC_b/ ← /V$C_{a\text{-}b}$/ يُغني عن زيادة همزة مكسورة أمام فعل الأمر؛ ولهذا يقال : (رُدّي) و(رُدَّ)[٣] لأن ضمة الحرف الصامت الطويل، وهو الدال في /ارْدُدي/ وفي /ارْدُدْ/، قد نُقِلت إلى حرف الراء الساكن الذي يسبقها.

جدول الأصم من فعل الأمر المجرد

		المفرد	الجمع	المثنى
المخاطَب	مذكر	(أ)رْدُدْ او رُدَّ	رُدُّوا	رُدَّا
	مؤنث	رُدِّي	(أ)رْدُدْنَ	

[٢] في غير الوقف تنتهي /رادّ/ بحركة هي حركة الإعراب، فيقال : (رادٌّ).

[٣] (أُرْدُدْ) هو البناء النظامي للأمر في العربية، و(رُدَّ) بديلة نظامية من هذا البناء نشأت بزيادة الفتحة في آخره على غرار (رُدّي)، كما تزاد الهمزة المضمومة في أول (أُرْدُدْ).

جدول الأصم من الفعل المجرد المجزوم المبني للمعلوم

		المفرد	الجمع	المثنى
المتكلم		أَ رْدُدْ	نَــ رْدُدْ	
المخاطَب	مذكر	تَــ رْدُدْ	تَــ رْدُدُوا	تَــ رْدُدَا
	مؤنث	تَــ رْدُدِي	تَــ رْدُدْنَ	
الغائب	مذكر	يَــ رْدُدْ	يَــ رْدُدُوا	يَــ رْدُدَا
	مؤنث	تَــ رْدُدْ	يَــ رْدُدْنَ	تَــ رْدُدَا

جدول الأصم من الفعل المجرد المرفوع المبني للمعلوم

		المفرد	الجمع	المثنى
المتكلم		أَ رْدُدُ	نَــ رْدُدُ	
المخاطَب	مذكر	تَــ رْدُدُ	تَــ رْدُدُونَ	تَــ رْدُدَانِ
	مؤنث	تَــ رْدُدِينَ	تَــ رْدُدْنَ	
الغائب	مذكر	يَــ رْدُدُ	يَــ رْدُدُونَ	يَــ رْدُدَانِ
	مؤنث	تَــ رْدُدُ	يَــ رْدُدْنَ	تَــ رْدُدَا نِ

جدول الأصم من الفعل المجرد المقطع المبني للمعلوم

		المفرد	الجمع	المثنى
المتكلم		رَدَدْ تُ	رَدَدْ نا	
المخاطَب	مذكر	رَدَدْ تَ	رَدَدْ تُم	رَدَدْ تُما
	مؤنث	رَدَدْ تِ	رَدَدْ تُنَّ	
الغائب	مذكر	رَدَّ	رَدُّ وا	رَدَّ ا
	مؤنث	رَدَّ تْ	رَدَدْ نَ	رَدَّ تـــا

الفصل الثاني - الفعل المهموز

الهمزة، وهي صامت منفرد غير ثنائي المخرج، لأنه لا يحدث إلا في الحنجرة، أقصرُ صامت في العربية، وهي صامت "ضعيف"[4]. وهذا ما يفسر المخالَفة التي نراها في الأفعال المهموزة حين تأتي همزةٌ ساكنةٌ بعد همزة متحركة في مقطعٍ واحد /?v?/ فتتحوَّلُ الهمزةُ الساكنة إلى مدٍّ للحركة /?v:/. مثاله : (آكُلُ) ← */أأكُلُ/، (إيــذَنْ) ← */إئْــذَنْ/[5]. ويترتب على هذا التحول التباسٌ في بعض الأحيان في الفعل بين وزن /فاعَلَ/ ووزن /أفْعَلَ/، كما هو الحال في مثل (آمَرَ) و(آثَرَ)، فـــ (آمَرَ) على وزن /فـــاعَلَ/ التي تعني "شاوَرَ"، و(آثَرَ) ← *(أأثَرَ) على وزن /أفْـــعَلَ/.

---

[4] تتراوح مُدَّةُ إصدار هذا الصامت الحنجري المُسَدّ في حدود عشرة أجزاء من الألف من الثانية في اللغة العربية التاريخية.

[5] غير أنه يقال (فأْذَنْ) بالهمز.

تتلاشى الهمزة في الأمر في بعض الأفعال الشائعة [٦]:

(كُلْ) ← */أُوكُلْ/ ← */(أ)أكُلْ/.

ويبدو أن ذلك التلاشي عائد إلى تكيُّفٍ سوف ندرسه في الأفعال المعتلة الواوية الفاء ذات الفاعلية الموجبة.

الفصل الثالث - الفعل المعتل

علةُ شذوذِ هذه الأبنية نُطْقُ الواوِ والياءِ فيهما نُطْقاً منفتحا يقاربُ انفتاحَ الصوائت، فهما الصامتان الأكثرُ انفتاحا حتى لا يكادان يتميزان من الصوائت. وحين تراخى النطق في العربية اقترب نُطقُ هذين الصامتين اقترابا شديدا من نطق الصائتين المقابلين لهما، وهما الضمة والكسرة : /u/ و /i/؛ فلم يعد ثمة فرقٌ واضح دائم بينهن في نسق الكلام، فتحولت الأنساقُ المعتلةُ ما أمكنها التحوُّلُ، لاستعادة ذلك الفرق الواضح الضائع بين الواو والياء من جهة، والضمة والكسرة من جهة ثانية.

بيد أن تحوُّلَها حوَّل تلك الأبنية إلى أبنية شاذة.

أدى تراخي النطق في العربية إلى نطق الصائت الطويل صائتاً مزدوجاً، أي صائتاً متركبا من حركةٍ يتبعها حرفُ لين، فبدت الضمةُ الطويلة ضمةً يتلوها واو، والكسرةُ الطويلة كسرةً يتلوها ياء، أي أن الصائت الطويل بدا مكوَّناً من حركة، هي حرفٌ صائت قصير، يتبعها حرف صامت :

[u:] = [uù] = [uw]

[i:] = [iì] = [ij]

ويحدث الأمر نفسه في الاتجاه المعاكس، في تحوِّلِ الصائت إلى صامت، إذ يأتي حرف اللين أولا، وتأتي الحركة ثانيا

---

[٦] مثال هذا الفعل الشائع أيضا : (خُذْ) و(مُرْ).

[úu] = [wu]
[íi] = [ji]

ويلتقي النموذجان المشار إليهما أعلاه، إذ ينتقل النموذج الثاني إلى النموذج الأول على الشكل التالي :

[úu] →[uù]
[íi] →[iì]

ويحدث الأمر نفسه حين لا تكون الحركة من جنس حرف اللين، أي حين تتبع الفتحةُ حرفَ اللين المنتقل من الضمة أو من الكسرة :

[úa] = [wa]
[ía] = [ja]

وقد أدى تراخي النطق في الفتحة الطويلة إلى ما أدى إليه في الضمة الطويلة والكسرة الطويلة، غير أن الفتحة ليس لها حرفٌ صامت مقابلٌ لها بخلاف الضمة التي تقابلها الواو، والكسرةِ التي تقابلها الياء، ولذلك لم يكن ممكنا أن تتحوَّل الفتحةُ إلى حرفِ لين كما تحولت الضمة والكسرة، ولذلك كانت الفتحة، وهي صائت قصير، والألف، وهي صائت طويل مقابلٌ لها، عنصرين ثابتين لا يتغيران كما تتغير الضمة والواو، والكسرةُ والياء. غير أن النحويين العرب الذين لم يكن عندهم من الأدوات ما يمكِّنهم من رصْد هذا الفارق المتمثّل في غياب حرف صامت يكون شريكا للفتحة، جعلوا للحركات الثلاث مقابلاتٍ صامتةً ثلاثة سمّوها حروفَ المد واللين.

وفضلا عن ذلك، فإن تراخي النطق لم يؤثر في ثبات الفتحة حين تليها واوٌ ساكنة، أو ياءٌ ساكنة : [ـَ وْ] و[ـَ يْ]، ذلك أن هذا النسق يقترب من التعارُض النسقي المثالي؛ فالفتحة أكثرُ الحركات انفتاحا، وحرفا اللين المتولدان من ضمة وكسرة منغلقان هنا إلى أقصى الحدود.

والياء الواقعة بين كسرةٍ وفتحةٍ ثابتةٌ أيضا، لأنها تشكل عنصرا انتقاليا بينهما.

والأمر على هذه الصورة في الواو الواقعة بين ضمة وفتحة.

أما ثبات الواو المفتوحة، والياء المفتوحة في أول الكلمة أمام حرف ساكن، فإنما يعود إلى ضرورات البناء المقطعي للعربية.

في ما عدا حالات الثبات الخاصة هذه، أدى تراخي النطق إلى المبدأين التاليين :

- أولُهما : تحوُّلُ الواو أو الياء الواقعةِ قبل أحدِ الصائتين : الكسرةِ أو الضمةِ، إلى حرفِ لينٍ من نفسِ جرسِ ذلك الصائت. مثاله :

*/يَخْوَفُ/ ← /يخافُ/

*/يُبِعَ/ ← /بيعَ/

لأن المماثَلةَ الخاصةَ بالعربية هي، بصفة منتظِمة، مماثَلةٌ رجْعية.

-وثانيهما أن تلك المماثَلةَ تؤدي في الفعل الأجوف إلى */فَيَلَ/ و*/فَوَلَ/، أي إلى صيغتين غريبتين عن وزن الفعل، فصار كلاهما : /فالَ/. مثاله :

*/خَوِفَ/ ← */خَيْفَ/ ← /خاف/

*/بَيِعَ/ ← */بَيْعَ/ ← /باعَ/[٧]

أما حركةُ الآخرِ في الأسماء والأفعال المعتلّة اللام، فلا أثر لها في تحوُّلِ الواو أو الياء، لأن هذه الحركة ليست جزءا من البناء، وإنما هي حركة تابعةٌ لنظام الخطاب، فهي إذن حركةٌ طارئةٌ مجتلَبةٌ لِتَصِلَ الكلمةَ بما يليها. ولأنها كذلك، فهي حركةٌ متغيِّرةٌ ليست في أصل البناء، ولا يمكنُ الاعتدادُ بها.

أ – الفعل المعتل الفاء: المثال

رأينا سابقا أن فعل الأمر في نظام العربية لا يقبل فاعلية غير الفاعلية الموجبة "+". وسوف نرى فيما يلي أن الأفعال ذات الفاعلية الموجبة "+" هي الأفعال الوحيدة التي تشذُّ بعضُ أمثلتِها.

---

[٧] يلاحَظ أن النحاة قد ذكروا : /بَذْخَ/ من /بَذِخَ/، و/قَرْبَ/ من /قَرُبَ/.

١ - المثال اليائي

كل هذه الأفعال التي فاؤها ياءٌ، ذاتُ فاعلية سالبة "-"، أو عدمية " ∅"، ولهذا فليس من الواقعية في شيء أن يُبنى فعلُ الأمر منها، وأوزانها عاديةٌ لا شواذَ فيها. مثالها في المنقطع : (يَئِسْتَ) الذي يكوِّن المقطعُ المفتوح في أوله /يَ/ نسقا ثابتا مُحَصَّنا، لأن نظام المقاطع يفرض المحافظة على الياء فيمنعها من السقوط، أو من التحوّل، ومثالها في غير المنقطع : (تَيأسُ) الذي يكوِّنُ المقطعُ المقفل في أوله /تَيْ/ نسقا ثابتا محصّنا بفضل سكون الياء الذي يخفف من درجة انفتاحها بعد الفتحة التي هي أكثر الحركات في العربية انفتاحا.

٢ - المثال الواوي

أما المثال الواوي فتسقط الواو منه [خلافا للمثال اليائي] في جميع أمثلة الفعل غير المنقطع ذي الفاعلية الموجبة "+"؛ لأن هذا الفعل يصاغ منه الأمر، وفعل الأمر يتقلص في الوصل بعد صائت طويل، واواً كان أم ياءً : /u:/ و/ i:/. مثاله :

*/هلُمُّوا وْجِدُوا/ ← (هلُمّوا جِدُوا)

*/هلُمِّي وْجِدِي/ ← (هلُمّي جِدِي).

ويمكن للتدليل على ذلك المقارنةُ بين /وَثِقَ/ و/وَثُقَ/، فالأمر يصاغ من الفعل الأول (وَثِقَ)، ولذلك تسقط الواو منه، فيقال (ثِقْ) في الأمر، و(يَثِقُ) في غير المنقطع، بينما يقال (يَوْثُقُ) بثبوت الواو، في الفعل الثاني (وَثُقَ) لأنه فعل دالٌّ على حالة فلا يصاغ منه الأمر. ويمكن أيضا مقارنةُ (وَهَمَ - يَهِمُ) بـ (وَهِمَ - يَوْهَمُ).

وقد اطَّرَدَ هذا التقلص فكان الجدول التالي :

جدول فعل الأمر من المثال الواوي (وَجَدَ)

		المفرد	المثنى	الجمع
المخاطَب	المذكر	جِدْ	جِد ا	جِدُ وا
	المؤنث	جِدِ ي		جِدْ نَ

جدول غير المنقطع من المثال الواوي (وَجَدَ)

		المفرد	المثنى	الجمع
المتكلم		أَجِد (ُ)		نَجِد (ُ)
المخاطَب	مذكر	تَجِد (ُ)	تَجِدا (نِ)	تَجِدو (نَ)
	مؤنث	تَجِديـ (نَ)		تَجِدنَ
الغائب	مذكر	يَجِد (ُ)	يَجِدا (نِ)	يَجِدو (نَ)
	مؤنث	تَجِد (ُ)	تَجِدا (نِ)	يَجِدنَ

بُنيت أمثلة غير المنقطع على غرار أمثلة الأمر. وكذلك الحال في عدد من المواقيت غير المخصَّصة، كاسم النوع في مثل (جِدَة) و(صِفَة)، لأن وزنه الأصلي /فِعلَة/، فتسقط فاؤه فيتحول إلى (عِلَة)[٨] :

*/وِعْلَة/ ← (عِلَة).

أما اسم الآلة فيصبح وزنه /مِيعَل/ أو /مِيعال/. مثاله : (ميزان) :

---

[٨] أما وزن /عِلَة/ فوزن ناتج عن تكيُّف صوتي.

*/موْزان/ ← (ميزان).

ب – المعتل العين / الأجوف

١ – الأجوف الواوي

لم يحتفظ تصريف هذا الفعل بأي أثر للقيود التي يفرضها وجود سِمَة قديمة للفاعلية[٩]. إن اختلاف حركة الفاء في أمر جمع المؤنث الذي يأتي على وزن /فِلْنَ/ وفي الفعل المنقطع الذي يأتي على وزن /فَلْنَ/ لا يمكن له أن يُتَّخذَ علامةً على الواو التي كانت في أصل الفعل، ثم تلاشت، ولا علامةً على حركة الفعل المبني للمعلوم؛ لأن هذه الحركة لا وجود لها في الأمر. ولذلك كان لا بد من اعتبارها حركةَ العينِ التي كانت دالَّةً على الفاعلية، فَـ /فَلْنَ/ إذن مشتقة من *[فَوَلْنَ]، و/فِلْنَ/ من *[فَوِلْنَ].

---

[٩] وهكذا فإن الأجوف (خاف) يأتي من الفعل المتعدي */خَوِفَ/.

جدول الأمر من الأجوف الواوي (خاف)

		المفرد	المثنى	الجمع
المخاطَب	المذكر	*خْوَفْ ← خَفْ	*خْوَفا ← خافا	*خْوَفوا ← خافوا
	المؤنث	* خْوَفي ← خافي		* خْوَفْنَ ← خَفْنَ

جدول الأجوف الواوي في الفعل المنقطع المبني للمعلوم

		المفرد	المثنى	الجمع
المتكلم		خَوِفْتُ ← خِفْتُ		* خَوِفْنا ← خِفْنا
المخاطَب	المذكر	*خَوِفْتَ ← خِفْتَ	*خَوِفْتُما ← خِفْتُما	* خَوِفْتُم ← خِفْتُم
	المؤنث	* خَوِفْتِ ← خِفْتِ		*خَوِفْتُنَّ ← خِفْتُنَّ
الغائب	المذكر	* خَوِفَ ← خافَ	* خَوِفا ← خافا	* خَوِفوا ← خافوا
	المؤنث	*خَوِفَتْ ← خافَتْ	* خَوِفَتا ← خافَتا	*خَوِفْنَ ← خِفْنَ

إن الأبنية الشاذة لليائي الأجوف تشبه تماما أبنية الأجوف الواوي، فينطبق على هذه ما ينطبق على تلك، فلا حاجة إذن لتفصيل الحديث عنها.

تناولنا في ما سبق تحوُّل الأبنية في الفعل الواوي الأجوف. أما اسم الفاعل فيشكل حالة خاصة، لأن الواو تتحوَّل فيه خلافا لتحوُّلها في الفعل؛ فهي تتحول إلى همزة حين تكون عيناً في وزن /فاعِل/. مثاله :

*[فَاوِل] : *[خاوِف] ← [خائِف] = /خائِف/.

إنَّ تحوُّل الصائت الذي هو حرف اللين، إلى همزة يَحُول دون تحوُّلِ */خاوِف/ الذي هو على وزن */فاوِل/ إلى */خِيف/ على وزن */فِيل/، إذ لو حدث ذلك لَسَقط وزن /فاعِل/ [الذي بني عليه اسم الفاعل].

بيد أنَّ تحوُّلَ الصائتِ إلى همزة يعني تقليصه إلى حدوده الدنيا، فالهمزة تقترب من الصائت لأنها انفجار حنجري، ولكنها تبتعد عنه لأنها ليست مجهورة مثله.

ويمكن أن تلاحَظ التحولات نفسها في الأجوف اليائي : */فَايِــل/ ← /فَائِــل/

بيد أن حرفَي اللين لا يتحولان إلى همزة في أمثلة الفعل التي على وزن /فاعَلَ/؛ لأن الهمزة، وهي صامتٌ قصير جدا، لا يمكنها أن تثبُت بين فتحة وفتحة، وهما أطول صائتين في العربية، ولذلك يظل البناء عاديا لا شواذ فيه في مثل : (قاوَلْتَ) و (كايَــلْتَ)

٢ – الأجوف اليائي

تصريف الفعل على مثال فَعِلَ – يفْعِلُ

جدول فعل الأمر من الأجوف اليائي

		المفرد	المثنى	الجمع
المخاطَب	المذكر	* بِيعْ ← بِعْ	بِيعا- بِيعا	* بِيعُوا - بِيعُوا
	المؤنث	بِيعِي - بِيعِي		* بِيعْنَ ← بِعْنَ

أمثلة :

*[إِبْيِعْ] ← *[إِبِيعْ] ← *[بِيعْ] ← /بِعْ/

*[إِبْيِعِي] ← *[إِبِيعِي] ← [بِيعِي] = /بِيعِي/

*[إِبْيِعُوا] ← *[إِبِيعُوا] ← [بِيعُوا] = /بِيعُوا/

*[إِبْيِعا] ← *[إِبِيعا] ← [بِيعا] = /بِيعا/
*[إِبْيِعْنَ] ← *[إِبِيعْنَ] ← *[بِيعْنَ] = /بِعْنَ/

جدول الأجوف اليائي من الفعل المنقطع المبني للمعلوم (باع)

		المفرد	المثنى	الجمع
المتكلم		*[بَيِعْتُ] ← /بِعْتُ/		* [بَيِعْنا] ←/ بِعْنا/
المخاطَب	المذكر	* [بَيِعْتَ] ← /بِعْتَ/	*[بَيِعْتُما]/بِعْتُما/	* [بَيِعْتُم] ←/ بِعْتُم/
	المؤنث	* [بَيِعْتِ] ← /بِعْتِ/		* [بَيِعْتُنَّ] ← /بِعْتُنَّ/
الغائب	المذكر	[بَيِعَ] ←/باعَ/	* [بَيِعا] ← /باعا/	*[بَيِعوا] ← /باعوا/
	المؤنث	* [بَيِعَتْ] ← /باعَتْ/	[بَيِعَتا] ← /باعَتا/	* [بَيِعْنَ] ← /بِعْنَ/

جدول الأجوف اليائي المنقطع المبني للمجهول

		المفرد	المثنى	الجمع
المتكلم		*[بُيِعْتُ] ← /بِعْتُ/		* [بُيِعْنا] ←/ بِعْنا/
المخاطَب	المذكر	* [بُيِعْتَ] ← /بِعْتَ/	* [بُيِعْتُما] ←/بِعْتُما/	*[بُيِعْتُم] ←/ بِعْتُم/
	المؤنث	* [بُيِعْتِ] ← /بِعْتِ/		* [بُيِعْتُنَّ] ← /بِعْتُنَّ/
الغائب	المذكر	* [بُيِعَ] ← /بِيعَ/	* [بُيِعا] ← /بِيعا/	* [بُيِعوا] ← /بِيعوا/
	المؤنث	* [بُيِعَتْ] ← /بِيعَتْ/	* [بُيِعَتا] ← /بِيعَتا/	* [بُيِعْنَ] ← /بِعْنَ/

مثال تسيطر فيه الكسرة أمام الحرف الساكن :

*[بَيِعْتَ] ← *[بِيعْتَ] ← [بِعْتَ] ← /بِعْتَ/

ومثال آخر تسيطر فيه الفتحة أمام الياء التي هي أقل انفتاحا :

*[بَيعَ] ← [بَاعَ] ← /باعَ/

ج – الموقوت المعتل اللام

١ – الأفعال التي على وزن /فعَل/ – /يفعِل/

– جميع هذه الأفعال يائية.

جدول الأمر من المعتل اليائي

		المفرد	المثنى	الجمع
المخاطَب	المذكر	*[(اِ)رْمِي] ←/(اِ)رْمِ/	[(اِ)رْمِيا] =/اِرْمِيا/	*[(اِ)رْمِيوا] ←/(اِ)رْمُوا/
	المؤنث	*[(اِ)رْمِيِي]←/(اِ)رْمِي/		[(اِ)رْمِينَ] =/(اِ)رْمِينَ/

أمثلة :

– *[(اِ)رْمِيِي] ← [(اِ)رْمِي] = /(اِ)رْمِي/ :

هذا مثالٌ لأمر المؤنث يُختصَر فيه توالي الكسرات وحروف اللين المناسبة لها : [ــِيِي] ← [ــِي]

– *[(اِ)رْمِي] ← /(اِ)رْمِ/ :

هذا مثال لأمر المذكر تعاد فيه المقابلة الضرورية بين المذكر والمؤنث بتحويل *[(اِ)فْعِي] إلى /(اِ)فْعِ/

– *[(اِ)رْمِيُو] ← [(اِ)رْمُو] = /(اِ)رْمُو/ :

هذا مثال الأمر لجمع الذكور تتحول فيه *[(ا)فْعِيُو] إلى [(ا)فْعُوا] = /(ا)فْعُوا/، وتتحول *[فَوِلْتَ] و*[فَيِلْتَ] للمفرد المخاطَب في الفعل المنقطع إلى : /فِلْتَ/.

- *[تَرْمِيْ] = /تَرْمِي/ :

هذا مثال لتصريف المخاطَب المذكر في الفعل غير المنقطع المجزوم حيث تتحول *[تَفْعِيْ] إلى [تَفْعِي] = /تَفْعِي/.

أما الضمة التي في آخر الفعل، والتي هي علامة وَجْه الواقع، فإنها لا تؤثِّر في الصيغة إذا زيدت فيها بل هي تندمج في الصيغة.

أما ثبات التسق في أمر المثنى /(ا)فْعِيا/ فمردّه إلى أن الياء بين الكسرة والفتحة تمثل صوت عبور وانتقال في النطق.

جدول الفعل المنقطع اليائي المبني للمعلوم (رمى)

		المفرد	المثنى	الجمع
المتكلم		[رَمَيْتُ] = /رَمَيْتُ/		[رَمَيْنا] = /رَمَيْنا/
المخاطَب	المذكر	[رَمَيْتَ] = /رَمَيْتَ/	[رَمَيْتُما] = /رَمَيْتُما/	[رَمَيْتُم] = /رَمَيْتُم/
	المؤنث	[رَمَيْتِ] = /رَمَيْتِ/		[رَمَيْتُنَّ] = /رَمَيْتُنَّ/
الغائب	المذكر	* [رَمَيَ] ← /رَمَى/	[رَمَيَا] = /رَمَيَا/	*[رَمَيُوا] ← /رَمَوا/
	المؤنث	*[رَمَيَتْ] ← /رَمَتْ/	* [رَمَيَتا] ← /رَمَتا/	[رَمَيْنَ] = /رَمَيْنَ/

تشكل الياءُ الساكنة المسبوقة بصامت مفتوح /عَيْ/ /ʿay/ مقطعا مقفلا مكوّنا من صامت متحرك، وصامت ساكن هو الياء /cvc/، وهو مقطعٌ مستقِرٌّ بسبب مجيء الياء ساكنة في آخر المقطع، مما يخفف من [درجة] انفتاحها بعد الفتحة التي هي أكثر الصوائت انفتاحا. مثال ذلك : /رَمَيْتَ/ للمخاطَب المفرد. أما في الغائب، فتتحول

*[فَعَيَ] إلى /فَعى/ على غرار تحوّل *[فَوَلَ] إلى /فالَ/. مثاله : *[رَمَيَ] ← /رَمى/.
وأما في جمع المذكر فتتحول *[فَعَيُو] إلى /فَعَوْا/، مثال ذلك : *[رَمَيُو] التي تتحول إلى /رَمَوْا/.

٢ – الفعل المعتل على /فَعِلَ/ – /يَفْعَلُ/

– جميع هذه الأفعال المعتلة يائية، مثلها كمثل الفعل المعتل على /فَعَلَ/ – /يَفْعِلُ/.

جدول الأمر اليائي (بَقِيَ)

		المفرد	المثنى	الجمع
المخاطَب	المذكر	*[(ا)بْقَيِ] ←/(ا)بْقَ/	[(ا)بْقَيا] – /(ا)بْقَيا/	*[(ا)بْقَيُو]←/(ا)بْقَوا/
	المؤنث	*[(ا)بْقَيِي]←/(ا)بْقَيْ/		[(ا)بْقَيْنَ] – /(ا)بْقَيْنَ/

جدول الفعل المنقطع اليائي المبني للمعلوم (بَقِيَ)

		المفرد	المثنى	الجمع
المتكلم		[بَقِيْتُ] – /بَقِيْتُ/		[بَقِيْنا] ← /بَقِيْنا/
المخاطَب	المذكر	[بَقِيْتَ] – /بَقِيْتَ/	[بَقِيْتُما]– /بَقِيْتُما/	[بَقِيْتُم] ← /بَقِيْتُم/
	المؤنث	[بَقِيْتِ]← /بَقِيْتِ/		[بَقِيْتُنَّ] – /بَقِيْتُنَّ/
الغائب	المذكر	* [بَقِيَ] ← /بَقِيَ/	[بَقِيَا] – /بَقِيَا/	*[بَقِيُوا]←/فَعُوا/
	المؤنث	* بَقِيَتْ ← بَقِيَتْ	* بَقِيَتا ← بَقِيَتا	بَقِيْنَ – /بَقِيْنَ/

٣ - الفعل المعتل على /فَعُلَ/ - /يَفْعُلُ/

- جميع هذه الأفعال المعتلة أفعال واوية.

جدول الفعل المنقطع المعتل الواو المبني للمعلوم

		المفرد	المثنى	الجمع
المتكلم		[فَعُوتُ] - /فَعُوْتُ/		[فَعُونا] - /فَعُوْنَا/
المخاطَب	المذكر	[فَعُوْتَ] - /فَعُوْتَ/	[فَعُوتُما]- /فَعُوْتُما/	[فَعُوتُم] - /فَعُوْتُم/
	المؤنث	[فَعُوْتِ] - /فَعُوْتِ/		[فَعُوتُنَّ] - /فَعُوْتُنَّ/
الغائب	المذكر	*[فَعُوَ] - /فَعُوَ/	*[فَعُوُوَا]← /فَعُوَا/	*[فَعُوُوْا]← /فَعُوْا/
	المؤنث	*[فَعُوَتْ]-/فَعُوَتْ/	[فَعُوَتَا] - /فَعُوَتَا/	[فَعُوْنَ] - /فَعُوْنَ/

طبقا للقيود التي رأيناها يتحول اسم الفاعل الناقص الواوي */فَاْعِو/ إلى /فَاْعِي/، وكذلك اليائي.

أما علامتا الرفع والجر فهما تندمجان في الصيغة اندماجا يشابه الاندماج الذي رأيناه في */يَرْمِيُ/ ← /يَرْمِي/.

أما الفتحة علامة النصب فهي تثبت إذ تُكوِّن والكسرةَ والياءَ السابقتين مجموعةً صوتيةً ثابتة. مثاله :

(رامي) في الرفع والجر

(رامِيَ) في النصب

ويؤدي إلحاق التنوين إلى تقصير الياء :

(رامي) ← (رامٍ)

أما (راميَ) فتصير (رامياً)

ويبدو أن وزنَيْ : /مَفْعُوً/ و/مَفْعِيً/ قد بُنيا على الصوائت وحروف اللين المجانسة لها، وهي ضمة الرفع في المعتل الواوي، وكسرة الجر في المعتل اليائي.

الفصل الرابع - الموقوت الشاذ الواوي الفاء اليائي اللام / اللفيف المفروق

تخضع الأفعال التي فاؤها واوٌ، ولامُها ياءٌ للقيود نفسها التي يخضع لها المثالُ الواوي، والمعتلُ اليائي، مما يجعل فعل الأمر من اللفيف المجرَّدِ على حرفٍ واحد، هو عينُ الفعل. مثال ذلك فعل الأمر من فعل (وَقى) :

/قِ/ التي تلفظ /قِه/ عند الوقف للمذكر المفرد.

/قِي/ للمؤنث المفرد

/قِيا/ للمثنى

/قُوا/ لجمع الذكور

/قِينَ/ لجمع الإناث

الفصل الخامس - الأبنية الشاذة للفعل المزيد

جداول الفعل المزيد نظامية، ولذلك فهي لا تستدعي سوى ملاحظتين اثنتين :

- أولاهما أن وزن /انفعَل – ينفعِل/ لا يكاد يكون له مثالٌ عليه، ويُمَثَّل له عادة بقولهم : /(ا)نْوَرَبَ/ و/(ا)نْوَجَدَ/، وذلك لأنه يتوالى في هذا الجدول

أربعُ وحدات صوتية مصوِّتة، أي أربعة صوامت أو فونيمات مصوِّتة، وهي النون ذات الصوت الحاد، والواو ذات الصوت الخفيض، والحركتان السابقة واللاحقة.

- ثانيتهما أن وزن /افْتَعَل/ الذي يأتي /انْفَعَل/ بديلا عنه، يَثْبُت وحده في الاستعمال. غير أن ثمنَ هذا الثبات إدغامٌ غريبٌ للواو في ضمير الانعكاس والصدى، أي في التاء، ومثاله :

*/(ا)تْوَصَلَ/ ← /(ا)تَّصَلَ/

لأنه لولا هذه الإدغام لما أمكن تصريف هذا الفعل دون سقوط الواو منه في حال الأمر. هذا الإدغام "المُنقِذ" يؤكد صحة التحليل الذي قدمناه للفعل المعتل الفاء.

الباب الرابع

الوحدات الجامدة في نظام التسمية

يشترك في بناء نظام التسمية في العربية وحداتُها المبنية على الجذور، والوحداتُ الجامدة التي لم تُبْنَ على جذر. وقد فرض النظامُ المقطعي في العربية أن تكون جذور التسمية فيها قائمةً على الحروف الصوامت، كما فرض أن تكون الصوائتُ سِمَات دلاليةً لا تستقِلُّ بأنفُسها، بل تتصلُ بوحدات التسمية؛ فإن كان الصائتُ في آخرِ الاسم، فهو حركةُ إعراب دالة على وظيفة الكلمة في الجملة، وإن كان في آخر الفعل فهو دال على وَجْه الفعل، أي على انتمائه إلى ما هو واقعٌ أو ممكنٌ. وهكذا يبدو اتّساقُ نظامِ التسمية في العربية، فالوحداتُ الجامدة التي لم تُبْن على الجذور في داخل هذا النظام شريكٌ ضروري للوحدات المبنية على الجذور.

تقوم السِمَاتُ في العربية إذن بدور المحدِّد للجذور. بيد أنها، خلافا للجذور، صورٌ لغوية لكائنات العالَم التي يمكن النظرُ إليها نظرةً ساذجة على أنها أشياءُ شاملة للعالم كلّه، كالزمان والحياة وغير ذلك. ويمْكن أنْ يُعَدَّ الشيءُ شاملا إن كان حاضراً أبدا. وهكذا يربطُ الشمولُ الزمانَ بالمكان ربطا لا فكاك منه. وتعبّرُ العربيةُ وسائرُ اللغات، بالسِمَات عن الزمان والحياة، إلا أنها تعبر بالأسماء عن المكان.

بيد أنّ بعضَ السِمَات قد لا يقوم بدور المحدِّد للجذور فحسب، بل يتناول أيضا سِمَات أخرى، فيحدِّدُها تحديدا إضافيا، كما تحدِّدُ سمةُ الفاعلية سمةَ البناء للمعلوم أو للمجهول.

أما المحوِّل فوحدةٌ جامدة غيرُ مبنيةٍ على جذر، وهو ينقل الجملة فيحوِّلها من وحدة نحوية كبرى مستقلة بذاتها ليضعها في موضع المفرد.

الفصل الأول - السمات

لاحظ النحويون العرب القدامى أنه لا تتوالى في الكلمة العربية أربعةُ أحرف متحركة. وربما كان ذلك لكي لا تتوالى في الكلمة الواحدة ثلاثُ سِمَات قبل الحركة الأخيرة، وهي إما حركة اعراب تدل على وظيفة الاسم، و إما حركة تدل على وَجْه الفعل واقعا أو ممكنا.

تجدر الإشارة إلى أن علامات الجنس والعدد في وحدات التسمية، أعيانا كانت أم مواقيت، لا يمكن أن تكون إلا لاحقة بها، لأن إضافةَ هذه العلامات سابقةً في أول الكلمة، أو حشرَها في وسطها، من شأنه أن يهدم بناء الكلمة من أساسه. وليس لهذه القاعدة سوى استثناء واحد هو زيادة تاء التأنيث في فعل الغائب المؤنث المفرد /تـَفعلُ/.

أ – سِمَات أسماء الأعيان

١ – الجنس

كانت حركةُ الفاء في اللغة العربية القديمة، سِمَةً تميز الأحياء من الجماد في أسماء الأعيان. مثاله : (كَلب)، بِفَتْحِ الفاء للحيّ، و(مِلح)، بِكَسْر الفاء للجماد. وكانت هذه السِمةُ للحيّ ذَكَراً كان أو أنثى. وكان كلُ جماد محايدا. غير أن سقوط دلالة هذه السِمَة أدى إلى سقوط المحايد، وحلَّ الجنسُ النحوي محلَّ الجنس الطبيعي، أي حلَّ المذكرُ والمؤنثُ محلَّ الذَّكَر والأنثى. وهكذا لم تَعُد العلامةُ اللغوية تدلُّ حصرياً على الجنس، بل حلَّت محلَّها أسماءٌ مختلفة لتمييز الذَّكَر من الأنثى عند الحاجة إلى

ذلك، فكانت أسماء للذكَر، وأسماء مختلفة عنها للأنثى، مثل الجمل والناقة، وغير ذلك. أما الدالُّ النظامي على المؤنث فهو التاء التي تُلحق بالحرف الأخير من الكلمة مسبوقةً بالضرورة، بحركة نسقية لا دلالة لها، هي الفتحة. مثال ذلك : /كَلْبَــــــة/. غير أن هذه الفتحة تصبح دالّاً على الجمع حين تُمَدُّ في جمع المؤنث السالم.

٢ – العدد

العدد سمَة انبثقت عن التوافقية الثنائية، فهي ليست من الأعيان، بل تُلْحقُ بها.

١,٢ – جمع المذكر السالم

علامة جمع المذكر السالم في الاسم المرفوع، وفي الفعل غير المنقطع، واو تسبقها ضمة فتتحول إلى حرف صائت طويل، أي إلى واو ممدودة : /u:/ ← */u + w/ .

أما في النصب والجر فهي ياء، والياء شريك الواو، تسبقها كسرة فتتحول إلى حرف صائت طويل، أي إلى ياء ممدودة : /i:/ ← */i + j/.

حين يلحق التنوين الدالُّ على المكان العام بهذه الصيغ في آخر الكلمة، يؤدي إلى نشوء مقطع غيرِ نظامي يلتقي فيه بعد الحرف المتحرك حرفان ساكنان /cvcc/، فتتفادى العربية ذلك بزيادة الفتحة في آخره : /cvcc-a/. مثال ذلك :

/أهلٌ/ التي تصبح في جمع المرفوع ← */أهْــلُونْ/ ← /أهْــلُونَ/

/أهلاً/ التي تصبح في جمع المنصوب ← */أهْــلانْ/ ← /أهــلانِ/

/أهلٍ/ التي تصبح في جمع المجرور ← */أهــلِينْ/ ← /أهــلِينَ/

٢,٢ – جمع المؤنث السالم

جمعُ المؤنث السالم حيٌّ شائعٌ في النصوص العربية القديمة، بخلاف جمع المذكر السالم. ولا يدل عليه حرفٌ صامتٌ، بخلاف جمع المذكر السالم، بل يدلُّ عليه طولُ الفتحة التي أمام تاء التأنيث، وقد أعيد استخدامها لهذا الغرض. إن هذه الحركة النسقية التي أُتِيَ بها في الأصل للتمكن من زيادة تاء التأنيث التي تلحق بصيغة المذكر، تحوَّلت إلى علامة دالّة على الجمع. مثال ذلك :

/كَلْبَــةَ / في المفرد و/كَلْبَــات/ في الجمع

يسمح هذه الأمر لتاء التأنيث التي في آخر المفرد وفي آخر الجمع، بأن تلحق بها حركاتُ الإعراب، وأن تظل هذه الحركاتُ مستقلةً دون أن تمتزج بالعلامات الدالّة على العدد. وليس لجمع المؤنث السالم، كما لم يكن لجمع المذكر السالم، سوى حالتين إعرابيتين هما الضمة للرفع، والكسرة للنصب والجر. مثال ذلك :

/كلبَـــةٌ/ ← /كلبـــاتٌ/ في جمع المرفوع

/كلبَـــةً/ ← /كلبـــاتٍ/ في جمع المنصوب

/كلبَـــةٍ/ ← /كلبـــاتٍ/ في جمع المجرور

يلاحَظ هنا أن العلامة المشتركة بين النصب والجر كسرةٌ لا فتحة، مع أن الفتحة حركة أصلية في النظام، والكسرةَ حركةٌ ثانوية طارئة، بسبب قانون المخالفة الذي فرض الانتقال من الفتح إلى الكسر بعد الألف :

*/a : [...] – a/ → /a : [...] – i

٣,٢ – الجمع بالتاء

هذه التاء اللاحقةُ علامةً للجمع هي إعادةُ استخدامٍ للجذر الأحادي /ت/ الدالِّ على اسم العين العام، والذي يستخدم بدلالته الأصلية على اسم العين العام في آخر المواقيت. مثال ذلك :

/جَمّـــال/ ← /جَمّـــالــة/، أي جماعة الجَمّالين

/مالكيّ/ ← /مالكيَّـــة/، أي جماعة المالكيّين

إن الجموع التي تلحق بها هذه التاء يُفترَض أن تعبِّر عن جماعة أو عن فئة لأن التاء دالٌّ على اسم العين العام. غير أن الاستعمال لا يجعل منها جمعا خاصا بفئة أو بجماعة.

٤,٢ – جمع التكسير أو الجمع الداخلي

سمي هذا الجمع بجمع التكسير لأن بناء الجمع يكسَّر فيه، فلا يبقى على مثال الواحد. و لم يكن هذا التكسير ممكنا إلا بسقوط السِمَات الدالة التي تميز الأعيان والمواقيت، إذ لو احتفظ اسم العين أو الموقوت بالسِمَات التي تميزه، ومنها حركات فائه وعينه، لما

أمكنَ تكسيرُه وتغييرُ مثاله؛ فليس التذكير والتأنيث إذن من السِمَات المميزة لهذه الجموع. أما أكثر أوزانها شيوعا فهي التالية :

/فِعَل/ كَـ (حِرفَة وحِرَف)

/فعال/ كَـ (كلب وكلاب)

/فُعَل/ كـ (أُمَّة وأُمم)

/فُعّال/ كَـ (صانِع وصُنّاع)

/فُعُل/ كَـ (كتاب وكُتُب)

/فُعول/ كَـ (بيت وبيوت)

/فَعْلى/ كَـ (قتيل وقَتْلى)

/فُعَلاء/ كَـ (أمير وأمراء)

/فُعْلان/ كَـ (بلَد وبُلْدان)

/أفعال/ كَـ (ظُفْر وأظفار)

/أفْعُل/ كَـ (نَفس وأنْفُس)

/أفعِلاء/ كَـ (قريب وأقرباء)

يبدو أن جمع /فِعْلة/ على /فِعَل/ إنما هو اختصار لوزن آخر جُمعت فيه /فِعْلة/ على *‏/فِعْلات/ التي تحولت إلى *‏/فِعَلات/ بإقحام الفتحة في داخل البناء، فأدى ذلك إلى قطيعتين : أولاهما سقوطُ المقابلة بين الأعيان والمواقيت بسبب إقحام الفتحة في البناء، وثانيتهما سقوطُ لاحقة الجمع.

يمكن أن يُمثَّل لكثرة جموع التكسير وتداخلها بالمثالين التاليين اللذين يشكلان حالات قصوى، وهما (شيخ) الذي يُجمع على (شُيوخ وشِيوخ وأشياخ وشِيخة وشِيخان ومَشْيَخة ومَشِيخة ومشاييخ وأشاييخ) و(عَبْد) الذي يُجمع على (عَبُد وعُبُد وعِباد وعبيد وعِبِدّاء وعِبِدّا وعُبْدان وعِبْدان وأعْبُد ومعابِد ومَعْبَدَة ومعْبوداء وأعابِد) والذي يجمع جمعا نظاميا على (عَبْدون).

وقد حاول النحويون العرب جاهدين أن يبحثوا عن تمييز بين معاني هذه الجموع متوهِّمين فرْقاً بين ما سمَّوه "جمع القلة" و"جمع الكثرة"، وهو فرق تُكذِّبُه نصوصُ العربية. ولا ريب في أن عددا من هذه الجموع إنما نشأ عن طريق المجاز، كجمع (المَشْيَخَة) الذي يبدو أنه كان في أول أمره المكان الذي يجتمع فيه كثير من الشيوخ. كما يبدو أن عددا من صور الجمع إنما جاء لأسباب بلاغية يُقصد منه المبالغة في التعبير، ولا سيما جمع الجمع.

٥,٢ – جمع الجمع

مثاله :

/بيت/ الذي يُجمع على /بيوت/ و/بيوتات/

و/ظُفر/ الذي يجمع على /أظفار/ و/أظافير/

٦,٢ – جمع الرباعي

في مقابل الجموع غير النظامية التي رأيناها أعلاه، يأتي جمع الرباعي نظاميا على /فعالِل/ و/فعاليل/ أو على /فعالِلة/، سواءٌ أكانت اللامُ الأخيرة حرفا أصليا أم كانت حرفا زائدا في الكلمة.

١,٦,٢ – فعالِل وفعاليل

هو وزن ممنوع من الصرف. ومن أمثلته :

/دِرهم/ ← /دراهم/

/مفتاح/ ← /مفاتيح/

/عنكبوت/ ← /عناكب/

/برنامج/ ← /برامج/

من الملاحظ هنا سقوط تاء /عنكبوت/ في /عناكب/، مع أنها تاء أصلية، لينسجم ذلك مع الوزن الرباعي لهذا الجمع، وسقوط نون /برنامج/ /في برامج/ بدل سقوط الجيم، مع أنها حرف أصلي، لكي لا يتوالى عدد كبير من الحروف المصوتة. ومن الملاحظ أيضا أن العربية لم تَبْنِ انتظام هذا الجدول على الجذر الثلاثي، وهو الجذر

النظامي فيها، بل على جذر رباعي، ذلك لأن أربعة حروف أصول تقتضي معالجةً نظامية لا تنوُّعَ فيها.

٢,٦,٢ – فعاللة

هذا البناء مما ينصرف، وهو من جمع الجمع، وتاؤه تاء الجمع التي رأيناها أعلاه في /جمّالة/، و/مالكيّة/. ومن أمثلته :

/تلميذ/ ← /تلامذة/

/مغربِيّ/ ← /مغاربة/

٧,٢ – المثنى

التثنية في العربية متأخرة في ظهورها عن الجمع، وهي نوع من التخصيص له. ويبدو أنها ظهرت في المساحة الشاغرة التي خلّفها الباب المخصَّصُ للجمع المذكر السالم. وتدلُّ الألِف فيها على التثنية وعلى الرفع معا. أما الياءُ المسبوقةُ بالفتح (ـَـي) فدالٌّ على التثنية وعلى النصب والجر دون تمييز بينهما. مثاله:

(كلبان) في الرفع

(كلبَين) في النصب والجر

(كلبتان) في رفع المؤنث

(كلبتَين) في نصب المؤنث وجرِّه

٣ – اسم الجمع

يهدف اسم الجمع إلى تسمية المجموع باسم واحد يعيد العناصر المختلفة إلى نمط واحد، فهو إذن اسمٌ نمطي. مثاله : (إبِل)

هذا الاسم لنمط من الحيوان، ولذلك يمكن استبداله بلفظ (الـجَمَل)؛ فالاسم النمطي يمكن أن يحل محله اسم مفرد مسبوق بأداة التعريف (ال)، لأن المفرد إنما هو عنصر من عناصر المجموع الذي يُسمّيه اسمُ الجمع، ولذلك يمكن له أن يحلَّ محلَّه كما يحلُّ الجزءُ محلَّ الكلِّ في المجاز المرسل. ولهذا يحلُّ (الـجمل) محلَّ (الإبل).

٤ – التعريف

أداة التعريف في العربية مبنية على سِمَة إشارية هي اللام، وهي أداة جامدة أصبحت، بصورة ثانوية، تحدِّدُ واسمَ العين الذي تدخل عليه، مجموعةً ما. وهي نقيض التنوين؛ إذ تشكل مع الاسم الذي تلحق به، مجموعةً فرعية جاهزة للدخول في مجموعة، ولذلك يستحيل أن تقول : */الكلبُ ولدٍ/، بينما تقول : /كلبُ ولدٍ/. تجدر الإشارة هنا إلى أن السِمَات التي تقع على الأعيان والمواقيت بتمامها، أي السِمَات التي ليست جزءا من الكلمة، كعلامات الجنس والعدد، لا تكون إلا قبل الكلمة. ويمكن توزيع استعمال /ال/ على الشكل التالي :

– أمام أسماء الأعيان :

إن كان العينُ اسما مشتركا، أي اسم جنس كما يقولون، فاللام التي تدخل عليه تشكِّل وذاك الاسمَ، لَقَبَ مجموعةٍ ما، أو عنوان هذه المجموعة. مثاله : (الــكلب)، أو لقب مجموعة فرعية. مثاله : (الــكلاب).

وإن كان العين من الأسماء الأعلام، فاللام فيه دالة على التعظيم.

– أمام المواقيت :

إن كان الموقوت أحد عنصُرَي نواة الجملة، أو إن كان فضلة حاليّة، فاللام فيه دالّةٌ على التعظيم.

مثال ذلك :

(هي الــسهلةُ الــعذبةُ)

والآية ٨٥ من سورة الحِجر [١٥/٨٥]:

﴿فاصْفَحِ الــصَّفْحَ الــجميلَ﴾

وإن لم تكن كذلك فاللام تقتضي اسم العين الضروري لتحقق الموقوت. مثال ذلك : (الــكاذبُ) [التي تقتضي اسم عين يوصف بذلك : الانسان الكاذب]. في هذه

الحالة، يتحول الموقوت إلى اسم عين مجرد. مثال ذلك المثل القديم : (الــكذبُ داءٌ والــصدق شفاء).

يمكن أن نقول أخيرا إن كل اسمِ عينٍ مشترك كالبحر والجبل وغير ذلك، يمكن أن يدخل عليه ألفُ التعريف ولامُه بصورة نظامية إن لم يكن مضافا؛ فلا يمكن أن يُعَدَّ غيابُه علامةً عدمية.

٥ – التصغير

سمة التصغير الدالّةُ عليه ضمُّ الفاء، وفتحُ العين، وحشرُ ياءٍ بعد العين، أي أن تتوالى مكوناتُ الاسم على الشكل التالي:

/(...)ـُ (...) ـَي (...)/

وأكثرُ صوَرِ التصغير شيوعا بناء /فُعَيْل/ وهو أحد أبنية المواقيت، إذ يبدو أن تصغير أسماء الأعيان إنما كان قياسا على تصغير المواقيت.

إن حشر الياء في الجذر الثلاثي (ف ع ل) لتصغير الاسم على /فُعَيْل/ أمارةٌ واضحة على أن هذا التصغير أقلُّ إيغالا في القِدَم من غيره. مثاله :

(كلب) ← (كُلَيْب)

(أنفُس) ← (أُنَيْفِس).

غير أن العربية لم تبتدع سِمَة للتكبير في مقابل التصغير

٦ – الإشارة

الإشارة إما أن تكون غيرَ مخصَّصة ودالُّها التاء، وإما أن تكون عائدةً على ما سَبَق ودالُّها اللام، وإما أن تكون رائدةً لما يأتي ودالُّها الهاء.

ب – سِمَات المواقيت

لا تدخل السِمَات الدالّةُ على الجنس والعدد على المواقيت إلا بسبب قانون المطابقة، لأن هذه السِمَات من مميزات أسماء الأعيان. أما السِمَات الخاصة بالمواقيت فهي التالية:

١ – سيرورة الحدث

يتميز الموقوتُ غيرُ المحدود، الذي يسمى المصدرَ في التراث النحوي العربي، بسمة تدل على سيرورة غير محدودة للحدث. أما المواقيت المصرَّفة مع الضمائر، أي الأفعال، فتتميز بإحدى السيرورتين التاليتين : سيرورة المنقطع، وسيرورة غير المنقطع.
كان مَدُّ كسرة العين في وزن /فعِيل/ يدل في العربية القديمة على ما لا ينقطع. وحين سقطت المقابلة بين أسماء الأعيان والمواقيت، وهي مقابلة كانت تدلُّ عليها حركةُ العين في المواقيت، وغيابُ الحركة في أسماء الأعيان : /فعْل/ في مقابل /فعُل/، بدا وزن /فَعِيل/ وكأنه لا يحيل على الزمان، مثلُه في ذلك مثلُ أسماء الأعيان، فلم يعُدْ يدلُّ إلا على عَرَض من الأعراض. أما وزن /فاعِل/ الذي يدل على ما ينقطع، وهو الشريك المقابل لوزن /فَعِيل/ الدالِّ على ما لا ينقطع، فقد انزلق معناه بعد غياب شريكه، فبدا دالاًّ على ما هو مؤقت، وصار وزنا /فاعِل/، و/مفعول/ يعنيان : "هو في حال فِعْل".
تراجَع نظامُ التسمية في العربية، ولم يعد يبتدع سِمَات جديدة، فلم يعد للعَرَض، كما هو حالُ ما لا ينقطع في وزن /فَعِيل/، دالٌّ خاصٌّ يدلُّ عليه، وإنما صار معنى الكلمة الدليلَ الوحيد عليه، فتحَوَّل العَرَض إلى صِفة.
أدى هذا التحوُّلُ الهائل إلى خلخلة نظام السيرورة الأساسي في العربية، فتحوَلت سِمَاته بعد سقوط سِمَة عدم الانقطاع، من نظام متماسك دالٍّ على السيرورة إلى مجموعة من الوحدات الصرفية، أي الصياغم الدالة على الزمان. غير أن هذه المجموعة لم تكن قادرة على الاستقرار لأن جَدْوَلَي الفعل لم يكونا قادرَيْن على الدلالة على أزمنة ثلاثة هي الماضي والحاضر والمستقبل. ولذلك ضَمَّت المجموعةُ الفعلَ للدلالة على الزمان الماضي، وعلى الزمان غير الماضي الذي يشمل الحاضر والمستقبل، واسمَ الفاعل للدلالة على الزمان المؤقت، والصفةَ، وهي اسم عين، للدلالة على الزمان غيرِ المؤقت، أي على الزمان الدائم.
يؤكَّد الفعل المنقطع بـــ (قد) كما في الآية ١٨٣ من سورة آل عمران (١٨٩/٣) :

﴿قد جاءكم رسول من قَبْلي بالبَيِّنات﴾

ويمكن لـ (قد)، على سبيل المجاز، أن تؤكِّد العلاقة النووية بين العنصرين المكوِّنين للجملة، كما في الآية ١١٨ من سورة آل عمران (٣/١١٨) :

﴿قد بيّنّا لكم الآيات﴾

فإن جاءت (قد) أمام الفعل غير المنقطع، فإنها تفترض وجود فعل منقطع محذوف بينها وبين الفعل غير المنقطع تقديره : (كان)، أو تفترض جزءا منقطعا في سيرورة الفعل غير المنقطع، ولذلك يقال إن من معاني (قد) الدلالة على التحقق، والإمكان، والاحتمال، والتكرار حين يكون هذا الجزء مكررا.

مثال ذلك الآية ٥ من سورة الصف [٦١/٥] :

﴿لِمَ تُؤذونني وقد تعلمون أني رسولُ الله إليكم﴾

وهذا الشطر من بيت المتنبي [من البحر البسيط] :

(قد يوجدُ الحِلْمُ في الشبّانِ والشيبِ)

والآية ١٤٤ من سورة البقرة [٢/١٤٤] :

﴿قد نرى تَقَلُّبَ وجْهِكَ في السماء﴾

حيث تتطابق الكثرةُ التي تدل عليها (قد) مع التكرار الذي يدل عليه تضعيف عين الفعل في (تقلُّب).

أما غير المنقطع، فيؤكَّد بـ (سوف)، كما تدل عليه الآية الثامنة والتسعون من سورة يوسف [١٢/٩٨] :

﴿سوف أستغفرُ لكم ربي﴾

بيد أن (سوف)، إن جاءت أمام الفعل المنقطع، تقتضي فعلا محذوفا غيرَ منقطع وغيرَ مخصَّص دلاليا تقديره (يكون). مثال ذلك هذه العبارة من شطر بيت للشاعر الجاهلي طرفة بن العبد :

(وسوف أَبَيْتَ الخيرَ).

٢ – التكرار

كان مدُّ العين الذي يسمونه التضعيف في مثل /فَعَّلَ/، دالّا على التكرار. وقد حلَّ المعجمُ محلَّ النظام اللغوي في التعبير عن هذا المعنى في النصوص القديمة التي بين أيدينا، فصار يُدَلُّ بالمعنى المعجمي للكلمة على معنى التكرار، أو على معنى الشدة القريب منه.

٣ – التوكيد

دالُّه النون الخفيفة أو الثقيلة تلحق آخر الفعل الذي لم ينقطع.

٤ – التعظيم

مثاله :

(هي الــسَّهلة الــعذبة)

٥ – التفضيل

وزنه /أفْعَل/، وهو السِّمَة الوحيدة التي ما تزال حية شائعة في العربية المعاصرة من بين خمس سِمَات قديمة دالة على التوسُّع والمبالغة، وهي التفضيل والتعظيم والتوكيد والتكرار والشدة.

**

في مرحلة أولى، ابتدعت اللغة العربية سِمَات جديدة، وقد ابتدعَتْها بإعادة استخدام وحداتٍ جامدة لها قِيَمٌ أخرى، وقد ميَّزتْها بأن أضافت إليها دوالَّ جديدة، وهي الحركة الأخيرة للكلمة، فخَلقَت بذلك دوالَّ منفصلة.مثال ذلك :

– سِمَة القسم {/ وَ [...] ـِ/} التي الواو فيها مشترك لفظي مع واو العطف.

– سِمَة الاستغاثة التي تحوِّل النداء إلى استغاثة : {/لَـ [...] ـِ/}

كما ابتدعت هذه السِمَات بأن جمَّدَت وحداتٍ كانت متصرفة. مثال ذلك :

– نِعْم

– بِئْس

كما ابتدعت العربية أيضا سِمَات مركّبَةً دالةً على السيرورة من جُمَلٍ دالةٍ على الزمان، حُوِّلَت فجُعِلت بمنزلة المفرد في موقع الفضلة الحالية. وتدخل هذه الجمل على الجمل الأم إما بواسطة الموصول /إذْ/ أمام الفعل المنقطع، وإما بواسطة الموصول /إذا/ أمام غير المنقطع. مثال ذلك الآية ١١٩ من سورة آل عمران [٣/١١٩] :

﴿وإذا خَلَوا عضُّوا عليكم الأناملَ من الغيظ﴾

وقد جاءت فيها /إذا/ متبوعةً بفعل منقطع، ولذلك فهي تفترض فعلا غيرَ منقطع تقديرُه : (يكون)، وقد حُذف هذا الفعل لعدم الفائدة، فهو فعل غير مخصَّص : (وإذا [يكونون] خَلَوا)

ومثال ذلك هذا البيت من البحر الطويل للشاعر الأموي ابن أبي عُيَيْنة [من البحر الطويل]:

(فيا طِيبَ طَعْمِ العَيْشِ إذ هيَ جارةٌ وإذ نفْسُها نفْسي وإذ أهلُها أهلي)

أما في مرحلة ثانية، فقد تخلّت العربية عن عدد من السِمَات فيها. وقد أدى إلى هذا التخلي أمران رئيسان :

- أولهما المنافسة بين الفضلات التي يمكن أن تتلقاها الجملة؛ فما قيمة الاحتفاظ بسِمَة ليس لها مِن قدرةٍ سوى الدلالة على تكرار الحدث مَثلا، إذا كان يمكن لعنصر يربطه بالموقوت حركةٌ أو تنغيم، أن يحدد عدد المرات التي كُرِّرَ فيها الحدث [فيقال مثلا : (ضرَبَ ضربتين أو ثلاث ضربات) بدل أن يقال : (ضرَّب)]؟
- ثانيهما أن نظام التسمية قد يكون بدا نظاما محدودا فلا يفرضُ الاحتفاظَ به. مثال ذلك وزن /فَعْل/ الذي كانت فتحة العين فيه دالًّا على الكائن الحي، فسقط هذا الدالُّ لأن الفائدة منه فائدة محدودة قد لا تُسوِّغ الاحتفاظَ به؛ فمعرفة المعنى المعجمي لكلمات على هذا الوزن من مثل (فأر) و (ليْث) تُغني عن هذا الدالّ، لأنها لا تدلُّ على كائنٍ حيٍّ فحسب، بل

تدل أيضا على هذا الحيوان أو ذاك بالتحديد. يبدو واضحا كيف تحلُّ معرفةُ المرجعِ-في العالم الخارجي محلَّ أدوات النظام اللغوي.

الفصل الثاني - المحوِّل

يُدرَس المحوِّل الذي يحوِّل الجملة فيضعها في موضع المفرد، في باب الجملة المركبة.

٦

الوحدات الجامدة من خارج النظام

لا تفتأ اللغات تحاكي الطبيعةَ فتبتدع من بعض الأصوات فيها أسماءً محكيةً تكون صوَراً سمعيةً لهذه الأصوات، وجُملا محكيةً تكون، على سبيل المجاز، صورا سمعيةً لتجارب البشر.
هذه الأسماء المحكية والجمل المحكية في اللغات وحداتٌ مطلقةٌ تعبر عنها كلٌّ لغة من اللغات بوحداتها الصوتية، أي بصواتِمِها أو فونيماتها على سبيل التقريب.

الباب الأول

المحكيّات

الفصل الأول - الأسماء المحكية

الأسماء المحكيةُ وحداتٌ غيرُ نظامية، وغيرُ مبنيةٍ على جذور، فهي وحداتٌ جامدة. [غير أنها وحداتُ تسمية]على خلاف الوحدات الجامدة الأخرى التي يبتدعها نظام التسمية بشكل نظامي، دون أن يجعل منها وحداتٍ للتسمية.
وهذه الأسماء المحكية التي لا يبتدعها النظام، عناصرُ دخيلةٌ على نظام اللغة، فهي لا تخضع إلا للنظام الصوتي وللنظام المقطعي فيه. مثال ذلك :

(وَقْواق)

و(قَبْقاب)

الفصل الثاني – الجمل المحكية

مثال هذه الجمل التي هي أصوات محكية :

(إيهِ)، و(أُفٍّ)، و(آهٍ) و(لا) و(هَيْهاتَ) و(صَهْ)

المَحْكيّاتُ، أسماءً وجملاً، وحداتٌ ليس لها بنيةٌ محددة، وإنما هي وحدات تتبناها اللغة على أنها عباراتٌ صمّاء. غير أن الصوت المحكي قد يتحول إلى وحدة من وحدات التسمية إن أعادت اللغة صياغَته، فجعلته على وزن من أوزانها. حينذاك، لا يعود هذا الصوتُ وحدةً غريبة مطلقة، بل وحدةَ تسمية نظاميةً لا تختلف عن غيرها إلا باختلاف المصدر الذي جاءت منه. مثال هذا الخلق الجديد لوحدات تسمية نظامية من المحكيات :

(عَوى)،

و(بَقْبَقَ)،

و(تأفَّفَ).

الباب الثاني

الاقتراض

اللفظ المقترض من لغة أجنبية شبيهٌ بصوتٍ من أصوات الطبيعة في أنه لا يبدو عنصرا لغويا، بل عنصرا دخيلا من خارج اللغة، مثله في ذلك مثلُ أصوات الطبيعة، وإن كان اللفظُ المقترَض انتاجا ثقافيا وليس من انتاج الطبيعة.

أما المقترَضات التي دخلت العربية من غيرها من اللغات فإما أن العربية قد أوجدت لها جذورا، فقبلتها بذلك من دون قطيعة وعرَّبتها، مثال ذلك لفظ : (فيشَة) الذي جَعلَتْ له العربيةُ جذرا هو (ف ي ش)، وجمعته جمع التكسير على (فِيَش)، وجمع السلامة على (فِيْشات)، وإما أنها لم توجِدْ لها جذورا، بل اكتفتْ باستخدام أصواتٍ عربية لها، فجعلت منها وحداتٍ جامدة مثلُها مثَلُ السِمَات، ومثَلُ المحكيَات. مثال هذا النوع الثاني من المقترَضات لفظُ (سَفَرْجَل)، ولفظ (ناخُذات) المأخوذ من الفارسية، والذي يعني "رُبّان السفينة" : (ناف + خُدا) ، ولفظ (دبلوماسية).

في مقابل هذه الأمثلة من الأسماء التي قد تبقى على عُجمتها، تُكْرِهُ العربية الأفعالَ المقترَضةَ على الدخول في الأوزان العربية ليتسنى تصريفُها. مثال ذلك : (نَكَّلَ) من (النيكِل)، و(زَوَّمَ)، و(هَدْرَجَ) وغيرها.

لا يفوتنا أخيرا في هذا الفصل المخصص للاقتراض، ذِكرُ نوعٍ خاص من أنواعه، وهو اقتراض العربية من داخلها، كابتداعها لفظ (سخيف) من (استخْفاف)، و(تَخِذَ) من (اتِّخاذ).

الباب الثالث

المختصرات وفواتح الكلم

ليست المختصراتُ وفواتحُ الكَلِم إلا شكلا خاصا من أشكال الاقتراض الداخلي، وغالبا ما تتكون المختصرات من فواتح عددٍ من الكلمات التي تتكوَّنُ منها بعضُ الأسماء الأعلام، أو بعضُ المصطلحات العلمية والفنية المركبة. وقد يستدعي هذا

النوع من الاقتراض، كما يستدعي الاقتراض من خارج اللغة، تغييرا صوتيا في العناصر المقترَضة، أي في أسماء الحروف؛ إذ ينبغي أن نكون قادرين على التلفُّظ بالحروف المتوالية التي تتشكَّلُ غالبا من أوائل الكَلِم، وهذا يفرضُ أنْ تتوالى الحروفُ على نسقٍ خاضع للنظام المقطعي للعربية. وينبغي في هذا الاقتراض، كما ينبغي في الاقتراض من خارج اللغة، أنْ يُختارَ ما يُوَدُّ الاحتفاظُ به من الحروف، وما يودُّ إسقاطُه في اللفظ المختصَر؛ فلا يَلْزَمُ أنْ تؤخذَ جميعُ الحروف التي تكون في فواتح الكَلِم، ولا يلزم ألا تؤخذَ إلا فواتحُ الكَلِم؛ فقد تُسقطُ الكلمةُ المختصرةُ أوَّلَ حرفٍ من حروف كلمة من كلماتِ الوحدة المركَّبة، وقد تأخذُ حرفا أو حرفين أو أكثرَ من حروفِ كلمةٍ واحدة. مثال ذلك (ج ع س) أي (الجمهورية العربية السورية)، و(سُونا) أي (وكالة السودان للأنباء) و(مَتاع) أي (مؤسسة تنفيذ الانشاءات العسكرية).

*

أنشأت العربية قديما عددا نادرا من المواقيت بُنِيَ كلُّ واحدٍ منها على جمع نُتَفٍ من وحدات التسمية، بطريقة تشبه طريقةَ المختصرات وفواتح الكلم. وهي تُنشئ اليوم عددا كبيرا منها بهذه الطريقة. مثال ذلك في القديم :

(مُحَبْرَم) لعصير حب الرمان.

ومثاله في العربية المعاصرة :

(زَمَكاني) للمبني من (الزمان) و(المكان)

و(قَرْوَسَطيّ) للمبني من (قرون) و(وسطى).

٧

نظام الخطاب

الباب الأول

الجملة وبنيتها

الفصل الأول – في المقدمات

الجملة وحدة الخطاب الكبرى. وبما أنه يكفي في تشكيل أيِّ نظامٍ وجودُ عنصرين، فإن الفرضيةَ التي نعتمدُها والتي نقيم الدليلَ عليها، قائمةٌ على أن نواة الجملة تكوّنُ نظاما بسيطا قائما على عنصرين اثنين فقط، تربط بينهما علاقة اقتضاء متبادل، وهي علاقةُ بناءٍ جوهريةٌ حاضرةٌ دائما، فلا يوجد واحدٌ من العنصرين إلا بوجود الآخر. وبالتالي، فإن تطويرَ الجملة وتوسيعَها لا يكون إلا بفضلات تتعلق بالعنصرين، وبفضلات لهذه الفضلات المتعلقة بالعنصرين، فلا مكانَ إذن لعنصرٍ ثالث في نواتها.

الفصل الثاني - مخطط الجملة

مخطط الجملة

النواة	{س (+ ف ...)} ↔ {ص (+ ف...)}
الفضلات	↑ ↑ ↑ ↑ ↑ ↑ ↑ ↑ ↑ {ف'(+...)} ↑ {ف'(+...)} ↑ ↑
الفضلات + الفضلات	{س'(+ف...)} {ص'(+ف...)} . . . . . .

ترمز وحدتا التسمية : /س/ و/ص/ في التصميم المبيَّنِ رسمُه أعلاه، إلى العنصرين الأساسيين اللذين لا تستغني بنية الجملة عنهما، واللذين يشكّلان نواتَها. وتربط بين هذين العنصرين علاقةُ اقتضاء متبادل " ↔ " فيستدعي كلُ واحد منهما الآخرَ ولا يوجد إلا بوجوده. هذان العنصران هما الركنان اللذان تبنى عليهما نواةُ الجملة. وترمز /س'/ و/ص'/ إلى وحدات التسمية التي قد يلجأ إليها المتكلم عند الحاجة. هاتان الوحدتان فضلتان لا يحتاج إليهما بناء الجملة.

/س'/ و/ص'/ إذن فضلتان، ولا بد لكل فضلةٍ من قاعدة تتعلقُ بها. وترتبط كل واحدة من هاتين الفضلتين بقاعدتها إما بعلاقة عطف، وهي علاقةٌ ثنائية يُعطف فيها الثاني على الأول، ويُرمَزُ إليها بالعلامة (+)، وإما بعلاقة نوْط، وهي علاقة تَبَعيَّة ثنائية تتبع فيها الفضلةُ قاعدتَها، ويُرمز إليها بالعلامة (↑). ترمز الفاء إلى الفضلة، ويرمز القوسان إلى عناصر يمكن غيابها في الجملة، أما القوسان المزدوجان فيرمزان إلى الوحدة النحوية.

الفصل الثالث - أوجه الجملة

رأينا في باب المواقيت أن أوجُهَ الفعل على ثلاثة أضرُب : فعلٌ من ضرب الموجود الواقع الذي يعبّرُ عن تجربة موجودة واقعة مثل /فَعَلَ - يفْعَلُ/، وفعلٌ من ضرب المُمكِن الذي يعبّر عن تجربة مُمكِنة الوقوع أو مُحتَمَلةِ الوقوع، مثل /يفعلْ/، وفعلٌ من ضرب المتعذِّرِ الممتنع الذي تلجأ العربية فيه إلى الأداة /لو/ للتعبير عن امتناع وجود الفعل مثل /لو فعلَ/ و/لو يفعلُ/.

يُفترض أن تُعبر الجملةُ "عادةً"، "بصورة طبيعية"، عن تجربة واقعة موجودة؛ فتكون العلاقةُ بين عنصرَي النواة فيها علاقةً تدلُّ على ما هو موجود، أي علاقةً واقعةً دائماً لا هي من وجهِ المكن أو المُحتمَلِ، ولا هي من وجهِ المتعذِّرِ الممتنع، إلا إن كان فيها ما يخصِّصُها بخلاف ذلك. فإن لم تكن العلاقة بين عنصرَي النواة من وجه الموجود الواقعي، بل من وجه آخر كالوجه الممكن أو الاحتمالي : /يفعلْ/، أو كالوجه الممتنع /لو فعل، لو يفعلُ/، فلا بد لها من جملة أخرى تحدِّدُ لها شروطَ انخراطها في الواقع الموجود الذي يشكِّلُ الوجهَ الأساسي للجملة. مثال ذلك :

(إنْ تَعْجَلْ + تندمْ).

فالنواة : /تندمْ/ من الوجه الممكن الاحتمالي، وليست مما تعبر عنه الجمل "عادةً" "بصورة طبيعية"، فلا بد لها إذن من جملة أخرى تنقلها من الامكان والاحتمال إلى وجه الواقع الموجود، وهي قولهم : /إنْ تعجلْ/. وتُسمَّى هذه الجملة الثانية في التراث النحوي العربي بجملة الشرط التي تدخلُ في الجملة الأم : /تندمْ/، فتكُون مُكوِّناً من مكوِّناتها، وهي تقوم بدورِ سِمَة يفرضها نظام الخطاب[١]، ولكنها سِمَة مركَّبةٌ، لأنها جملةٌ تخصِّصُ العلاقةَ بين عنصري النواة في الجملة الأم، وهي الجملةُ الاحتمالية : (تندمْ).

---

[١] هذا دليل آخر على علاقة التكامل بين نظام النسبة ونظام الخطاب.

الفصل الرابع - العلاقة المتبادلة بين الركنين

إن العلاقة القائمة بين ركني النواة لا يمكن أن تكون علاقة تفاضلية، أي علاقةَ تابعٍ بمتبوع، لأن وجودَ كلٍّ واحدٍ منهما مرهونٌ بوجود الآخر. بيد أن هذا الأمر لا يمنع وجودَ علاقة تراتُبيَّة بينهما؛ فالركنُ الثاني هو الذي يختم النواة. وتدل ملاحظةُ الجملِ المركّبة على أنَّ الركن الثاني في الجملة لا يمكن أن يكون من غيرِ الواقع، مما يدل على أنه هو الركن الثاني الذي تُختم به النواة، أي هو من تكونُ له الكلمةُ الأخيرة.

يتكوَّنُ الزوجُ المثالي لهذين الركنين في نواة الجملة من اسمِ عينٍ وموقوت، فهذا الزوج يربطُ العلاقةَ بين الركنين بالزمان، وهو ربطٌ ضروريٌّ لأن الزمان حاضرٌ دائما في تجارب العالم التي تأتي الجملةُ تعبيرا عنها. ويتشكّلُ هذا الزوجُ المثالي في العربية من اتصالِ أيِّ وحدةٍ لغوية دالةٍ على اسمِ عين بأي وحدةٍ لغوية دالةٍ على موقوت، لأن سيرورة الحدث في العربية لا تنفصل عن المواقيت. مثال ذلك :

(كتبتَ)

(أنت كاتبٌ)

(أنت كريمٌ)

التي تتكون من اسمِ عينٍ هو ضميرُ المخاطَب المتصل أو المنفصل، ومن موقوتٍ هو الفعلُ في الجملة الأولى، واسمُ الفاعل في الجملة الثانية، وما يسمى في التراث النحوي بـــ"الصفة المشبهة باسم الفاعل" في الجملة الثالثة. غير أنه يمكن أن تَظهرَ الصفةُ في المثال الثالث : /كريم/ -وهي موقوت- بمظهر الصفة الخارجة عن حدود الزمان بسبب دوامها. وقد أدى هذا المظهرُ الخادع في مرحلة من مراحل تطور العربية إلى عدم رؤيةِ السمَة الدالة على سيرورة الحدث في هذه الصفة، فنُظر إلى الصفة، وهي أصلاً موقوتٌ، على أنها شكل من أشكال الاسم، أي على أنها من أسماء الأعيان، فلا علاقة لها بالزمان. وهذا ما يفسر تصنيف النحويين العرب لهذا الموقوت بين

الصفات. فلم يعد يُنظر إلى جملة مثل : /أنت كريم/ على أنها مكوَّنةٌ من اسم عين وموقوت، بل على أنها مكونة من اسمين من أسماء الأعيان لا علاقة لهما بالزمان، ففتحَ هذا التصوُّرُ البابَ أمام نشوءِ بابٍ جديدٍ، رُكْنا الجملة فيه اسمان من أسماء الأعيان. مثال ذلك :

(أنت ولدٌ)

بيد أن الزمان في حقيقة الأمر لا يمكن أن يكون غائبا حتى في جُمل من مثل هذه الجملة الأخيرة، فلا بد إذن من أن يكون متضمَّنا فيها.

رأينا في ما سَبَقَ نواةً مكونةً من زوج مثالي : اسمِ عينٍ وموقوت، ونواةً مكونة من اسمِ عين واسمِ عينٍ آخر. وثمة نوعٌ ثالث يمكن أن تتركَّب نواتُه من موقوتين. غير أن هذا التركيب يفترض أن يتحول واحدٌ من الموقوتين ليكون اسمَ عين. مثال ذلك نواة الجملة :

(المدحُ الذبحُ)

المكوَّنةُ من موقوتين. غير أن الموقوت الأول في هذه الجملة وهو (المدح) يتحول إلى اسمِ عينٍ في أوله الألفُ واللام /ال/، وهما هنا علامةُ العدد. أما الألف واللام /ال/ في أول (الذبح) فهما علامة التعظيم[٢].

---

[٢] لئن سمحت العربية ببناء جمل مكونة من اسمي عين، قياسا على الجمل المثالية المكونة من اسم عين وموقوت، فذلك لأنها لغة تعتمد على سيرورة الحدث، لا على الزمان. أما اللغات التي يعبر فيها الفعل عن الزمان لا عن السيرورة فلا يمكن إنشاء الزوج المثالي فيها من دون الأفعال. ولذلك تجري الجمل فيها على نمط واحد هو نمط الجملة الفعلية. أما ما يسمونه بالجمل الاسمية في هذه اللغات فإنما هي جملٌ حُذف أحدُ ركنيها، أو قام التنغيم مقامه.

الفصل الخامس - أنواع الجمل الممكنة

الجملُ الممكنة نوعان : نوع مركبٌ له بِنيةٌ مخصوصة، ونوعٌ مُطلقٌ لا بنيةَ له.

أما الجملُ التي ليست لها بنيةٌ مخصوصة فهي جملٌ تحاكي أصواتاً ما محاكاةً تبقى مطلقةً لا تخضع إلا للنظامين الصوتي والمقطعي للغة، مثال ذلك : (أُفٍّ) و(هيهاتَ) وغيرهما.

وأما الجملُ المركبةُ التي لها بنيةٌ مخصوصة فهي إما جملةُ اشْهادٍ، وإما جملةُ تصريح.

تقوم جملة الاِشهاد على ركنين ثانيهما موقوتٌ مبنيٌّ على جذر أحاديٍّ دالٍّ على الاشهاد.

وكلُّ جملةٍ أخرى مبنيةٍ على ركنين فهي جملةُ تصريح.

أ – الجملة المطلقة = الجملة المحكية

أسماء الأصوات جملٌ لا بنيةَ لها، فليس فيها ركنان، وليس فيها فضلات لأن الفضلة تتعلق بواحد من الركنين، أو بفضلة متعلقة بواحد من الركنين، أو بفضلة متعلقة بفضلة متعلقة بواحد من الركنين، إلخ. فإنْ تعذّرَ فصلُ الركنين في أسماء الأفعال والأصوات تعذّرَ تعليقُ الفضلات بواحد منهما. وبالتالي فإنه يمكن اعتبارُ هذا النوع من الجمل جملةً مطلقة، بمعنى أنه ينبغي النظر إليها في نفسها دون أدنى علاقة بغيرها، فهي حتماً من وجْه الموجود الواقع.

الجملة المطلقة أي الجملة المحكية

أسماء الأصوات

أدى اعتبارها جملا مطلقة إلى رسمها على هيئة جذع لا يقبل التفريع.

ب – جملة الاشهاد

جملةُ الإشهادِ جملةٌ يكون ركنُها الثاني موقوتاً ذا جذرٍ أحادي. ويمكن لهذه الجملة أن تكون إقرارا أو دعاءً أو تعجبا. وتنتمي العلاقة النووية بين ركني الجمل هذه إلى وجه واحد هو وجهُ الموجود الواقع، لأن الاشهاد لا يمكن أن يكون ممتنعا ولا ممكنا محتملا. بيد أن جملة الاقرارِ وحدَها من بين هذه الجمل الثلاث إشهادٌ مطلق. أما جملتا الدعاء والتعجب فتدلان على إشهادٍ نسبيٍّ يختاره المتكلم، أو يفرضُه عليه العالم الخارجي.

كلُّ موقوتٍ من مواقيت الإشهاد فإنما هو وحدة صرفية، أي صَرفَم أو مورفيم مجرَّدٌ يقتصرُ على جذرٍ أحادي لا غير، وهذا الموقوت هو الركن الثاني الذي يحقِّقُ في نواةِ الجملةِ الركنَ الأولَ الذي يقترنُ به تحقيقاً محضاً ، فلا يمكن أن تتعلق به سِمةٌ من السمات، أو فضلةٌ من الفضلات. وسنتناول في ما يلي الإقرار والدعاء والتعجب :

١ – الإقرار

في اللغة التي تشهدُ عليها النصوص القديمةُ التي بَلَغتْنا، تكون الضمَّةُ دالَّ الركنِ الثاني. وتظهرُ هذه الضمةُ التي هي موقوتٌ دالٌّ على الإقرار، كأنها حركةُ إعراب الركن الأولِ وعلامةُ رفْعِه. مثاله:

(اللّه ـــُ)،

كما في الحديث النبوي الشريف :

(لا تقوم الساعة على من يقول: " اللّهُ ، اللّهُ ").

هذه الضمةُ موقوتٌ دالٌّ على الإقرار. وكان دالُّ هذا الموقوت قديماً نفسَ الميم الدالّة على اسمِ العين العام : */اللّه ـــ مْ/، ففرض النظامُ المقطعيُّ صائتاً بين تلك الميم والصامت الأخير في الركن الأول (اللّه)، وتأثر جرسُ هذا الصائت المفروض مماثلاً جرسَ الميم، فصار ضمةً : (اللّه ـــُ مْ)، ثم سقطتِ الميمُ وحلّت الضمةُ محلّها : */اللّه ـــُ مْ/ ← /اللّهُ/[3] :

*/اللّه ـــ مْ/ ← */اللّه ـــُ مْ/ ← /اللّهُ/

٢ – الدعاء

تكون جملة الدعاء نداءً، أو استذكارا، أو استغاثة، أو ندبة :

١,٢ – النداء[4]

مثال جملة النداء :

(يا أميرُ)

و(يا أميرَ المؤمنين)

إن لفظ (الأمير) يعامَل هنا معاملةَ الاسم العلم الذي كان دائما في العربية القديمة مضافا يحتاج إلى مضافٍ إليه محذوف، فلا يمكن أن يُنوَّن، لأن التنوين كان دالّاً على حالة الإفراد وعدم الإنتماء. ولذلك فإن المقابلةَ بين المنادى المفردِ من الاضافة في

---

[3] العلاقة بين ركني النواة علاقة فريدة من نوعها، ولذلك لا تحتاج إلى حركة الاعراب لتكون دالا عليها، وبالتالي أمكن إعادة استخدام حركة الاعراب، وهي حركة يفرض وجودَها نظامُ المقاطع في العربية، لأغراض أخرى، فكانت هنا دالَّ الركن الثاني للجملة.

[4] يستخدم النداء في العربية عددا من الوحدات الصرفية، أي المورفيمات، أشهرها : (يا) و(أيها) ثم (أيتها)، (أ)، (أي)، (أيا)، (هيا)، كما يعتمد اعتمادا ثانويا على التنغيم كما في الآية ٢٩ من سورة يوسف [١٢/٢٩]: "يوسفُ! أعرِضْ عن هذا".

مثل: (يا أميرُ)، والمنادى المضاف إلى اسمٍ ظاهر في مثل : (يا أميرَ المؤمنين)، لا تكون بزيادة التنوين في الحالة الأولى، وبحذفِ التنوين في الحالة الثانية، فلا يقال : */يا أميرٌ/ بالتنوين في حال الافراد لأن المنادى يكون دائما بمنزلة الاسم العلم المضاف، بل تكون المقابلةُ محدودةً بالمقابلة بين حركتين هما الضمة والفتحة :

(يا أميرُ) في مقابل (يا أميرَ المؤمنين)

تجدر الإشارة هنا إلى أن الضمة في آخر (أميرُ) ليست سِمَةً دالة، أي أنها ليست ركنا ثانيا في النواة على غرار الضمة في جملة الاشهاد : (اللهُ)، وليست حركةَ إعراب، إنما هي حركة تنمُّ عن مضافٍ إليه يظل ضمنياً غيرَ ظاهر. وهذا يعني أن قولنا (يا أميرُ) جملة فيها ركنان : لفظُ /الأمير/ ركنُها الأول، وأداةُ النداء ركنُها الثاني.

٢,٢ – الاستذكار

مثال جملةِ الاستذكار هذا الشطرُ للأحْوَص [من البحر الوافر] :

ألا يا نخلةً من ذات عِرقِ

التي يكون الركنُ الثاني فيها موقوتاً دالُّه مكوَّنٌ من عنصرين منفصلين هما حرفُ النداء، وفتْحُ آخرِ المنادى : /يا ... َ /

٣,٢ – الاستغاثة

مثالها :(يا لَلّه)*؛ وركنُ الجملة الثاني فيها موقوتٌ هو الاستغاثة ودالُّه مكوَّنٌ من عنصرين منفصلين هما حرف النداء، ولامُ الاستغاثة، وكسرُ الآخِر /يا لَــلّهِ /.

٤,٢ – الندبة

مثالها : (وا أميرُ)؛ وركنها الثاني موقوتٌ هو الندبة، ودالُّه الواو المفتوحة الممدودة /وا/.

* تبدو علامة الاستغاثة تطويرا لعلامة النداء (يا)، ودال الاستغاثة حرف النداء واللام المفتوحة في أول المستغاث به وكسر آخره (يا لَ ... ِ).

٣ – جملة التعجب

الركن الثاني في هذه الجملة موقوتٌ هو التعجب ودالُّه الفتحةُ، وتقع هذه الفتحة في نفس الموقع الذي تقع فيه الحركة الدالَّةُ على الإقرار وهي الضمة. مثال جملة التعجب هذه :

(الهلالَ !) في مقابل (لا هلالَ !)،

و(مرحباً بك !) في مقابل (لا مرحباً بك !).

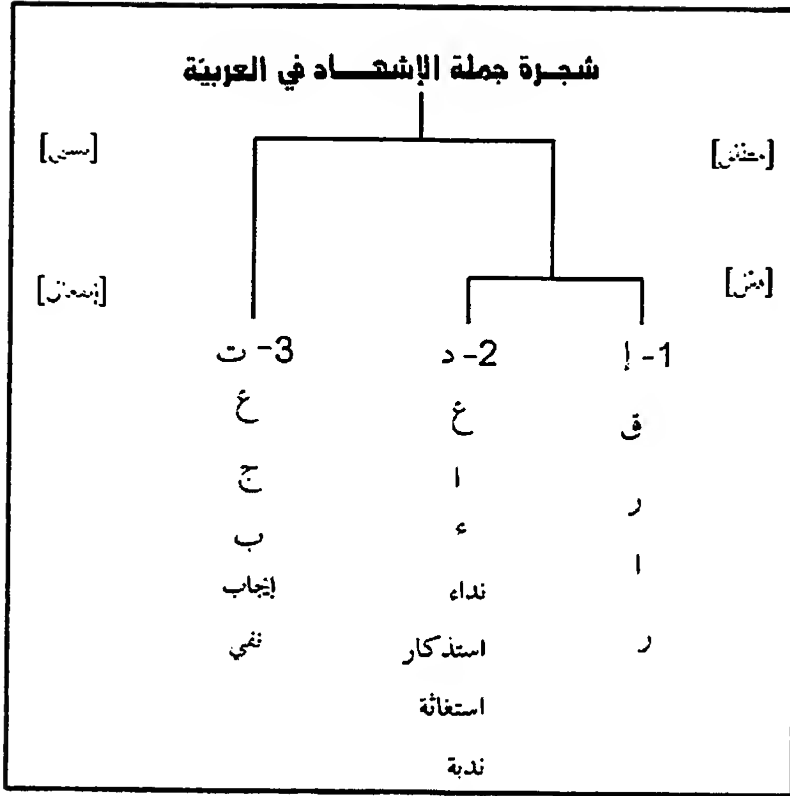
وهذا يعني أن الفتحة /ـــَ / هي الركن الثاني في النواة التي ركنُها الأولُ (الهلال)، وليست الفتحة هنا حركةَ إعراب لأن العلاقة الفريدة بين الركنين لا تحتاج إلى حركة إعراب، ولا مكانَ هنا لتقدير ركنٍ محذوف :

/الهلال ↔ ـــَ/

/مرحب ↔ ـــً/

إن الفتحة التي في آخر الكلمة متحوِّلةٌ من ضمير أحادي هو الهمزة :

*/الهلال ↔ ـــَ ء/ ← /الهلال ↔ ـــَ/



ج – جملة التصريح

جملةُ التصريح جملةٌ "عادية"، تختلفُ عن سائر جُملِ اللغة التي رأيناها بركنها الثاني، فهو في الجُمل التي رأيناها مبنيٌّ على جذر أحادي واحد، وهو في الجملة التصريحية مبني على جذر يحتوي دائما على أكثر من حرفٍ صامت.

يمكن لهذه الجملة التصريحية أن تكون على واحد من وجهين : وجه الموجود الواقع أو وجه المتعذِّر الممتنع.

ويمكن لهذه الجملة أن تكون جملة إيجاب، أو استفهام، أو تقرير، أو طلب :

١ – الإيجاب

قد تكون جملة الايجاب قولا مشروطا، أو قولا غيرَ مشروط :

١,١ – القول غير المشروط

القول غير المشروط على ستة أنواع، فقد يكون قولا بسيطا، أو مؤكّدا، أو منفيّا، أو ممدوحا أو مذموما، أو مرجُوّا، أو متمنًّى :

١,١,١ – القولُ البسيط

هذه إعادة لأمثلة هذا النوع من الجمل :

(كتبتَ)

(أنت كريمٌ)

(المدحُ الذبحُ)

٢,١,١ – القولُ المؤكّد

مثاله الآية ٨٥ من سورة الحجر [١٥/٨٥] :

﴿إنّ الساعةَ لَآتيةٌ﴾

حيث نجد السِّمَتَين الدلاليتين العاديتين اللتين تأتيان معا للتوكيد : /إنّ/ و/لَ/. مثال آخر على هذا النوع من الجمل الآياتُ الأربعُ في أول سورة التين [٩٥/١-٤] :

﴿والتينِ والزيتونِ* وطور سينين* وهذا البلدِ الأمين*

لقد خلقنا الانسان في أحسن تقويمٍ﴾

حيث يؤكّد القَسَمُ العلاقةَ النووية بين الركنين في (خَلَقْنا).

٣,١,١ – القول المنفي

مثاله :

(ما أنت ولدٌ).

٤,١,١ – القول الممدوح او المذموم

يكون الركنان في هذه الجملة اسمين من أسماء الأعيان. مثال هذه الجملة :

(نعم الولدُ أنت) في المدح،

و(بئس الولدُ أنت) في الذم.

تؤدي السِّمَتان الدالتان على المدح والذم (نِعْم) و(بئس) إلى عكس ترتيب الركنين المكوِّنَيْن للنواة، فيؤخَّرُ الأولُ ويُقدَّمُ الثاني لأسباب بلاغية. وهكذا تصبح جملة (أنت ولدٌ) : (نعم الولد أنت) بتأخير (أنتَ)، وتقديم (الولدُ) بعد أن يُدخلَ عليه (ال) الدالة على التعظيم.

٥,١,١ – القول المرجوّ

مثال هذه الجملة الآية ١٧ من سورة الشورى [٤٢/١٧] :

﴿لعلَّ الساعةَ قريبٌ﴾

التي ركنها الأول (الساعة) وركنها الثاني (قريب). أما /لعل/ فسِمَة دلالية دالة على الرجاء والتوقع.

٦,١,١ – القول المتمنَّى

مثال هذه الجملة :

(ليت هذا الليلَ شهرٌ).

مَثَلُ /ليت/ في هذه الجملة كمثل /لعلَّ/ في الجملة السابقة، فهي سِمَة دلالية، ولكنها تدل على التمني. وقد أدت سِمَتا الترجي والتمني : /لعل/ و/ليت/ إلى فتح آخرِ الركن الأول في الجملة، ويبدو أن هذه الفتحة قد جاءت قياسا على الفتحة التي هي السِمَة الدالة على التعجب[٦] .

٢,١ – القول المشروط

القول المشروط على وجهين : ممكن احتمالي، ومتعذِّر ممتنع :

١,٢,١ – الممكن الاحتمالي

---

[٦] يدخل في باب (لعل) و(ليت) الوحدة الصرفية المخصصة للتوكيد، أي مورفيم التوكيد (إنّ)، الذي يبدو وكأنه إعادة استخدام للوحدة الصرفية الدالة على الحقيقة، وهو اسم الفعل (إنّ)، وقد أدى مورفيم التوكيد هذا إلى فتح آخر الركن الأول على غرار (لعل) و(ليت).

مثال جملة الإيجاب الشرطي من الوجه الممكن الإحتمالي الآية ١٩ من سورة الأنفال [١٩/٨] :

﴿وإن تعودوا نعدْ﴾.

٢,٢,١ – المتعذّر الممتنع

مثال هذه الجملة الآية ١٥٥ من سورة الأعراف [١٥٥/٧] :

﴿ربِّ ! لو شئت أهلكتهم من قبلُ وإيّاي﴾.

٢ – جملة الاستفهام

الاستفهام مشروط، أو غير مشروط :

١,٢ – الاستفهام غير المشروط

حين يستفهم المتكلم فإنه يتخلى بسؤاله عن اتخاذ قرار بإعلان وجود علاقة بين الركنين، وهي علاقة من وجه الموجود الواقع. مثال ذلك :

(أكَتبتَ ؟)

(هل يعلمون ؟)

الآية ٦٦ من سورة مريم [٦٦/١٩] :

﴿ويقول الإنسان أإذا ما مِتُّ لَسوفَ أُخرَجُ حيّا﴾

٢,٢ – الاستفهام المشروط

تتطلب جملة الاستفهام المشروط جملةً ثانية تحدّدُ لها شروطَ انخراطها في الوجود، وتدخل هذه الجملة الثانية في الجملة الأمِّ فتكُون مكوِّنا من مكوِّناتها، وهي تقوم بدور سِمةٍ دلاليةٍ يفرضها نظام الخطاب، ولكنها سِمةٌ مركّبةٌ لأنها جملة كاملة (أنظر باب : الجملة التي هي سِمَة). ويمكن أن تكون جملة الاستفهام هذه من وجه الممكن المحتمل، أو من وجه المتعذِّر الممتنِع :

١,٢,٢ – الممكن المحتمَل

مثاله :

(أإنْ أعملْ أنجحْ ؟).

٢,٢,٢ – المتعذِّر الممتنع

مثاله الآية ٣٠ من سورة الشعراء [٣٠/٢٦] :

﴿أوَلَوْ جئتُك بشيء مبين﴾ ؟

٣ – التقرير

التقرير هو المصطلح الذي أعتمده للدلالة على خصوصية جملة الاستفهام المنفي، لأن عدم انسجام دلالتها يجعلها جملة استفهام مزعومة. مثال هذه الجملة :

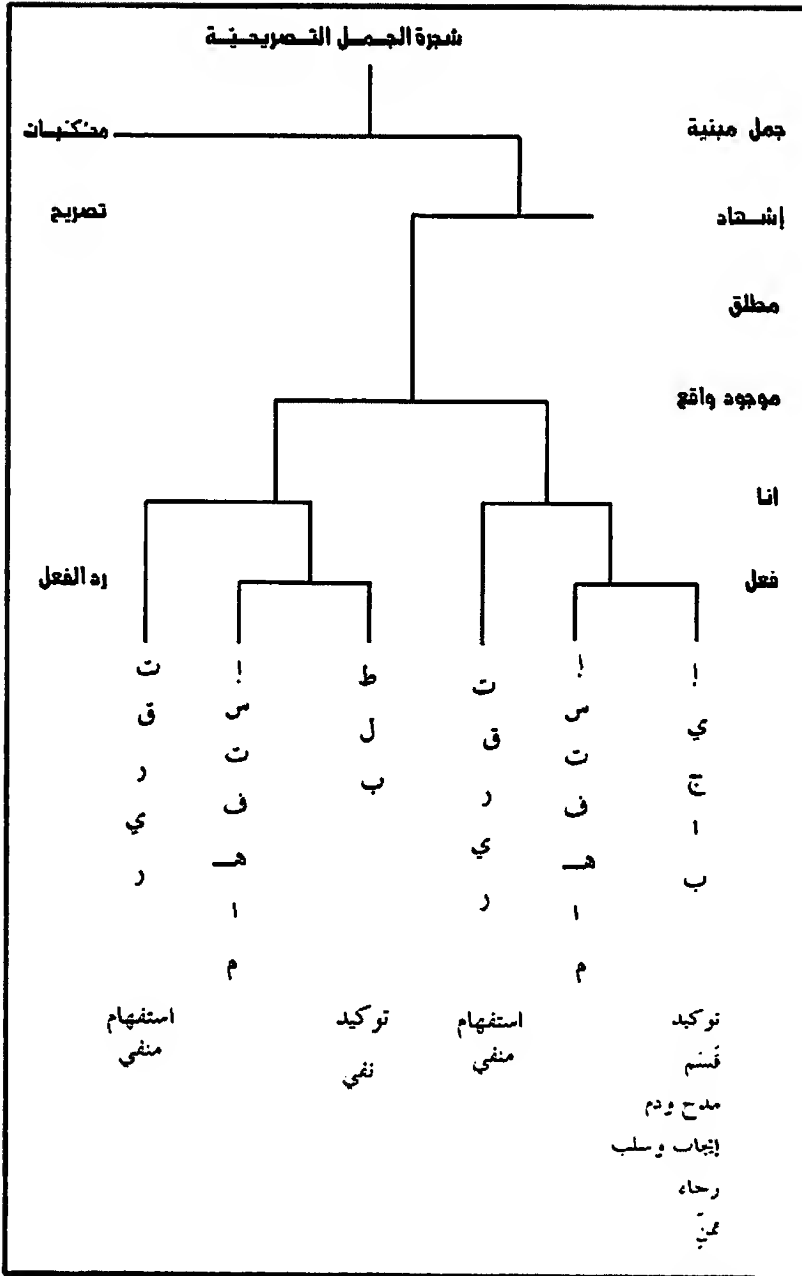
(أما كتبتَ ؟)

التي يفرض النظام أن يكون جوابها : (بلى).

٤ – الطلب

الفعل في الطلب لا هو موجود واقع ولا هو متعذِّر ممتنع، وإنما هو من المحتمل الذي يمكن وقوعه. وتجمع صيغةُ الفعلِ بين الركنين اللذين تتكون منهما النواة : الركن الفعلي، أي الركن الذي هو موقوتٌ يحمله الفعل، والركن الذي هو ضمير الفاعل صاحب الفعل. أما العلاقة النووية بين هذين الركنين فتكيّفها صيغة الأمر التي يكون دالُّها متصلا بالفعل، أو تكيّفها لام الأمر، أو (لا) الناهية. مثال ذلك :

(اُكتُبْ !)، (لِيَكْتُبْ !) في مقابل (لا يكتبْ !).


شجرة الجمل التصريحية
جمل مبنية
محكيات
إشهاد
تصريح
مطلق
موجود واقع
انا
فعل
رد الفعل
إ ي ج ا ب
إ س ت ف هـ ا م
ت ق ر ي ر
ط ل ب
إ س ت ف هـ ا م
ت ق ر ي ر
توكيد
قسم
مدح وذم
إيجاب وسلب
رجاء
تمنّ
استفهام
منفي
توكيد
نفي
استفهام
منفي

الباب الثاني

الفضلات

الفصل الأول - حد الفضلة البسيطة

الفضلات البسيطة نوعان: فضلةُ عطف، وفضلة نَوْط.

أما العطف فعملية "إشراك" نحوي، لا تكون العلاقة فيها بين المعطوف والمعطوف عليه، أي بين الفضلة وقاعدتها، عملية تفاضلية، لأن للفضلة حكمَ القاعدة التي تُعطف عليها.

وأما النوْط فعلاقة تَبَعِيَّة تربط بين الفضلة وقاعدتها ربطا تفاضليا في الجملة الواحدة، فتكون الفضلة منوطةً بقاعدتها، تابعة لها، فهي إذن علاقة وحيدةُ الاتجاه على عكس العلاقة المزدوجة، أي علاقة الارتباط المتبادل بين الركنين. وتكون الفضلة، كما تكون القاعدة، وحدةً متصرفة مبنية على جذر. ويكون لفضلة النوْط حكمٌ نحوي خاص بها غيرُ حكم قاعدتها، خلافا لفضلة العطف، ويحدد هذا الحكمَ النحويَ أداةٌ وظيفيةٌ ترسم للفضلة وظيفتها في الجملة. وفضلات النوْط في العربية خمسةٌ هي البدلُ، والنعت، والحال، والاضافة، والتتمة.

الفصل الثاني - فضلات العطف

أ – أدوات العطف

أدوات العطف في العربية وحدات جامدة [غير مبنية على جذور] قد تكون مخصَّصة معنويا وقد لا تكون.

١ – الأدوات غير المخصَّصة

هي الأدوات التي تفيد بجرد العطف دون أي تخصيص، وهي (واو العطف) بصورة أساسية، والتنغيم بصورة ثانوية. وهي تعطف مفردةً على مفردة، أو جملةً على جملة.

٢ – أدوات العطف المخصصة

هي أدوات تفيد مع العطف معنى آخر، ومنها ما يعطف مفردة على مفردة، وجملة على جملة، ومنها ما لا يعطف إلا جملة على جملة.

أما التي تعطف مفردة على مفردة، وجملة على جملة، فهي : /أي/ التي [تفسر وتدل على المساواة]، و/أو/ في الايجاب، و/أم/ في الاستفهام للدلالة على المُعادِل، و/بل/ التي تدل على الإضراب، و/الفاء/ التي تدل على الاقتران والترابُط[1].

وأما التي تعطف جملة على جملة فهي /ثم/ (التي تُدخل جملة على جملة دالّة على تراخٍ بينهما في الزمان)، و/لكنْ/ أمام الأفعال[2]، و/لكنَّ/ التي تدخل على الضمائر، أو على الأسماء المفتوحة الآخر[3] للدلالة على المقابلة.

---

[1] حين تقترن (الفاء) ب(إنَّ) تدل على السببية

[2] بيد أن (لكن) قد تستخدم استخدام (بل) وتحل محلها.

[3] انتصب آخر الاسم بعد (لكنَّ) قياسا على (إنَّ) بعد دخولها في باب (ليت) و(لعل). وغالبا ما تأتي (لكنْ) و(لكنْ) مسبوقتين بـ (الواو).

ب – عطفُ الجُمل

حين يكون المعطوفُ عليه نواةً فإن المعطوف سوف يكون نواةً أيضا. مثالُ عطفِ الجمل من السيرة النبوية:

(أعجنُ عجيني فآمرُها أنْ تحفظَه فتنامُ عنه فتأتي الشَّاةُ فتأكلُه).

بيد أنه لا يمكن عطف جملة على جملة أخرى إلا إذا كان ممكناً تَعاقبُهما، أي إذا كان "الواقع" يسمح لسيرورة الحدث في الجملة الثانية أنْ تعقبَ سيرورة الحدث في الجملة الأولى، فيتبع الفعلَ المنقطعَ فعلٌ منقطعٌ مثلُه، أو فعلٌ غيرُ منقطع. أمّا عطفُ فعلٍ منقطع على فعل غيرِ منقطع فممتنعٌ في المعنى؛ لأنه لو حصل ذلك لأدَّت القطيعة بين سيرورة الحدث في الأول وسيرورته في الثاني إلى استبعاد العطف بين الجملتين، وإلى أن تكون الجملة الثانية في موضع فضلة متمِّمة، ولكنها فضلة مركّبة[٤] غيرُ بسيطة تتعلق بالركن الثاني في الجملة الأولى[٥] الذي يكون قاعدة لها. مثال ذلك الآية ١١١ من سورة الشعراء [٢٦/١١١/] :

﴿أنؤمنُ بك واتّبَعَك الأرذلون﴾ ؟

والجملة التالية من العربية المعاصرة :

(وأذَّنوا في أُفُقِنا بدعاءِ الفجرِ الجديدِ والناسُ نِيام)

ج – العطف على أحد الركنين

حين يكون الركن الأول ضميرا متصلا هو صاحب الفعل فإنه لا يُعطَف عليه، لأن المنفصِل لا يُعطَف على المتَّصِل. أما في الجمل الاسمية التي تتكون من ركنين متصرفين

---

[٤] أنظر حد الجملة المركبة في الباب المخصص لها

[٥] يمكن أيضا أن ينتج عن هذه القطيعة أثر بلاغي محدد.

فإنه يمكن العطف على الركن الأول فيها. مثال ذلك الآية ٢٦٣ من سورة البقرة [٢/٢٦٣] :

﴿قولٌ معروفٌ ومغفرةٌ خيرٌ من صدقة يتبعها أذى﴾.

كما يمكن العطف على الركن الثاني حين يكون وحدة متصرفة. من أمثلة هذا العطف الآيةُ ١٣٩ من سورة البقرة [٢/١٣٩] :

﴿هو ربُّنا وربُّكم﴾

التي تقوم فيها الواو بعطف (ربُّكم) على الركن الثاني /ربُّنا/.

والآية ١٠ من سورة الأنفال [٨/١٠] :

﴿إن الله عزيزٌ حكيمٌ﴾

التي يقوم فيها التنغيم المتقدم، وهو أداةُ عطفٍ ثانوية كما ذكرنا أعلاه، بعطف الصفة : (حكيمٌ)، على الركن الثاني : (عزيزٌ). وقد سَمح بغياب (واو) العطف هنا أنَّ الصفة لا يمكن أن تكون فضلةً واصفةً لصفة أخرى، أي أن الوصف لا يكون نعتا لوصف آخر.

الفصل الثالث - فضلات النوْط

أ - الأدوات الوظيفية

أدوات النوْط في العربية، أي الأدوات الوظيفية فيها، وحداتٌ جامدة غيرُ مبنية على جذور، ويمكن لهذه الأدوات أن تكون مخصَّصة معنويا أو أن لا تكون.

١ - الأدوات غيرُ المخصصة

هي

- فتحة "النصب"

- وحدة حركة الإعراب بين الفضلة وقاعدتها[٦].

٢ - الأدوات المخصَّصة

هي :

- (الكاف) التي تدل على الهويَّة أو على الوصف
- (مع) التي تدل على المصاحَبة أو المقابَلة
- (لِ) التي تدل على الملْكية والغائية
- (بِ) التي تدل على الأداة/الآلة والتي تدل، بصورة ثانوية على المجاورة والالصاق
- (في) التي تدل على نقطة في الفضاء، أو نقطة في الزمان
- (من) التي تدل على المصدر، أو على علاقة أكيدة أو قريبة
- (عن) التي تدل على مصدر، أو على علاقة بعيدة أو غير قريبة[٧]
- (لدى) التي تعني (بالقرب من)، أو تعني بصورة ثانوية، (في الوقت الذي) وهي تدل على سطحٍ محاذٍ في الفضاء أو على نقطة في الزمان
- (إلى) التي تدل على اتجاه أو على منتهى
- (حتى) التي تدل على المنتهى
- (على) التي تدل على أصل أو أساس والتي تدل بصورة ثانوية على العداء.

وتُستخدَم الأدواتُ الوظيفيةُ المخصَّصة حروفا جارَّة، فتكُون الفضلاتُ التي بعدها مجرورةً طبقا لما يفرضه النظام العام للعربية. وقد طوَّرت اللغة عددا من الأدوات

---

[٦] الأداة الوظيفية التي تربط "فضلة واصفة" أي فضلة نعتية بقاعدتها هي وحدة الحركة بين الفضلة والقاعدة، ولذلك فإن القاعدة بحاجة إلى حركة في آخرها. ولا تخفى الطبيعة التصويرية لهذه الأداة. وقد جعل النحويون العرب هاتين الوحدتين تابعا ومتبوعا.

[٧] تشبّه (مِن) و(عن) بالتعدية الموجبة، والتعدية السالبة المتنازَعة. وكذلك حال (إلى) و(حتى) التي تستخدم أداة وظيفية مع أنها في الأصل حرفٌ مُحوِّل ينقل الجملة فيضعها في موضع المفرد.

الوظيفية الاضافية حين جَمَّدَت بعضَ الكلمات المتصرفة وبَنَتْها على الفتح مثل: (عِنْدَ) و(بيْنَ) و(حوْلَ) و(فوْقَ) و(تحْتَ).

ب – فضلة النوْط والنواة

النواة جملة، فلا يمكن بالتالي أن تتعلق بها فضلةُ نَوْطٍ لأن الجملة تُحَدُّ على أنها الوحدة النحوية الكبرى.

ج – فضلتا البدَل والنعت

تقوم فضلة البدل، كما تقوم فضلة النعت، بوصف قاعدتها التي هي منوطة بها، وهي تتبع دائما هذه القاعدة دون أن يفصل بينهما فاصل إلا لسبب بلاغي.
وتختلف فضلة البدل عن الفضلة النعتية في أن النعت إنما يكون بواحدة من صفات المنعوت، كالطول أو الشجاعة أو الكرم أو غيرَ ذلك، أما فضلةُ البدل فصورةٌ عن قاعدتها تتطابق معها مطابقة تامة، وتتلبَّسُها فتكون "نسخة" منها. وفضلا عن ذلك فإن هذه القاعدة لا تكون إلا اسمَ عين، أما في حال النعت فإن المنعوت قد يكون اسمَ عين وقد لا يكون.
تتطابق فضلة البدَل والفضلة النعتية مع قاعدتيهما تعريفا وتنكيرا، وتذكيرا وتأنيثا، وجمعا وتثنية وإفرادا. أما في ما يخص الجنس والعدد فإن فضلة البدل والفضلة النعتية تطابق كلُّ فضلةٍ منهما قاعدتَها حين تدلُ القاعدة على إنسان. أما في ما عدا ذلك فهناك تطابق من نوع آخر يبدو فيه نوعٌ من الانزياح، فإن كانت القاعدة جَمْعا لم تأتِ الفضلة دائما بصيغة الجمع، لأنها إن كانت موقوتا جاءت بصيغة المؤنث المفرد.
مثال ذلك الآية ٦٧ من سورة يوسف [١٢/٦٧] :

﴿وادخُلوا من أبوابٍ متفرِّقة﴾

والآية ١٩ من سورة المؤمنون [١٩/٢٣] :

﴿لكُم فيها فواكهُ كثيرةٌ﴾

والآيتان ٢٢ و٢٣ من سورة القيامة [٢٢/٧٥-٢٣] :

﴿وجوهٌ يومئذ ناضرة * إلى ربِّها ناظرة﴾

يمكن للمنعوت النكرة أن تكون فضلةُ البدل فيه فضلةً معرفة، وذلك حين تبدو الفضلةُ وكأنها تشبيه بالقاعدة. مثال ذلك :

(له صوتٌ صوتُ الحمار).

١ - نعت الركن الأول

لا يُنعَت الركن الأول في العربية إلا حين يكون كلمة متصرفة، فإن لم يكن كذلك فلا نعتَ له. مثاله من التراث :

(شكراً جزيلاً)

والآية ٦٤ من سورة العنكبوت [٦٤/٢٩] :

﴿إنّ الدارَ الآخِرةَ لَهِي الحَيَوانُ﴾

٢ - البدل من الركن الأول

مثاله :

(يا رجُلُ زيدٌ)

حين يكون الركنُ الأولُ ضميرَ الفعل، فإن فضلةَ البدل تكون مرفوعةً على غرار الركن الأول حين يكون اسما ظاهرا مرفوعا. مثال ذلك :

(يَــضرب الرجلُ)

ومما يدل على أن (الرجل) هنا فضلةُ بدلية لضمير الغائب، وهو الياء في (يضرب)، عملياتُ التعاقب والتبادل والمطابقة التي تصحبه. مثال ذلك:

(تَــضرب المرأةُ)

٣ – نعت الركن الثاني

مثاله الآية ١٦٣ من سورة البقرة [١٦٣/٢] :

﴿وإلهُكم إلهٌ واحدٌ﴾

٤ – البدل من الركن الثاني

مثاله الجملة العربية القديمة :

(وأنتَ أبداً قَمَرٌ بَدْرٌ)

د – الفضلة الحالية

تدل الفضلة الحالية في الجملة دلالة نظامية على نوعٍ من تحقيقِ قاعدتها. ويعكس هذا التحقيق في الأعمِّ الأغلب، فرقا بين حال القاعدة الجديد، وحالها السابق. في هذه الحالة، يبدو تحيينُ القاعدة دلالةً على حالٍ جديد، أو اختيارا لسِمَة معيَّنة من سِمات الحال القديم يريد المتكلم إبرازَها، وتضخيمها، أو تحديدَها بإضافة فضلةٍ حالية لها، تكون فتحةُ آخرِ الكلمة أداةً وظيفية لها، وعلامةً دالَّة عليها. مثال ذلك الجملة المعروفة في التراث :

(هو هو عَيْناً)

إن كانت الفضلةُ الحالية موقوتاً سمةُ السيرورة فيه مخصصةٌ، فإن الفضلةَ تطابقُ قاعدتَها في التذكير والتأنيث، وفي الإفراد والتثنية والجمع كما هو حال فضلة البدل، والفضلة النعتية. مثاله الآية ٢٨ من سورة الفجر [٢٨/٨٩] :

﴿ارْجِعِـــي إلى ربِّك راضيةً مرضيَّةً﴾

ولا يمكن للفضلة الحالية أن تُحلَّى بأداة التعريف إلا إن كانت اسما للزمان. مثال ذلك الآية الثالثة من سورة المائدة [٣/٥] :

﴿اليومَ أكملْتُ لكم دينَكم﴾

بيد أن الفضلة الحالية يمكن أن تكون مُعرَّفةً بقاعدهما، أو بفضلةٍ تكون الفضلةُ الحاليَّةُ قاعدةً لها. مثال ذلك الجملتان التاليتان :

(يضربه ضربَ الأبِ)

(يضربُه ضربا خفيفا)

والآية ١٣ من سورة النجم [٥٣/١٣] :

﴿ولقد رآه نَزْلةً أخرى﴾

ويمكن للفضلة الحالية أن تكيِّفها (أل) الدالة على التعظيم، أو (لام) التوكيد، وهما السِّمَتان الوحيدتان اللتان يمكن للفضلة الحالية أن تتصل بهما. مثال ذلك الآية ٨٥ من سورة الحجر [١٥/٨٥] :

﴿فاصْفَحِ الـصَّفْحَ الجميلَ﴾

يلاحظ في الفضلة الحالية في هذه الآية (الصفحَ) أن لها نفس جذر الفعل (اصْفَحْ)، ذلك أن الفضلة الحالية غالبا ما تنتمي إلى نفس جذر الركن الثاني في النواة حين تهدف إلى تفخيم هذا الركن، وهو ما يسمى في التراث النحوي العربي بالمفعول المطلق. مثاله الآية السادسة عشرة من سورة الاسراء [١٧/١٦] :

﴿فـدَمَّرْناها تدميرا﴾

تأتي الفضلة الحالية بعد قاعدهما، غير أنها قد تتقدم عليها خلافا للمعيار، وما هو شائع في العربية. مثال هذا التقديمِ الشطرُ التالي للشاعر العباسي دِعبل الخزاعي [من مخلَّع البسيط] :

(بغدادُ دارَ الملوك كانت)

ولا بد من الاشارة إلى حالة خاصة من حالات الفضلة الحالية، تلك التي تكون فيها هذه الفضلة اسمَ زمان، لأن قاعدة هذه الفضلة، خلافا لغيرها، هي صَرفَم السيرورة، أي الوحدة الصرفية التي تتعلق بالموقوت، أو التي تتضمنها الجملة. مثال ذلك :

(يَـ – فعَلُه اليومَ).

إن خصوصية هذه الفضلة هي التي تفسر لنا لِمَ لا تُضمَر الفضلةُ الدالّةُ على الزمان، خلافا للفضلة المتمّمة التي قد تلتبس بها، فيقال في (شَرِبْتُ القهوةَ) : (شربتها) بإضمار (القهوة)، ولا يقال في (شربت الصباحَ) : */شربته/ بإحلال الضمير محل (الصباح).

١ – الفضلة الحالية للركن الأول

مثال هذه الفضلة :

(يا رجُلُ زيداً)

في هذا المثال لا يمكن أن تتعلق الفضلة (زيداً) إلا بالركن الأول من النواة (رجُلُ)؛ لأن الركن الثاني في النواة هو موقوت النداء (يا)، وهو موقوتٌ مبنيٌّ على جذر أحادي، فهو إذن وحدةٌ غيرُ متصرِّفة، خلافاً للركن الأول الذي هو وحدة متصرفة مبنيةٌ على جذر ثلاثي.

فإن كان كلا الركنين وحدةً متصرفةً مبنية على جذر غيرِ أحادي فإن الفتحة، وهي الأداة الوظيفية الواحدة التي تعلّق الفضلةَ الحالية بقاعدتها هنا، لا يمكن أن تحدد تعليق الفضلة بالركن الأول أو بالركن الثاني، فليس واحدٌ منهما أحقَّ بالفضلة من الآخر. ولذلك عمدت العربية إلى حلٍّ أصيل لتمييز القاعدة التي تتعلق بها الفضلة الحالية، وهو حلٌّ قائم على الصيغة الصرفية للفضلة، نظرا لغياب أداةٍ وظيفية ثانية غيرِ الفتحة، ولعدم إمكان التمييز اعتمادا على المطابقة بين الفضلة وقاعدتها، فقد يتطلب الركنان مطابقة واحدة. وهكذا علّقتْ بالركن الأول، وهو مثاليا اسمُ عين، كلَّ فضلةٍ حالية يَلزمُها الارتباطُ باسمِ عين، وعلّقَتِ الوحداتِ الأخرى بالركن الثاني. وفي ما يلي بيان لهذا الأمر.

ذكرنا فيما سبق أن العلاقة المثالية في نواة الجملة إنما هي علاقة بين اسم العين الذي يكون الركنَ الأولَ، والموقوتِ الذي يكون الركنَ الثاني. ولذلك فإن وحدات التسمية التي يلزمها الارتباطُ باسم العين إنما هي المواقيت التي فيها السِمةُ الدالة على الحدث مخصَّصة، لأن تغيُّر سيرورةِ الموقوت لا يمكن أن يكون إلا بفعلِ اسمِ عين.

وبالتالي يتعلق بالركن الأول كلُ موقوتٍ ليس مَصْدرا. ويعني ذلك أن الفضلة الحالية تتعلق بالركن الأول إن كانت صفة، أو كانت اسمَ فاعل، أو اسمَ مفعول، فكلُّ صيغةٍ من هذه الصيَغ موقوتٌ فيه سِمةُ مخصَّصة دالة على الحدث. هذا يعني أن الفضلة الحالية في جملة مثل :

(جاء سائراً على قدميه)

ترتبط بالركن الأول في النواة، وهو الضمير صاحب الفعل لأن (سائراً) اسم فاعل، فهو موقوتٌ سِمةُ السيرورة فيه مخصَّصة. أما الفضلة الحالية في مثل :

(جاء سَيْراً على قدميه)

فترتبط بالركن الثاني، وهو الفعل، لأن (سَيْراً) مصدرٌ سِمةُ السيرورة فيه غيرُ مخصَّصة.

بيد أن اللغة لما لم تعُدْ تعبيرا مطابقا لواقع العالم الخارجي فحسب، صارت أسماءُ الأعيان تُستخدَمُ، على سبيل الاستعارة، فضلاتٍ حاليةً مع أنها، خلافا للمواقيت، لا ترتبط بأسماء أعيان، بل تسمي الأعيانَ بأنفسها. وعليه فإن جملة من مثل :

(قاتَلَ أسداً)

لها معنيان :

– المعنى الأول تُستخدَم فيه اللغة استخداما يطابق الواقع الخارجي فتعني العبارة مواجهةً مع أسدٍ، ويكون (الأسدُ) فيها فضلةً متممة تتعلق بالركن الثاني طبقا لنظام العربية، وهو ما يسمى في التراث النحوي "مفعولا به".

– المعنى الثاني تُستخدَم فيه اللغة استخداما لا يطابق الواقع الخارجي، فتعني العبارة : قتالا مشابها لقتال الأسد. يكون (الأسد) فيها، في قطيعة مع نظام العربية، فضلةً حالية تتعلق بالركن الأول، أي بضمير الفعل.

غير أن اللغة يمكن لها إزالة هذا اللبس بين المعنى "الواقعي" والمعنى "الاستعاري" باللجوء إلى تنغيمين مختلفين للجملة. فمن الأمثلة غير الملبسة :

(إن هذا لَمحمدٌ نائما)

(هذا عربيٌّ قَلباً).

في الأمثلة التالية، تتعلق الفضلة الحالية بالضمير صاحب الفعل كما في هذه الجملة من السيرة :

(ثم جعلوا يحملون عليه رجلا رجلا).

ويبدو في هذا المثال الأخير كيف يؤدي تكرار الفضلة الحالية : (رجلا رجلا)، إلى استتراف الركن الأول للنواة، وهو ضميرٌ لجمعِ الفاعلين.

وفي هذا الشطر من الشعر الوارد في السيرة [من البحر الوافر] :

(فجئنا أُسْدَ غاباتٍ إليهم)

وفي هذه الجملة في العربية المعاصرة :

(تثاقلُ شيئا فشيئا)

حيث الركن الأول، وهو الضمير الفاعل المؤنث، يتثاقل عضوا فعضوا.

غالبا ما تتعلق الفضلة الحالية بالضمير الفاعل في (كان) الذي يجعل منه معناه العام المبهم فعلا مِطواعا، لأنه يدلُّ بصورة عامةٍ جدا على الكينونة والوجود. مثاله بصيغة الأمر، الآية ٥٠ من سورة الاسراء [١٧/٥٠] :

﴿كونوا حجارةً أو حديدا﴾.

وغالبا ما تبدو السِمةُ الدالُّة على السيرورة في فعل (كان)، بعد تلاشي معناه الحقيقي، وكأنها وحدةٌ صرفية، أي صَرفَم أو مورفيمٌ دالٌّ على الزمان. مثال ذلك الآية ٢٠ من سورة الحديد [٥٧/٢٠] :

﴿ثم يكونُ حُطاماً﴾.

والآية ٢١٣ من سورة البقرة [٢/٢١٣] :

﴿كان الناسُ أمةً واحدةً﴾.

في معجم العربية أفعال كثيرة أخرى تدلُّ على (الوجود)، كما تدلُّ عليه (كان)، غير أنه (وجود) تخصِّصُه قرينةٌ على السيرورة، أو قرينة على الزمان، وهي قرينة

مستخلَصةٌ من مدلول جذور هذه الأفعال التي يسمونها في التراث النحوي العربي : "أخوات كان".

أما "أخوات كان" التي تحيل إلى السيرورة فهي التالية:

- (صار، يصير)
- (دام، يدوم)
- (بقي، يبقى)
- (زال، يزال)
- (برِح، يبرح)
- (فتئ، يفتأ)
- (انفك، ينفك).

وأما أشيع الأفعال من "أخوات كان" التي تحيل على الزمان فهي

- (أصبح، يصبح)
- (ظل، يظل)
- (أمسى، يمسي)
- (بات، يبات).

مثال ذلك الآية ١١٨ من سورة هود [١١/١١٨] :

﴿ولا يزالون مختلفين﴾،

وهذا الشطر من بيت لبشار بن بُرد [من البحر الكامل] :

(يُمسي ويصبح هائماً بكُمُ).

ويُلاحَظ أن الفرْقَ قد ضعُف بين معاني أفعال المجموعة الثانية، ويرقى هذا الضعف في بعض الأفعال إلى زمن بعيد.

لا بد من ملاحظة ميزة فريدة في الفضلة الحالية التي تتعلق بالركن الأول في الجمل الاسمية والفعلية، إذ يمكن لهذه الفضلة أن تسلِّطَ الضوءَ على اسمِ عينٍ، فتُدخله في الركن الأول بواسطة (الواو)، أو تخرجه من الركن الأول بواسطة (إلا). مثال ذلك :

(ما صنعتَ وأباك ؟)

والآية ٣٤ من سورة البقرة [٢/٣٤] :

﴿سجدوا إلا إبليسَ﴾.

٢ – الفضلة الحالية للركن الثاني

تتعلق الفضلة الحالية بالركن الثاني حين تكون مصدرا أي حين تكون موقوتاً غيرَ مخصَّصِ السيرورة.

مثال ذلك في الجمل الاسمية الآية ٤٩ من سورة الاسراء [١٧/٤٩] :

﴿أإنّا لَمبعوثون خَلقاً جديداً﴾ ؟

والجملة التالية :

(هذا ثوبٌ نَسْجَ اليَمَن).

ومثاله في الجمل الفعلية الآية ٩٠ من سورة الأنبياء [٢١/٩٠] :

﴿ويدعوننا رَغَباً ورَهَباً﴾

والجملة التالية:

(خرجوا تجاراً إلى اليمن).

هـ – فضلة الإضافة

علاقة هذه الفضلة بقاعدتها علاقةُ تضمينٍ إن كانت الفضلةُ من أسماء الأعيان، وعلاقةُ الفاعلية أو المفعولية إن كانت الفضلةُ من المواقيت، ولا يمكن في العربية أن تضاف هذه الفضلة إلى الضمير.

إن علاقة المضاف بالمضاف إليه نفسُ علاقة الكلمة بالتنوين، ذلك أن الإضافةَ معاقبةٌ للتنوين الذي يلحق المضاف ولا ينفصل عنه، ولذلك فإن المضاف إليه الذي يحلُّ محلَّ التنوين يتبع المضاف دائما، وهو يتبعه مباشرة في العادة، ولا ينفصل عنه. أما حركتُه فهي الكسرة، ولا مطابقةَ بينه وبين المضاف.

١ – الإضافة إلى الركن الأول

مثالها الآية ٩٩ من سورة آل عمران [٣/٩٩] :

﴿يا أهلَ الكتاب﴾

والآيتان ٤٣-٤٤ من سورة الدخان [٤٤/٤٣-٤٤] :

﴿إنَّ شجرةَ الزقُّومِ طعامُ الأثيم﴾

٢ – الإضافة إلى الركن الثاني

إن كان الركن الثاني موقوتا مصرَّفا مع الضمائر، أي فعلا، فلا تمكن الإضافة إليه، لأن الفعل لا ينفك من الضمير، بل يمكن أن يضاف إلى الفضلة الحالية المتعلقة به. مثال ذلك الآية ١١ من سورة الاسراء [١٧/١١] :

﴿ويدعو الإنسانُ بالشَّرِّ دعاءَه بالخَير﴾.

وإن كان الركن الثاني موقوتا غيرَ مصرَّف مع الضمائر فيمكنُ الإضافةُ إليه. مثاله الآية ١١ من سورة لقمان [٣١/١١] :

﴿هذا خلقُ الله﴾،

وإن كان الركنُ الثاني اسمَ عين أُضيف إليه. مثاله الآية ٣٥ من سورة النور [٢٤/٣٥] :

﴿الله نورُ السماواتِ والأرض﴾.

و – فضلة التتمة

تدل فضلة التتمة دائما إما على ما يقع عليه الفعلُ فيكونُ "مفعولا به"، وإما على ظرفٍ من ظروفه، وذلك بحسب طبيعة قاعدتها.

وهذه الفضلة لا تكون إلا اسمَ عين، أو كلمة محوَّلةً إلى اسمِ عين، أي أنها كلمةٌ تُستخدَمُ استخدامَ الأسماء، كالمصدر المستخدَم استخدامَ الاسمِ المجرَّد في نصوص العربية التي بَلغتْنا، أو أنها وصفٌ مستخدَمٌ في مكان الموصوف، كالموقوت الذي يحل محل اسم العين الذي هو وصفٌ له.

أما القاعدة التي تتعلق بها هذه الفضلة فموقوتٌ في الأصل. بيد أن فضلةَ التتمة يمكن أن تتعلّقَ باسمِ عينٍ لسبب بلاغي، وذلك حين تحيل هذه الفضلةُ على مرجعٍ يعادلُ المرجعَ الذي تحيل عليه فضلةُ الإضافة. ولا بد حينذاك من أن تكون الأداة التي تحدد وظيفة الفضلة إما (مِن) وإما (عن)، أي أداةً وظيفية تدل على نفس العلاقة التي تربط المضاف بالمضاف إليه. فإن وُجدتْ فضلةٌ ترتبط باسم العين بغير هاتين الأداتين، فلا بد من تقدير موقوت محذوف.

١ – فضلة تتمة الركن الأول

لا يكون موقوت الإشهاد قاعدةً للفضلة، فإن كان الركن الثاني في نواة الجملة موقوتَ إشهاد فإن الركن الأول سيكون، بالضرورة، قاعدة لفضلة متممة. مثال ذلك الآية ٨ من سورة محمد [٨/٤٧] :

﴿تعْســــاً لهم﴾،

والآية ٨٤ من سورة يوسف [٨٤/١٢] :

﴿يا أسَفا على يوسُفَ﴾.

إذ تتعلق فضلةُ التتمة في هذين المثالين : (لهم) و (على يوسفَ) بالركن الأول من الجملة (تَعْس) و (أسَفا) لأن الركن الثاني فيهما موقوتُ إشهاد، وهي فتحةُ (تَعْسا) في الجملة الأولى، و(يا) في الجملة الثانية، فلا يمكن أن تتعلق به فضلةُ التتمة.

أما إن كان الركن الثاني وحدةً متصرفة، فإن فضلةَ التتمة تتعلق به، ولا يمكن أن تتعلق بالركن الأول إلا إنْ تبعتْه هذه الفضلةُ مباشرةً، وارتبطَتْ به بواحدةٍ من الأداتين الوظيفيَّتين اللتين تدلُّ كلُّ واحدةٍ منهما على المطابقة بين الفضلة وقاعدتها، وهما (مِن) و(عن). مثال ذلك الآية ٧٢ من سورة التوبة [٧٢/٩] :

﴿ورضوانٌ من الله أكبر﴾،

والشطر التالي للشاعر الأموي عمّار ذو كُبار [من البحر الكامل] :

(والجيدُ منها جيدُ مُغْزِلة).

إذ تتعلق الفضلتان (من الله) و (منها) بالركن الأول : (رِضوانٌ) و (الجيدُ)، لأن الفضلةَ تتبعُ الركنَ الأول مباشرةً، وتتعلق به بواسطة (مِن).

أما الجمل الفعلية فإن الركن الأول فيها، وهو ضمير الفاعل، لا يمكن أن يكون له فضلةٌ متممةٌ تُدخِلُها (مِن) أو (عن).

٢ – الفضلة المتممة للركن الثاني

لا يُشترط في الفضلة المتممة أن تطابق قاعدتَها، ولذلك لا يَفرضُ نظامُ العربية أيَّ شرطٍ عليها. مثال ذلك الآية ٦٠ من سورة البقرة[٢/٦٠] :

﴿إضربْ بعصاك الحجرَ﴾

إن المفعول به، وهو حالة خاصة من أحوال الفضلة المتممة، يربطه بقاعدته أداة وظيفية دلالتُها غيرُ مخصَّصة. وما يسمى في التراث النحوي [العربي والغربي] بـ (ما يتعدى مباشرة أو ما يتعدى بنفسه) في مقابلة (ما يتعدى بالحرف) ليس في الحقيقة سوى خاصَّةٍ معنوية من خصائص الموقوت، وهي قدرتُه على أن يكون قاعدةً لفضلةٍ يربطها به أداة وظيفية غيرُ مخصَّصَةِ الدلالة. إن المعنى المعجمي للموقوت إذن يُغني عن تخصيص دلالة العنصر الوظيفي، وعن اللجوء إلى أداة من أدوات النظام، أي إلى سِمةٍ مخصَّصة في العربية. هذا العنصرُ الوظيفيُ غيرُ المخصَّصِ معنويا في العربية هو الفتحة، وقد يكون التنغيمَ في بعض الفضلات المركَّبة[٨].

---

٨ ساعطي من الفرنسية مثالا للفضلة المتممة التي يكون التنغيم عنصرها الوظيفي : (يأكل زيدٌ خبزا) حيث يتعلق (الخبز) ب(يأكل) عن طريق تنغيم متقدم ؛ وليس (الخبز) في هذه الجملة مفعولا به [أي مفعولا مباشرا يتعدى إليه الفعلُ بنفسه] إلا لأنَّ العنصرَ الوظيفي الذي يربطه بقاعدته، وهو عنصرٌ لا بدَّ منه، مكوَّنٌ من عناصرَ نغَميَّة لا من وحدات صوتية أي من صواتِمَ او فونيمات. ويبدو، على المستوى النظري، أن ابتداع باب هو باب المفعول غيرِ المباشر [أو ما يُتعدى إليه بحرف] أمرٌ لا قيمة له. ويجب التنبيه إلى أن التعدي المباشر [أي تعدي الفعل بنفسه] بما انه

هاكم بعض الأمثلة على الفضلات المتممة في الجملة الاسمية: الآية ٢٢٠ من سورة البقرة [٢/٢٢٠] :

﴿إصلاحٌ لهم خيرٌ﴾

التي لا يمكن أن ترتبط فيها الفضلة المتممة (هم) التي يُدخلها العنصرُ الوظيفي (لَ ← لِ) إلا بالركن الثاني من النواة : (خيرٌ)، وليس بالركن الأول منها وهو المصدر (إصلاحٌ)؛ فالعنصر الوظيفي الرابط (لِ) ليست له القدرة الدلالية على أن يربط بالركن الأول. وهذا أيضا هو حال العناصر الوظيفية (في) و(إلى) و(على) و(فوقَ) في الأمثلة التالية التي ترتبط الفضلة فيها بالركن الثاني:

الآية ٣ من سورة الأنعام [٦/٣] :

﴿وهو الله في السماوات والأرض﴾.

والآية ٥٩ من سورة التوبة [٩/٥٩] :

﴿إنّا إلى الله راغبون﴾.

والآية ٩ من سورة مريم [١٩/٩] :

﴿هو عليَّ هيِّنٌ﴾،

والشطر التالي للشاعر العباسي علي بن الجَهْم [من البحر الكامل] :

(فكأنَّها فوقَ الزجاجةِ لؤلؤٌ).

أما حين يكون العنصر الوظيفي (مِن) أو (عن) فإن الفضلة المتممة ترتبط بالركن الأقرب إليها. مثاله هذا الشطر للشاعر الأموي جرير [من البحر الطويل] :

(فمَن مُبلغٌ عني تميماً رسالةً).

يفرض غالبا وجودَ مفعولٍ به، يؤدي إلى نوعٍ من الالتباس فتتزيّا العلاقةُ ذاتُ الاتجاهِ الواحد، وهي علاقةُ النوط التي يمكن الاستغناء عنها، بزيِّ العلاقة النووية بين الركنين، فتبدو علاقةً لازمةً لا يمكن التخلي عنها. ويمكن لعمليات الاستبدال [التي تسمح بإحلال فعل لازم محل فعل متعد] أن تزيل الالتباس وتفضح هذا الزيَّ الزائف.

بما أن العربية لا تحتاج إلى ما يسمى بـ "الرابطة" أو بـ "فعل الوجود"، أمْكنَ حذفُ الركنِ الثاني في النواة إنْ لم يكن مخصَّصا دلاليا، أي إنْ لم يكن له معنى آخر سوى معنى الوجود. ويكفي لحذفه أن تتضمن الفضلة معنى الوجود هذا. مثاله الآية ١٧ من سورة المائدة [١٧/٥] :

﴿ولله ملكُ السماواتِ والأرضِ﴾

حيث تتعلق الفضلة المتممة (الله) بالركن الثاني المحذوف (موجود) لأن هذا الركن ليس مخصَّصا وليس له معنى آخر سوى معنى الوجود، والأمر كذلك في الآية الثالثة من سورة الأنعام [٣/٦] الواردة أعلاه : (وهو الله في السماوات والأرض).

وهذا مثال على الفضلة المتممة في الجملة الفعلية : في الآية ٢٠ من سورة النحل [٢٠/١٦] :

﴿لا يَخْلُقون شيئا﴾

تجدر الإشارة إلى أن المعيار في العربية لم يسمح قط باستخدام ما يمكن تسميته بِـ (فضلة الفاعلية)، وهي فضلةٌ تردُ عادةً بعد (مِنْ) دالَّةً على إنسان يكون الفاعل المعنويَّ الحقيقيَّ للفعل. وقد أخذ هذا الاستخدام بالانتشار في أيامنا نظرا ليُسْرِه، وطابعه العملي [كقول المعاصرين : (قُتِلَ مِنْ قِبَل فلانٍ أو مِنْ طَرَفِ فلانٍ]. أما في العربية القديمة فلم يأتِ من هذه الفضلة إلا أمثلة قليلة نادرة. مثال فضلة الفاعلية في الجملة الاسمية:

(وهو معمورٌ بالناس).

أما في الجملة الفعلية فمثالها الآية ٣٥ من سورة القصص [٣٥/٢٨] :

﴿قال : سنشُدُّ عضُدَك بأخيك﴾.

وقد صار استخدام (النفس) على أنها فضلة الفاعلية الحقيقية شائعا في العربية المعاصرة. مثاله :

(فَعَلَه بِنَفْسه).

ز – فضلة الفضلة

ينطبق على فضلة الفضلة ما ينطبق على فضلات الركن الأول أو على فضلات الركن الثاني.

الباب الثالث

الجملة التي فيها حذف

الفصل الأول - حد الحذف

الحذف أنْ يسقطَ من الجملة عنصرٌ ضروريٌ يفرضُه بناءُ الجملة، ولا بد منه لصحَّتِها.

الفصل الثاني - حالات الحذف

أ – حذف سمة دالة

مثاله الشطر التالي [من البحر الوافر] :

(محمدُ ! تفْدِ نفسَك كلُ نفسٍ)

وأصله : ([يا] محمدُ [لِ]تَفْدِ نفسَك كلُ نفسٍ).

ب – حذف أداة وظيفية

وهو حذفٌ نادر، وغالبا ما يكون هذا الحذفُ في عبارة محفوظة في المعاجم. مثاله :

(لا شكَّ أنَّ)

وأصلها :

(لا شك [في] أنّ).

ج – حذف محوّل ينقل الجملة إلى موضع المفرد

مثاله البيت القديم لزوج الخليفة الأموي معاوية بن أبي سفيان [من البحر الوافر] :

(لَلُبسُ عباءةٍ وتقرَّ عيني أحبُّ إليَّ من لُبس الشُّفوف)

وأصله (و[أنْ] تقرَّ عيني).

د – حذف قاعدة ليست من النواة

مثاله الآية ١٦٤ من سورة الأنعام [٦/١٦٤] :

﴿ولا تَزِرُ وازرةٌ وِزْرَ أخرى﴾.

وأصله (ولا تَزِرُ [نفسٌ] وازِرَةٌ وِزْرَ [نفسٍ] أخرى).

هـ – حذف الركن الأول

لا يكون حذفُ أحدِ الركنين ممكنا إلا في الجملة الاسمية، فالركنان لا ينفصلان في الجملة الفعلية، لأن كل فعل في العربية فإنما هو نواة كاملة؛ [إذ يتصلُ بكل فعل في العربية ضميرٌ هو صاحبُ الفعل، ويكون هذا الضمير سابقا للفعل في المنقطع، ولاحقا له في غير المنقطع، ظاهرا في المتكلم والمخاطب، ومستترا علامته غياب العلامة في الغائب].

١ – الركن الثاني موقوت إشهاد[١]

مثاله من السيرة :

(فقلت له: يا ا اذهبْ وهارونَ)،

وأصله (يا [أنت] اذهبْ).

٢ – الركن الثاني وحدة متصرفة

[١] يكون حذف الركن الأول في هذه الحالة لأسباب بلاغية معبرة.

مثاله الآية ٣٥ من سورة الأحقاف [٤٦/٣٥] :

﴿بلاغٌ﴾،

وأصله : ([هذا] بلاغٌ).

و – حذف الركن الثاني

يحذف الركن الثاني بصورة أساسية حين لا يكون مخصَّصا دلاليا، أي حين لا يدلُّ على معنى غيرِ الوجود؛ فيمكن حينذاك لأي فضلةٍ أن تتضمن معناه، وتدلَّ عليه. في ما يلي أمثلةٌ لحذف الركن الثاني ودلالة الفضلة على هذا الركن المحذوف :

١ – الفضلة النعتيَّة

مثالها الآية ٢٢ من سورة الأنفال [٨/٢٢] :

﴿إنَّ شرَّ الدواب عند الله الصمُّ البكمُ الذين لا يعقلون﴾

[وأصله : (إن شر الدواب عند الله [الناسُ] الصمُ البكمُ الذين لا يعقلون).

٢ – الفضلة البَدَليَّة

مثالها بيت كعب بن زهير [من البحر البسيط] :

(إنَّ الرسولَ لَنورٌ يُستْضاءُ به مُهَنَّدٌ من سيوف اللهِ مسلولُ)

وأصله ([سَيْفٌ] مهنَّدٌ)، حيث المهندُ نعتٌ للسيف، والسيفُ هنا ركنٌ ثانٍ من أركان النواة معطوفٌ على الركن الثاني (نورٌ) بالتنغيم. وأصل الكلام : (إن الرسول لنورٌ [...] [سيفٌ] مهنَّدٌ). وقد دلَّ على العنصر المحذوف وهو (السيف) الفضلةُ المتممةُ : (من سيوف الله)، فلا مهنَّدَ إلا وهو سيف.

٣ – الفضلة الحالية

مثالها العبارة التالية:

(هذا بُخلاً).

[وأصله: (هذا [واقعٌ] بخلاً)].

٤ – الفضلة المتممة

مثالها الآية ١٢٨ من سورة الأعراف [١٢٨/٧] :

﴿إنَّ الأرضَ للهِ﴾

[وأصلها: (إن الأرضَ [موجودةٌ] لله)].

والآية ٥١ من سورة الإسراء [٥١/١٧] :

﴿متى هو﴾

وأصلها (متى هو [كائنٌ]).

ز – حذف النواة

لا يمكن لأيِّ فضلةٍ أن تتعلق بالنواة. بيد أن النواة يمكن أن تُحذفَ إنْ دلَّت عليها فضلةٌ نعتيةٌ أو فضلة حالية أو فضلة متممة متعلقة بالركن الأول، أو بالركن الثاني :

١ – الفضلة الحالية

ومثالها الآية ١١٠ من سورة المائدة [١١٠/٥] :

﴿تُكلِّمُ الناسَ في المهدِ وكهلاً﴾

التي تصبح بعد إعادة النواة المحذوفة : (تكلم الناس في المهد و[تكلمهم] كهلا).

٢ – الفضلة المتممة

ومثالها الآية ٢٨ من سورة الدخان [٢٨/٤٤] :

﴿[وَنِعْمةٍ كانوا فيها فاكِهين] (كذلكَ) [وأورَثْناها قوماً آخَرين]﴾

وأصلها (ونِعْمةٍ كانوا فيها فاكِهينَ [كان] كذلك).

تجدر الاشارة إلى أن حذف جملة مركبة ليس ممكنا من الناحية المعنوية لأن ما تحمله من معان أغنى من أنْ يُمْكِنَ حذفُه. فإن شاء المتكلم أن يقتصد في كلامه، لم يحذفِ الجملةَ، بل استعاض عنها بضمير. كما في المثل التالي من مجمع الأمثال للميداني (ج ٢، ص ١٩٠، رقم ٣٣٢٤) :

(لــهذا كنتُ أُحْسيكَ الجُرَعَ)

حيث يحل اسم الاشارة (هذا) محل ما سبقه.

الباب الرابع

الجملة المركبة

الفصل الأول - حد التركيب

الجملة المركبة التي يقال عنها في التراث النحوي العربي إنها جملةٌ كبرى، هي الجملة التي يكُون عنصرٌ من عناصرها على الأقل، ركنا أو فضلة، مرَكّبا ، أي أن يكون هذا العنصر نفسُه جملةً تندرج في الجملة الأم إما بواسطة اسم موصول، أو بواسطة عنصرٍ محوِّلٍ يحوِّلُ الجملةَ من حُكْم الجملة المستقلة التي تشكل وحدةً نحوية كبرى إلى حُكْم العنصرِ المفرد الذي يمكن أن يكون ركنا أو فضلة في الجملة. والجملة الأمُّ جملة يكون أحدُ عناصرها قاعدةً لجملة أخرى تتشكل في داخلها كأنها فضلةٌ من فضلاتها، أو سمةٌ من سماتها.

وهكذا فإن تحويلَ جملةٍ ما إلى عنصرٍ مفرد داخلٍ في تركيبِ جملةٍ تضمُّها، لا يُغيِّرُ العلاقاتِ القائمةَ بين عناصر الجملة المحوَّلة لتحل محل المفرد، لأن هذه الجملة تتحول وكأنها مجموعة جامدة فتحكى بألفاظها، باستثناء وَجْه الفعل التي قد يتغير. وقد رأينا أن وَجْه الفعل في العربية قد يكون وَجْه الواقع في مثل : /فَعَلَ/ و/يفعلُ/، أو وَجْه المُمْكِن أو المُحتمَل في مثل : /يفعلْ/، أو وَجْه المتعذِّر الممتنِع في مثل : /لو فعلَ/.

بيد أن الجملة المحوَّلَةَ جملةٌ محدودةٌ نحويا، فلا يمكن أن تكون لها فضلةٌ تتعلق بعنصرٍ من عناصرها.

الفصل الثاني - المحوِّل والموصول

المحوِّل، كما ذكرنا، وحدةٌ جامدة تحوِّل الجملة من وحدة نحوية كبرى مستقلة إلى عنصر مفرد حُكمُه حُكمُ رُكنٍ من رُكنَي الجملة، أو حُكمُ فضلة من فضلاتها.
أما الموصول فهو، كما رأينا، عنصرٌ مركّبٌ مبنيٌّ على محوِّل، وعلى جذر أو جذرين من اسم العين العام، ويقوم دورُه على أنْ يعلِّقَ بقاعدةٍ ما، الزمانَ والمكان والهوية التي تحدِّدُها الجملة.

أ - المحوِّل

المقابلة التي تخترق العربية بين ما هو مخصَّص وما هو غير مخصَّص، موجودة أيضا في المحوِّل؛ فهو إما مخصَّص وإما غير مخصَّص. وسوف نتناول هذين النوعين في ما يلي من البحث.

١ - المحوِّل المخصَّص

وهو يشتمل على :

- المحوِّل /ما/ المبني على جذر الميم، والذي يأتي أمام المنقطع
- المحوِّل /أنْ/ المبني على النون، والذي يأتي أمام غير المنقطع

إن الفضلات التي تُدخِلُها /ما/ تنتمي دائما إلى وَجْه الواقعي. أما الفضلات التي تُدخلها /أن/ فيمكن أن تكون من وَجْه الواقع أو من وَجْه المُمْكِن المحتمَل. وهذا الضرب الثاني هو الأكثر شيوعا في اللغة العربية المعاصرة.

٢ - المحوِّل غيرُ المخصَّص

٢٠١ - التنغيم

التنغيم محوِّل ثانوي طارئ، ويُفترَض أن يكون تنغيما متواصلا، لأنه لا يظهر إلا في هذا المحوِّل.مثاله الآية ٣٢ من سورة الجاثية [٤٥/٣٢] :

﴿ما ندري / ما الساعةُ﴾

٢,٢ – الحركات

تُدخِلُ الحركاتُ جملا مركبةً غيرَ فعليةِ النواة، وقد تكون حركةُ آخرِ الركن الأول، أو الركن الثاني من الجمل المحوَّلة :

– الفتحةَ في آخر الركن الثاني، وهي فتحةٌ تحوِّلُ الجملةَ إلى موقع المفرد، فيما تبقى ضمة الركن الأول على حالها، وتكون الجملة المحوَّلة في موضع فضلة حالية. مثاله الآيتان الثانية والثالثة من سورة الأنبياء [٢١/٢-٣] :

(وهُمْ يَلعبونَ / لاهيةً قلوبُهُم)

حركة إعراب القاعدة ← {الركن الأول مرفوع ↔ الركن الثاني منصوب}

– تماثُلُ حركةِ الركنِ الثاني في الجملة المحوَّلة مع حركة قاعدته، وهو تماثل يجعل الجملة المحوَّلة في موضع فضلة نعتية. مثاله الآية ٦٩ من سورة النحل [١٦/٦٩] :

﴿يخرُج من بطونها شرابٌ / مختلِفٌ ألوانُه﴾

التي يطابق الركنُ الثاني منها (مختلفٌ) قاعدتَه (شرابٌ) في التعريف والتنكير، ويطابق الركنَ الأولَ الذي هو شريكُه في النواة (ألوانُه) في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع على غرار الفضلة النعتية البسيطة، ويُعرف هذا النوع الخاص من الفضلة في التراث النحوي العربي بـ "النعت السببي".

حركة إعراب القاعدة ـــُـ ← {الركن الأول مرفوع ↔ الركن الثاني ـــُـ}

وهكذا يسير التعريفُ والتنكير في اتجاه، والجنسُ والعدد في اتجاه آخر :

→ التعريف والتنكير / الجنس والعدد ←

إن الجملة المحوَّلة التي توضع في موضع المفرد، فضلةً حاليةً أو نعتية، مبنيةٌ على نسق مخصوص؛ فركنها الثاني الذي يحمل "الحركة المحوِّلة"، يتقدم على ركنها الأول. فهاتان الفضلتان متقاربتان إذن في التركيب وفي الدلالة.

– **الفتحتان** اللتان تشكلان علامة واحدة متقطّعة : تُدخل هذه الوحدةُ الصرفية، أي هذا الصَرفَم، جملةً محوَّلةً إلى فضلةٍ متممة بعد بعض الأفعال، ويأخذ فيها كلٌ من الركنين "الحركةَ المحوِّلةَ"، ويبقى في مكانه دون تقديم ولا تأخير، وهو مما يُثبت أن الركنين اللذين يكوِّنان نواة الجملة لا يحتاجان إلى حركة إعرابية خاصة بهما. مثال ذلك الآية الثانية من سورة المنافقون [٦٣/٢] :

﴿اتَّخذوا / أيْمانَــــهُم جُنَّــــةً﴾

[فالجملة الثانية (أيمانهم جُنَّةً) جملةٌ محوَّلة إلى موضع المفرد، واقعةٌ في موقع فضلةٍ متممةٍ للركن الثاني في الجملة الأمّ، وهو فعل (اتَّخذ)، أما المحوِّل الذي سمح بذلك فهو الفتحتان اللتان في آخر /أيْمان/ و/جُنَّة/].

٢,٣ – الهمزة

وهي التي نجدها في (إذْ) و(إذا) و(لَمّا) و(حتّى).

٢,٤ – أنْ

يبدو أنَّ هذا "المحوِّل" قد بُني على المحوِّل /أنَّ/ وعلى /إنَّ/ التي للتوكيد. وهو يُستخدَم أمام الأسماء والضمائر، أي أمام الوحدات التي تسمي ما تعتبرُه اللغةُ قائما بذاته، وبالتالي واقعياً وتامّاً مواتياً للمنقطع. وقد حلّت (أنَّ) محل (ما) في كثير من استعمالاتها حين لم تَعُدِ السِمَةُ الدالة على سيرورةالحدث حيَّة قائمة، وبالتالي، يبدو "المحوِّلان" /ما/ و/أنْ/ أكثرَ ارتباطا بوَجْه الفعل منهما بالسيرورة الدالة على الحدث، فتبدو /ما/ أمام الفعل الواقع، و/أنْ/ أمام الفعل المُمْكن. مثال المحوِّل /أنَّ/ الآيةُ الثالثة من سورة الهُمَزة [١٠٤/٣] :

﴿يحسَبُ /أنَّ/ مالَه أخْلَدَه﴾.

٢,٥ – إنْ

هو الوحدة الصرفية، أي الصَرفَم الدالُّ على الافتراض، وقد أعيد استخدامه "محوِّلا", مثاله :

(لا يدري أحدٌ /إنْ/ كان ذلك عن حُسْنِ نيَّة).

٦,٢ – ما إذا

يبدو أن هذا المحوّل مكوَّنٌ من "المحوِّل /ما/ ومن الموصول /إذا/، ولا يأتي إلا أمام الفعل المنقطع، وهذه أمارة على تلاشي أهمية السمة الدالة على سيرورة الحدث في العربية المعاصرة. مثاله :

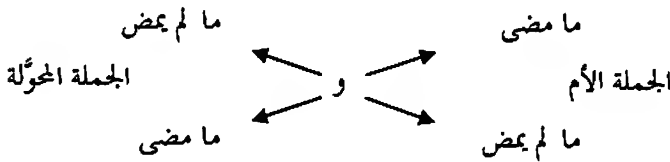
(هل تعرفُ /ما إذا/ كان (قد) خرج ؟)

(هل تعرف /ما إذا/ كان سيخرج ؟)

٧,٢ – الواو وتغايرُ السِمتَين الدالتين على سيرورة الحدث

يتكون هذا "المحوِّل" من واو العطف ومن تغايُرِ السِمَتَين الدالتين على سيرورة الحدث بين الجملة الأم والجملة المحوَّلة، فيترتب على هذا التغايُرِ سقوطُ العطف، وتحوُّلُ الجملةِ الثانية إلى فضلة متممة. وغالبا ما يعبَّرُ عن هذا التغايُرِ والتحوُّلِ دخولُ /قد/ أمام الفعل، وهي سِمَةٌ لتوكيد الفعل المنقطع. مثال ذلك بيت جرير [من البحر الطويل] :

(أجِدَّكَ لا يصْحو الفؤادُ المُعَلَّلُ وقد لاحَ مِن شَيبٍ عِذارٌ ومِسْحَلُ)



٨,٢ – الواو واتفاق الركن الأول في الجملة المحوَّلة مع أحد مكوِّنات الجملة الأم

يتكون هذا المحوِّل من الواو ومن عنصرين تجعل الواوُ الواحدَ منهما مناظِرا للآخَر : عنصراً من الجملة الأم، وعنصراً من الجملة المحوَّلة المندرجة فيها. فإن كان العنصرُ الذي في الجملة المحوَّلة ركنَها الأول، فالجملةُ المركَّبةُ في موقع الفضلة الحالية. وتتحول الجملة المحوَّلةُ هنا إلى فضلة حالية لأن الركن الأولَ فيها يعكس صورةً جديدة للركن

الأول في الجملة الأم، أو لإحدى فضلاته. مثاله الآية ١١ من سورة فُصِّلت [٤١/١١] :

﴿ثم استوى إلى السماءِ وهي دخان﴾

التي يستعيد فيها الضمير (هي) في الجملة المحوَّلة لفظَ (السماء) في الجملة الأم.

٩,٢ – الواو واتفاقُ فضلةٍ متمِّمةٍ في الجملة المحوَّلة وفضلةٍ في الجملة الأم

تتحول الجملة هنا إلى فضلة متممة تعكس صورة جديدة لفضلة في الجملة الأم. مثالها الآية ١٣ من سورة يوسف [١٢/١٣] :

﴿أخافُ أنْ يأكلَـــهُ الذئبُ وأنتم عنـــهُ غافلون﴾

ب – الموصولات

يهدف استخدامُ الموصول إما إلى تحديد الهوية في أسماء الأعيان، وإما إلى التعبير عن الزمان أو المكان في المواقيت. ويُبنى على محوِّل هو الميم، أو النون، أو ما أصله همزة */ء/، وعلى جذر أحادي، أو جذرين أحاديين دالَّين على العموم.

١ – موصولات الزمان

- (لَمّا) أمام الفعل المنقطع
- (حتى) أمام الفعل غير المنقطع
- (إذْ) أمام الفعل المنقطع
- (إذا) أمام الفعل غير المنقطع

٢ – موصولات المكان

- (حيث) أمام الفعل المنقطع
- (لَدُن) التي خرجت من الاستعمال

٣ – موصولات الهويّة

- (الذي) الذي يُدخل دائما فضلة نعتية
- (ذو) وقد حل محله /الذي/ الذي هو بمعناه.

الفصل الثالث - الركن الأول المركّب

أ - الركن الأول المركب من وَجْه الواقع

يقوم عددٌ من العناصر بتحويل الجملة المركبة لتحلَّ محلَّ عنصر مفرد يكون الركنَ الأولَ في الجملة. وهذه العناصرُ المحوِّلة هي التالية :

١ - التنغيم

التنغيم الذي يحوِّل الجملة المركبة إلى موضع المفرد الذي يكون الركنَ الأولَ، تنغيمٌ متقدم. وهو بالضرورة تنغيم يدل على الإيجاب. مثاله الآية ٦٧ من سورة الأنبياء [٢١/٦٧] :

﴿أفٌ لكم﴾

الذي تكون فيه (أفٌ)، وهي جملة كاملة، محوَّلةً لتصبح الركنَ الأول في جملة (أفٌ لكم). أما (لكم) ففضلة متممة متعلقة بالركن الثاني المحذوف، وتقديره : (موجودٌ). [وقد أمكن حذف هذا الركن الثاني لأنه غير مخصَّص معنويا، ولا يدلُّ إلا على الوجود]

والآية ١٣٦ من سورة الشعراء [٢٦/١٣٦] :

﴿سواءٌ علينا أوَعظْتَ أم لم تكن من الواعظين﴾

في هذه الآية تكون الجملتان المعطوفتان بـــ(أم)، أي : (أوَعظْتَ أم لم تكن من الواعظين) الركنَ الأولَ في نواةٍ ركنُها الثاني الموقوت الذي هو صفة : (سواءٌ). وليس من رابط يربط بين الركنين في علاقة اقتضاء متبادل غيرُ التنغيم. وهذا التنغيم

الذي يدل على الايجاب يؤدي إلى مَحْوِ الاستفهام الذي من شأنه أن تَدُلَّ عليه أداة الاستفهام (أ) و(أم)، في سياقٍ مختلف بتنغيم مختلف.

في المثالين التاليين يحوِّل التنغيم المتقدِّم أسماء الاستفهام (مَن ؟) و(ما ؟) إلى أسماء موصولة تعني (الذي) للعاقل ولغير العاقل :

الآية ١٠٤ من سورة المائدة [٥/١٠٤] :

﴿حسبُنا /ما/ وجدْنا عليه آباءَنا﴾

والآية ١٦٥ من سورة البقرة [٢/١٦٥] :

﴿ومِن الناسِ /مَن/ يتّخذ مِن دون الله أندادا﴾

حيث تدل الفضلة المتممة (من الناس) على الركن الثاني المحذوف لأنه ركن غير مخصَّص معنويا، ولا يدل إلا على الوجود، وتقديره: (مَن يتخذ مِن دون الله أندادا [موجودٌ] من الناس).

٢ – (ما)

كما في المثل التالي:

(ليس للحاسدِ إلا ما حسدَ).

٣ – (أنْ)

مثاله الآية ١٠ من سورة يونس [١٠/١٠] :

﴿وآخرُ دعواهم أنِ الحمدُ لله ربِّ العالَمينَ﴾

والآية ٢٠ من سورة الروم [٣٠/٢٠] :

﴿ومِن آياته أنْ خلَقكم من تراب﴾

٤ – (الذي)

مثاله الآية ٦ من سورة التحريم [٦٦/٦] :

﴿يا أيها الذين آمنوا﴾

٥ – (أنَّ)

مثاله الآيتان ١١٨ و١١٩ من سورة طه [٢٠/١١٨- ١١٩] :

﴿إنَّ لك ألّا تجوعَ فيها ولا تَعرى/ وأنّك لا تظمأ فيها ولا تضحى﴾

حيث يقوم المحوِّل (أنْ) الذي يتحول إلى (أل) بسبب المماثلة [أنْ + لا ← ألْ + لا = ألّا] بتحويل الركن الأول في الجملة الأولى، ويقوم المحول (أنّ) بتحويل الركن الأول في الجملة الثانية. ويبدو في هذا المثال كيف يُستخدم المحوِّلان : (أنْ) و(أنّ) دون تفريق بينهما.

ب - الركن الأول المركب من وَجْه المُمْكِن

المحول في هذه الصيغ هو (أنْ). مثاله الآية ٨٤ من سورة البقرة [٢/٨٤] :

﴿وأنْ تصوموا خيرٌ لكم﴾

الفصل الرابع - الركن الثاني المركب

وَجْه الركنِ الثاني حين يكون مركّبا وَجْه حقيقي واقعي، فالموقوت فيه من باب الفعل الواقع. غير أن الركن الأول بعد /إنّ/، قد يؤخذ في بعض الأحيان من جدول زائف يضم ضميرَ الغائب المذكر : /ه/ -ونادرا ما يكون ضمير المؤنث : /ها/-، وهو الضمير المسمى في التراث النحوي العربي بضمير الشأن أو ضمير القصة، و اسمَ العين العام /ما/، خلافا لما هو منتظر، وذلك لأسباب بلاغية تستدعي التشويق. أما ما يحوِّلُ الجملةَ هنا لتحل محل الركن الثاني في الجملة فهو التنغيم، أو (أنّ) :

أ - التنغيم

١ - الركن الثاني ركن اسمي

مثاله الآية ٩٧ من سورة النساء [٤/٩٧] :

﴿فأولئك مأواهم جهنَّم﴾

حيث يحوّلُ التنغيمُ جملةَ (مأواهُم جهنَّمُ) إلى عنصر مفرد يكون في موضع الركن الثاني للنواة التي ركنُها الأولُ (أولئك).

٢ - الركن الثاني ركن فعلي

مثاله الآية ٢١ من سورة الأنعام [٦/٢١] :

﴿إنه لا يُفلح الظالمون﴾

وهي جملة ركنُها الأول عنصرٌ زائفٌ هو المسمى في التراث بضمير الشأن، والآية ٧٨ من سورة الشعراء [٢٦/٧٨] :

﴿فهو يَهْدِينِ﴾

فإنْ غُيِّرَ الترتيب في الآية فقيل: (فيهديني هو) لم يعد الضمير (هو) ركناً أوَّلَ لجملة مركبة، بل صار فضلةً بَدَلِيَّة للركن الأول في هذه الجملة البسيطة. لنأخذ الجمل التالية :

- يَـــكتب الأولادُ
- الأولادُ يَـــكتبون
- الأولاد يكتبُ معلمُهم.

الجملة الأولى جملة بسيطة يكون (الأولادُ) فيها فضلة بدلية تدل على هوية ضمير الغائب (الياء) الذي يشكل الركنَ الأولَ في الجملة. وهذا الضمير لا يمثل الفضلة، لأنه يسبقها.

أما الجملة الثانية فجملة مركبة، ركنُها الأول (الأولادُ) يأتي بعده ضميرُ الغائب (الياء)، فيمثلُ الركنَ الأولَ، ويطابقُه في التأنيث والتذكير، وفي الإفراد والتثنية

والجمع، فيقال : (الأولاد يكتبون). إنّ الواو في (يكتبون)، وهي علامة جمع، دالُّ هذه المطابقة، وعليه يكون ضمير الغائب في الحقيقة ضميرا متقطعا يمكن تمثيله كما يلي : /ي[...]و/ .

أما الجملة الثالثة : (الأولادُ يكتب معلمهم) فجملة مركبة يكون (الأولادُ) ركنَها الأول، ويكون ضميرُ الغائب فيها مفردا، مثلُه مثلُ الضمير في الجملة الأولى /ي [...]Ø/، وعلامته علامة عدمية، فهذا الضمير في حقيقة الأمر، لا يمثل الركنَ الأول، بل تأتي كلمة (معلمُهم) فضلةً بدلية تدل على هوية هذا الضمير.

يشار هنا إلى أنّ المطابقة في جُمَلٍ من مثل : (قالت العرب) التي تتبع النموذج الأول، لم تكن في الأصل مطابقةً في التأنيث كما يُظن، لأن التاء في (قالت) ليست دالَّ علامةِ التأنيث، وإنما هي دالٌّ آخَرُ، له صورةُ الأولِ ولفظُه، فهو علامةُ اسم العين العام الذي يدل هنا على اتفاق الجماعة، أي على أن العرب جميعا يقولون هذا. مثال هذا الآية ٨٨ من سورة الإسراء [١٧/٨٨] :

﴿قُلْ لَئِنِ اجتمعَــتِ الإنسُ والجِنُّ على أنْ يأتوا بِمِثْلِ هذا القرآنِ لا يأتون بِمِثله ولو كان بعضُهم لِبَعْضٍ ظهيرا﴾.

ب – /أنَّ/

مثاله الآية ٧ من سورة النور [٢٤/٧] :

﴿والخامسةُ أنَّ لعنةَ الله عليه إنْ كان من الكاذبين﴾.

الفصل الخامس - الجمل التي ركناها مركبان

الجملة المركبة تدل دائما على وَجْه الواقع، على غرار رُكنِها الثاني–كيف لا وهي جملةٌ مستقلة– خلافا للجملة المزدوجة التي كلُ ركنٍ من ركنيها جملةٌ من غير الواقع. مثال هذا الآيةُ ٥٥ من سورة المدَّثِر [٧٤/٥٥] :

﴿فمَن شاء ذَكَرَه﴾

والآية ١١٠ من سورة البقرة [٢/١١٠] التي ركنُها الأول جملةٌ ليست من وَجْه الواقع :

﴿ما تُقدِّموا لأنفُسِكُم من خيرٍ تجدوه عند الله﴾.

الفصل السادس - الفضلات المركبة

الفضلة المركبة كالركن المركب، ولذلك فإننا سوف نكتفي هنا بعرض النماذج المتميزة التي تختلف فيها الفضلة المركبة عن الركن المركب.

أ – الفضلة النعتية السببية

مثالها الآية ٧٥ من سورة النساء [٤/٧٥] :

﴿ربَّنا أخرِجْنا من هذه القرية **الظالِمِ أهلُها**﴾

التي تتحول فيها (الظالِمِ أهلُها) من جملةٍ أخرى هي (أهلُها ظالمون)، تختلف عنها بمواقع عناصرها، وبحركات إعرابها.

ب – الفضلة الحالية المركبة[1]

ويميزها أمران: إضمارها وتزامنها

١ – الإضمار

[1] تجدر الإشارة إلى أن الركن الثاني في الجملة لا يمكن أن يكون قاعدة لفضلة حالية مركبة، ذلك أن كل فضلة مركبة لا بد أن يكون فيها ركن أول، والركنُ الأول اسمُ عين، أو موقوت متحوِّلٌ إلى اسم عين .

كل فضلة حالية مركبة تتضمن ضميرا يمثل عنصرا من عناصر الجملة الأم. هذا الضمير يمكن أن يكون :

– إما فضلة إضافة مرتبطة بالركن الأول من الفضلة الحالية، كما في الآية ٧ من سورة القمر [٥٤/٧] :

(خُشَّعاً أبصارُهم)

– وإما الركنَ الأول من الفضلة الحالية، كما في الآية ٥٥ من سورة البقرة [٢/٥٥] :

(فأخذتكم الصاعقةُ وأنتم تنظرون).

٢ – التزامن

كل فضلة حالية مركبة تدل على موقوت، وتدل في حدود الوقت الذي تسمح به قاعدتها، على دوام هذا الموقوت؛ فهي إذن متزامنة مع قاعدتها لأسباب معنوية جليَّة. يتحقق هذا التزامن حين يكون قاعدةَ الفضلةِ الحالية المركبة الركنُ الأول لفعلٍ انحسرَ معناه، فلم يعد يعبِّر إلا عن السيرورة، أو عن الزمان. مثاله الآية ٣٣ من سورة النحل [١٦/٣٣] :

﴿ولكنْ كانوا أنفسَهم يظلِمون﴾

وبغير ذلك لا يتحقق التزامن الضروري إلا حين يكون الركن الثاني في الفضلة موقوتا غيرَ منقطع؛ فالفعل المنقطع لا يمكن أن يدل على حالة جديدة للقاعدة إلا إن صَدَف أنْ كان جذرُه يدل على السيرورة، أو على الزمان. ولا يتحقق التزامن بصورة ثانوية إلا بالواو التي رأيناها في دراسة الفضلة الحالية البسيطة. مثاله هذا الشطر من بيت للشاعر الأموي الأخطل [من البحر الكامل] :

(لا تنْهَ عن خُلُقٍ وتأتيَ مثلَه)

ج – فضلة الإضافة المركبة

وَجْه فضلة الإضافة المركبة دائما من ضرب الواقع، ذلك أنه لا يمكن أن تقومَ بذاتِها إلا وحدةُ تسميةٍ واقعة، وأن تشكل، بالتالي، عنصرا من عناصر مجموعة أخرى قائمة بذاتما عبر علاقة الإضافة التي تدل على اندراج عنصر في المجموعة. مثال ذلك الآية ٤٨ من سورة الطور [٥٢/٤٨] :

(وسبِّحْ بِحَمد ربِّك حين تقومُ)

د – فضلة التتمة المركبة

١ – فضلة الركن الأول

مثالها الآية ٥٦ من سورة الزمر [٣٩/٥٦] :

﴿يا حسرتا على ما فرّطتُ في جنب الله﴾.

٢ – فضلة الركن الثاني

ومثالها الآية ٤٣ من سورة الفُرقان [٢٥/٤٣] :

﴿أرأيت مَنِ اتَّخذَ إلهه هواه ؟﴾

حيث تُحوَّل جملةُ : (مَن اتّخذ إلَهَهُ هواه) بواسطة التنغيم لتحلَّ في موضع مفرد يكون فضلة تتمة للركن الثاني في جملة (أرَأيت)، أي للفعل (رأى)، وهذا التحويل يَسقُطُ الاستفهامُ الذي كان يُفترض أن يُدَل عليه بـــ /مَنْ/. وفي داخل هذه الجملة المحوَّلة إلى موضع المفرد، جملةٌ أخرى : (إلَهَهُ هواه) محوَّلةٌ هي أيضا إلى موضع المفرد بالفتحتين اللتين في آخر الركن الأول : (إلهَ) وفي آخر الركن الثاني : (هوى)، وهي في موضع فضلة تتمة للركن الثاني، أي للفعل، في الجملة الأم : (اتّخَذ). [وبذلك تكون جملة (اتّخَذَ) جملةً محوَّلةً باعتبار، لأنها تنخرط في جملة أمّ أكبرَ منها هي :

(أرأيت)، وتكونُ جملةً أُمًّا باعتبارٍ آخر، لأن جملةً أصغرَ منها، وهي (إلَهَهُ هواه) تنخرطُ فيها].

مثال آخر : الآية الثانية من سورة الكافرون [١٠٩/٢] :

﴿لا أعبد ما تعبدون﴾

التي يسقط منها معنى الاستفهام الذي كان يُفترَض أنْ تَدُلَّ عليه (ما) بسبب التنغيم الذي يحوِّلُ الجملةَ فيضعُها في موضع المفرد.

والآية ٢٨ من سورة السجدة [٣٢/٢٨] :

﴿ويقولون: متى هذا الفتحُ﴾

التي يبقى معنى الاستفهام قائما فيها، لأن فضلة التتمة فيها محكيةٌ بعدَ فعل القول، فهي تبقى على حالها.

والآية ٢٦ من سورة الأنفال [٨/٢٦] :

﴿واذكروا إذْ أنتم قليلٌ مستضعفون في الأرض﴾

والجملة التالية :

(إذا قمتُ فاتْبعني)

وبيت الشاعر العباسي أبي نواس [من مجزوء الرَّمَل] :

(لَم يَزَلْ مُذْ كان في الدَّرْ سِ عنِ الدرسِ يحيدُ)

والآية ٤٧ من سورة آل عمران [٣/٤٧] :

﴿قالت: ربِّ أنّى يكونُ لي ولدٌ ولم يَمْسَسْني بشر﴾ ؟

التي ترتبط فضلة التتمة فيها بالركن الثاني بواسطة واو العطف، وتغايُرِ السِمَتَين الدالتين على سيرورة الحدث، وهو تغايُرٌ يُسقِطُ العطفَ، فالفعل في الجملة الأم فعلٌ غيرُ منقطع : (يكون). أما الفعلُ في فضلة التتمة : (لم يَمْسَسْني)، فإنَّ (لَمْ) أمام الفعل غيرِ المنقطع (يَمَسُّ) تجعلُ الموقوتَ منقطعا.

والآية ١٠ من سورة النبأ [٧٨/١٠] :

﴿وجعلنا الليلَ لباسا﴾

حيث الفتحتان في آخر الركن الأول : (الليلَ)، وفي آخر الركن الثاني : (لباسا)، تحوّلان الجملةَ إلى فضلة متممة لفعلٍ : (جَعَل)، وهو الركن الثاني في الجملة الأم : (وجعلنا)، وهما نفس الفتحتين اللتين نجدهما في الجملة المحوَّلة التي تكون فضلةً حالية للركن الأول في الجملة الأم[٢].

والآية ١٢٩ من سورة الأعراف [٧/١٢٩] :

﴿قالوا : أُوذينا مِن قَبْلِ أن تأتِيَنا ومِن بعدِ ما جِئْتنا﴾

والشطر التالي [من البحر الكامل] :

(ألقى الصحيفةَ كي يخفِّف رَحْلَه)

الذي تقوم فيه (كي) بدور المحوِّل.

والتشهُّدُ عند المسلمين :

(أشهد أنْ لا إلهَ إلا اللهُ وأنَّ محمدا رسولُ الله)

وفيهما تكون (أنْ) المحوِّلَ في الفضلة الأولى : (لا إله إلا الله)، و(أنَّ) في الفضلة الثانية. وتختلفُ الأولى عن الثانية في أنها فضلة منقولة بنصها على سبيل الحكاية؛ فوحدانية الله لا يمكن أن يعبَّر عنها إلا قولُه منقولا بِنَصِّه.

والآية ١١٧ من سورة المائدة [٥/١١٧] :

﴿وكنتُ عليهم شهيداً ما دمتُ فيهم﴾.

---

[٢] من خصائص فضلات التمة المركبة التي تحوِّلها الفتحةُ أنّ الأفعالَ في جُمَلِها الأمِّ تنتمي إلى واحد من بابين معنويين مقفلين : باب أفعال الجعْل : (جعَل، اتَّخذ، هبْ)، وبابِ أفعال القلوب : (وجد، ظن، رأى). ومن خصائص الفضلات المتممة الاسمية أن الفتحة المحوِّلة تكون في آخر الاسمين فيها [كما في (الليل) و(اللباس) في الآية المذكورة أعلاه]، على أنها لا تكون إلا في آخر الركن الثاني في الفضلة الحالية المركبة الاسمية. بيد أن الشبَهَ اللفظيَّ شبهٌ تامٌ بين النسق الذي يتشكل من الفضلة الحالية البسيطة ومن قاعدتها حين تكون هذه القاعدة فضلةً متممة بسيطة، كما في المثال التالي: (أرسلْ محمدًا نبيًّا)، وبين النسق الذي يتشكل من فضلة حالية مركبة اسمية، كما في المثال التالي: (جعل محمداً نبيّاً). يقوم التمييز بين هذين النوعين على التمييز بين انتماء الفعل إلى باب "أفعال الإقرار" [كماهو الحال في (ارسل)] أو إلى باب "أفعال الجعْل" [كما هو الحال في (جعَل)].

في هذه الآية تحوّل (ما) جملةً دالّةً على الزمان. وقد رأى النحويون العرب في (ما) أداةً جديدة دالة على المُدَّة بسبب هذا الاستعمال. على أنه ليس لـ (ما) هذه أيُّ خصوصية حقيقية.

والآية ٥٩ من سورة الكهف [١٨/٥٩] :

﴿أهلكناهم لَمّا ظَلَموا﴾

التي يكون المحوِّلُ فيها (لَمّا).

والآية ١٩١ من سورة البقرة [٢/١٩١] :

﴿واقتلوهم حيثُ ثَقِفتُموهم﴾

التي يكون المحوِّلُ فيها (حيث).

أما في المثال الأخير الذي نعطيه لفضلة التتمة المركبة المحوَّلة إلى موضع المفرد بواسطة (حتى)، فإن هذه الفضلة من ضرب المُمْكِن، كما في الآية ٤٥ من سورة الطور [٥٢/٤٥] :

﴿فذَرْهُم حتى يلاقوا يومَهمُ الذي فيه يُصْعَقون﴾

الباب الخامس

الجملة التي هي سمةٌ
(أي : جملة الشرط)

تعبّر الجملةُ التي هي سمةٌ، أي الجملة التي تُسمى في التراث النحوي العربي بجملة الشرط، إما عن الاحتمال، وإما عن الافتراض، وإما عن الشرط الذي يَفترِض تحقُّقُه أن تتحققَ الجملةُ الأم، وهي الجملة التي تسمى في التراث بجملة جواب الشرط. ويترتب على تحقُّقها جعْلُ الجملة الكبرى على وَجْه الواقع الذي هو الوَجْه الأساسي في الجملة.

تُشكِّل الجملةُ الأمُّ إذن، أي جملةُ الجواب، مع جملة السِّمة، أي جملةِ الشرط، نوعا من "جملة مزدوجة". وإنما يقال عنها ذلك اعتمادا على انطباع خاطئ، لأنه يَظهر أنَّ الجملة الثانية، أي جملةَ السِّمة، لا ترتبط بالجملة الأمِّ بأي علاقةِ نَوْط، إنما يربطُ بعضَهما ببعْضٍ تكافُلُ وجه الفعل في كل واحدة منهما، فإن كان الأول من وجه الممكن فالثاني من وجه الممكن أيضا.

في العادة، تكون الجملة التي هي سمةٌ من وَجْه المُمْكن، مثال ذلك : /إنْ يفعل ْ/، أو من وَجْه المتعذِّر الممتنِع، ومثاله : /لو فعلَ/ و/لو يفعلُ/. وبسبب ذلك فإنها لا يمكن أن تكون وحدها، بل لا بدَّ لها من أن تندرِجَ في إطار جملةِ أمٍّ، لأن الواقعَ هو الوَجْه الوحيد للجملة، فيقال مثلا : /إنْ يفعلْ أفعلْ/، و : /لو فعلَ لَفعلتُ/.

حين تكون الجملةُ التي هي سمةٌ، مِن وَجْه المُمْكِن، تكون الجملةُ الأمُّ كذلك من نفس الوَجْه، وكل خروجٍ على هذه المعادلة فإنما هو لسببٍ بلاغي.

وحين تكون الجملةُ التي هي سمةٌ من وَجْه المتعذِّر الممتنع، تكون الجملة الأم من وَجْه الواقع[1]. ولا يكون التعبير عن التعذُّر والامتناع بصيغة مخصوصة للفعل، بل باللجوء إلى /لو/ التي تنفي الواقع، فيقال : (لو فعلَ لَفعلت).

كل جملةٍ هي سِمةٌ فلا بد لها من وحدة صرفية، أي من صَرفَم دالٍّ على الافتراض، أو يُنظر إليه على أنه للافتراض، وهو إما اسمُ العينِ العام، وإما فعلُ الأمر. وسوف نرى أمثلة ذلك في ما يلي من البحث.

قد تُستخدم الفاء في وصْل الجملتين في "الجملة المزدوجة" إن لم تكن من المتعذر الممتنع. وتدل هذه الفاء على الوصل، وتكون في أول الجملة الأم، أي جملة الجواب :

- إن لم تكن جملة الجواب مبدوءة بفعل.
- إن كانت جملةُ الجواب مبدوءة بفعلٍ تسبقه وحدة صرفية، أي صَرفَم دالٌّ على الوَجْه، كالوحدات الصرفية الأولية التي تدل على الإيجاب، أو النفي أو الإستفهام أو الأمر، أو الوحدات

---

[1] (لو) لنَفي الواقع، فلا علاقةَ لها إذن بِالسِمة الدالة على سيرورة الحدث، ولذلك يسمح النظام لها بأن تكون أمام الفعل المنقطع، كما تكون أمام الفعل غيرِ المنقطع دون اي تمييز. ويبدو أنّ (لو) مكوَّنةٌ من اللام، وهي دالُّ النفي أمام الفعل غير المنقطع للتعبير عن التعذُّر والامتناع، ومن الواو التي هي حرف صامت جرسُه جرْسُ الضمةِ التي هي دالُّ وَجْه الواقع، ومن الفتحة بينهما التي يفرضها نظام المقاطع في العربية. وقد أدَّت (لو) إلى نشوء باب لِما ينفي وَجْه الفعل يَضمُّها مع (لَمْ) و(لن). أما (لن) فيبدو أنها مكوَّنةٌ من لام النفي، ومن النون التي هي دالُّ المحوِّل الذي يكون أمام الفعل غيرِ المنقطع، ومن الفتحة التي يفرضها النظام المقطعي. وتُستخدم (لن) لنفي إمكان وقوع الحدث في المستقبل. مثال ذلك : (لن تضرِبوا). وأما (لم) فيبدو أنها مكونة من لام النفي، ومن الميم التي هي دالُّ المحوِّل الذي يدخُل على الفعل المنقطع، ومن الفتحة التي يفرضُها النظام المقطعي. وتُستخدَم (لم) لنفي وقوع الحدث في الماضي. مثال ذلك : (لم تضربوا). ويظهر أن استخدام اللام في (لم) لنفي وَجْه الفعل المنقطع كانت لِطَرد الباب : (لو، لن، لم).

الصرفية الثانوية التي تدل على التوكيد كـ لام التوكيد، وإنّ مع فتح ما يليها /إنّ ...ـــــَ/، أو على الاستدراك كَـ/لكنْ/ و/لكنَّ ...ـــــَ/، أو على الاحتمال : /لعل ...ـــــَ/، أو على التمني : /ليت ...ـــــَ/، أو على المدح والذم : /نِعْم/ و/بِئْس/.

الفصل الأول - جملة الافتراض المُصرَّح به

أ – من وَجْه المُمْكِن

١ – الافتراض بـ /إنْ/

النون دالُّ الافتراض. أما الهمزةُ المكسورةُ مجانسةً للنون فليست سوى حرفٍ متحرك يزاد أمام النون ليشكِّلَ مقطعا يكفل لها أن تكون كلمةً مستقلة. وهذا ما حدث أيضا أمام اللام الدالة على التعريف في /ألْ/. واللافت في هذه المسألة أن النون نفسَها دالُّ المحوِّل الذي يقترن، كما تقترن /إنْ/ بالفعل غير المنقطع. مثال ذلك الآية ١٩ من سورة الأنفال [٨/١٩] :

﴿إنْ تعودوا نَعُدْ﴾

ويمكن للام التوكيد أن تبالغ في الافتراض، فتبدأ بها الجملة، فيقال : /لَـئِن/.

من البدهي أن الجملة التي هي سمةٌ، أي جملة الشرط، لا يمكن أن تُعطف على الجملة الأم، أي على جملة الجواب؛ فإن جاءت بعد هذه الجملة الأمّ مسبوقة بالواو، فليست الواو هذه دالةً على معنى العطف، بل هي ملزَمة بالتعبير عن معنى المزايدة. مثاله الآيتان ٤٨ و٤٩ من سورة الروم [٣٠/٤٨-٤٩] :

﴿فإذا أصاب به مَن يشاء من عباده إذا هم يستبشرون / وإن كانوا من قَبل أنْ يُنَزَّلَ عليهم مِن قبْله لَمُبْلسين﴾.

بيد أنه إنْ جاءت جملة السمة، أي جملة الشرط، بعد استفهام لا يقع عليها هي، بل يقع على الجملة الأم التي تليها، فَصَلَتِ الفاءُ بين الشرط والاستفهام، كما في الآية ٣٤ من سورة الأنبياء [٢١/٣٤] :

﴿أفـإنْ متَّ فَهُمُ الخالدون﴾ ؟

وغالبا ما تكون الجملة التي هي سمةٌ محذوفةً (أنظر الباب المخصص للحذف). مثالها من الحديث :

(إنْ قامت الساعةُ وفي يد أحدكم فَسيلةٌ فإن استطاع ألاّ يقوم حتى يغرِسها فلْيَفعلْ)

حيث يُفترَض تقدير محذوف : (إنْ [تَكُنِ] الساعةُ قامت ...فإن [يكُنِ] استطاع ...)

غالبا ما تكون الجملة الأم، أي جملة الجواب التي تندرج فيها جملة الشرط، مكانا لـ "لعبة" يتغير فيها وَجْه الفعل، فحين لا تعود من المُمْكِن، بل من الواقع فإنها تقدَّم على أنها أكيدة، كما في الآية ١٩ من سورة الأنفال [٨/١٩] :

﴿إنْ تَستَفْتِحوا فقد جاءكمُ الفتحُ﴾

حيث يُقدَّم الحَدَثُ (قد جاءكم الفتح) على أنه أمر واقع مؤكّد بـ (قد)، مع أنَّ فعل الشرط من المُمْكِن.

أما في العربية المعاصرة، فيزداد شيوعا استخدامُ (إنْ) أمام الفعل المنقطع. وفي هذه العربية المعاصرة أيضا، صار شائعا أن تحل (إذا) محل (إنْ) في التعبير عن الشرط. مثاله هذه الجملة المقتطفة من جبران خليل جبران :

(فإذا كانت إرادَتُنا ظلاً من ظلاله فسوف نحصُل بدون شكٍ على نور من أنوار الله)

٢ – اسم العين العام

تبدو دوالُّ اسمِ العين العام داخلةً في جدول واحد مع (إنْ)، وهي مبنية على جذر اسم العين العام /م√/، واسم المكان العام /ن√/، واسم الزمان العام /ت√/، وجذر التمثيل العام * √c، وهي التالية :

– ما
– مَنْ
– أينَ، أنّى، حيث
– كيف
– متى
– أيّ
– أيّانَ

ويمكن توكيد تنكير كل واحد منها بإضافة اسم العين العام /ما/ إليه، فمن ذلك : /مَهْمَا/التي تبدو مكوَّنةً من تكرار /ما/ : */ما ما/ التي تحولت إلى /مهما/ لمنع توالي الحروف المصوِّتة. و/مَهْمَنْ/ التي قيست على /مهما/، على ما يُرجَّح، و/أينما/ و/حيثما/ و/كيفما/ و/متى ما/. ومن أمثلة ذلك المثل التالي :

(مَنْ يطلُبْ يَجِدْ)

والآية ٣٨ من سورة محمد [٤٧/٣٨] :

﴿ومَنْ يبخَلْ فإنما يَبخَلُ عن نفسه﴾

حيث جملة الجواب، أي الجملة الأم : (يَبخَلُ) من الواقع لا من المُمْكِن، لسبب بلاغي

والبيت التالي للشاعر المخضرم كعب بن جُعَيْل [من البحر السريع] :

(صَعْدَةٌ نابتةٌ في حائرٍ أينما الريحُ تُمَيِّلْها تَمِلْ)

وهذا البيت المجهول القائل [من البحر الخفيف] :

(حيثُما تَستَقِمْ يُقَدِّرْ لكَ اللّـَ ـــهُ نجاحاً في غابرِ الأزمانِ)

٣ – الأمر

مثاله المثل الإسلامي :

(أسْلِمْ تَسْلَمْ)

والمثل :

(عِشْ تَرَ ما لم تَرَ)

إن جملة الأمر هنا جملةٌ يُؤتى بها لسبب بلاغي، سواءٌ أكانت في الايجاب أم في النفي، لأن المتكلم لا يقدِّم هذه الجملةَ على أنها شرط، بل على أنها أمر. ويبدو أن هذه الجمل من مثل (أسْلِمْ) و (عِشْ) تُفهَم على هذه الصورة، أي على أن كل واحدة منها جملةٌ واحدةٌ تفيد الأمر، لا على أنها مكوَّنة من جملتين : جملة أولى هي جملةُ الأمر، وجملة ثانية هي جملةٌ شرطيةٌ تقديرُها : (إفْعَلْ كذا وكذا [إنْ تفعلْ كذا وكذا] تَرَ ...). بيد أنه إن لم يكن ثمة رابطٌ مرجعيٌّ بين جملة الأمر والجملة الاحتمالية، فإن هذه الجملة الاحتماليةَ تكون حينئذ جملةً أصابَها الحذفُ، مستقلةً عن جملة الأمر.

ب – من وَجْه المتعذِّر الممتنع

لا يُعبَّرُ عن المتعذِّر الممتنع في العربية إلا بنفي الواقع، ولا يكونُ نفيُ الواقعِ إلا بـِ (لو)، فوَجْه جملة الشرط لا يكون إلا وَجْه الواقع. والوجه في هاتين الجملتين أن تأتي جملة الشرط أولا مصدَّرةً بـِ (لو)، وأن تأتي جملة الجواب بعدها مصدَّرَةً بلام التوكيد. مثالها من رسالة الغفران :

(ولو جازَ الغَلَطُ على ربِ العالَمينَ لَـقُلتُ إنَّك غُلِطَ بك)

الفصل الثاني - جملة السِّمة المحذوفة

يمكن لجملة السِّمَة، أي جملةِ الشرط، أن تُحْذَفَ إن كانت تفرض وجودَها جملةٌ أمٌّ، أي جملةُ جوابٍ، من وَجْه المُمْكِن؛ فجملةُ السِّمة، وهي أيضا من وَجْه المُمْكِن، شرطُ انخراط جملةِ الجوابِ في الواقع. وتأتي الجملة الأمُّ في هذه الحالة بعد جملةٍ أولى تسمح بتقدير جملةِ سمةٍ محذوفة يُقَدَّرُ فيها معنى الافتراض. ولا تعبِّرُ هذه الجملةُ الأولى عن مجرد الايجاب أو النفي، كما هو الحال في جُمَلِ الشرط المُصرَّحِ بها، بل عن معنى عام، أو عن استفهام، أو عن تَمَنٍّ. مثالها الآية ٢٠ من سورة الشورى [٢٠/٤٢] :

﴿مَنْ كان يريد حَرْثَ الآخرة نَزِدْ له في حَرْثه﴾

وتقديرها : (من كان يريد حَرْثَ الآخرةِ [إنْ يكنْ حَرْثَها] نَزِدْ له)

والعبارتان التاليتان من كتاب سيبويه :

(أينَ تكونُ أَزُرْكَ)

وتقديرها : (أينَ تكونُ [حيثُ تكنْ] أزُرْكَ)

(ألا تأتيني أُحَدِّثْكَ)

وتقديرها : (ألا تأتيني [إنْ تأتِني] أُحَدِّثْكَ).



الخاتمة

يبدو في الختام أن الفرضية التي بنينا عليها كتابنا وهي أن اللغة العربية كانت وما زالت إلى حد بعيد، نظاما مكوَّنا من أنظمة متلازمة، فرضيةٌ تجدُ عددا كبيرا من الشواهد عليها. أما الشواهد التي تبدو في ظاهرها مخالفةً لها في نصوص اللغة العربية فليست، بعد التدقيق فيها، سوى صدى لاستخدامٍ قديم منسجم معها.

ويمكن لهذه الفرضية أن تُعمَّم على اللغات السامية للسببين التاليين :

- إن سلّمنا بأنَّ تَشكُّلَ أنظمةِ التسمية في اللغات السامية على جذور من الحروف الصوامت إنما كان سببَه التوزيعُ الذي رأيناه في العربية بين الحروف الصوامت والحروف الصوائت، فعلينا التسليمُ بأن هذا التوزيعَ كان عاما شاملا لجميع اللغات السامية.

- إن سلّمنا بأن "مبدأ الجذر" المذكورَ أعلاه أدى إلى تخصيصِ دورٍ للصوامت ودورٍ مغايرٍ آخر للصوائت، وهو التخصيص الذي رأيناه في العربية، فعلينا التسليمُ بأن هذا التخصيصَ وما يفرضُه من نظامِ خطابٍ مبنيٍ على الحركات،كان عاما شاملا لجميع اللغات السامية.

ربما تكون العربية التي دفعتْ إلى تَبنّي هذه الفرضية، وسمحتْ بالمُضيّ قُدُما فيها، الشاهدَ الحيَّ الأخيرَ على النموذج العام الشامل للغات السامية. لكن يبقى سؤال : ما مستقبلُ هذا النموذج الذي رأيناه ؟

توليدُ المصطلحات أهمُ مظهرٍ من مظاهر التوليد في العربية المعاصرة. ويدفعُ التطورُ التقنيُ المتسارع إلى توليد مصطلحات جديدة غيرِ مبنيةٍ على جذرٍ من الحروف الصوامت، بل على أُسٍّ هو كتلةٌ صماءُ من الصوامت والصوائت، تُلصَقُ به السوابق في أوله، واللواحق في آخره. وقد رأينا أن وحدات التسمية في العربية قد تكوَّنتْ دون سوابق، وأن اللواحق فيها، إن لم تكن لواحقَ دالةً على الجنس والعدد والوَجْه

الدال على أنَّ الفعل من باب الواقع أو من باب المُمْكِن أو من باب المتعذِّر الممتنِع، فإنها تؤدي إلى سقوط السمات الدالة في وحدات التسمية التي تلحق بها. وعليه فإن توليد مصطلحات جديدة بإلصاق السوابق واللواحق بوحدات التسمية لا بد أن يؤدي إلى قطيعة في مجال الصرف، لأنه أمر غريب على نظام العربية الأساسي. ونحن نرى أن مفردات العربية اليوم تنضوي تحت مجموعتين اثنتين :

– مجموعة مفردات الرصيد اللغوي العام، وهي مفرداتٌ يمكن أن يقال عنها إنها مبنية على توافق الجذور، وعلى توافقية الحروف الصوامت الأصول.

– ومجموعة مفردات الرصيد المختص، وهي مفردات تتزايد فيها المصطلحات يوما بعد يوم، ولا يُبنى الجذر فيها على الحروف الصوامت الأصول، كما هو حال مفردات الرصيد اللغوي العام، بل على كتلة صمّاءَ مشكّلة من الصوامت والصوائت في آن واحد، أي على أصول مقطعية. ومن المُمْكِن أن توحِّدَ اللغةُ العربية مفردات رصيدِها العام ورصيدِها المختص، بجَعْلِ كلِّ وحدات التسمية فيها وحداتٍ مبنيةً على أصول مقطعية، كما هو الحال في "اللغات المحلية"، أي اللهجات التي هي لغات التخاطب اليومي بين العرب؛ فالعرب اليوم لا يستغربون البنية المقطعية للمصطلحات الأعجمية التي يقترضونها لأن هذه البنية مطابقةٌ، إلى حد بعيد، لبِنْية المفردات في اللهجة المحلّية التي هي اللغة الأم. وقد بدأ نظام التسمية في العربية يتحول من نظام مبني على جذور من الحروف الصوامت إلى نظام مبني على المقاطع، أي على النظام الذي بُنِيَتْ عليه المصطلحاتُ الغربية التي يقترضونها[1].

يتغير نظام التسمية إذن، ويتغير معه نظام الخطاب، فكلٌّ واحد منهما "شقيقٌ" للآخر.

[1] ابتدعت العربية لنفسها لواصق من رصيدها القديم، فقالت (لا شعوري)، و(تَحْشُعوريّ)، أي "تحت الشعور"، أو من الرصيد الفارسي، فقالت : (رَصْدَخانة) أي "مركز الرصد"، و(كَهْرَضَوْئيّ)، أو من اللغات الأوروبية فقالت : (نَفْسَلُوجيا) لعلم النفس، و(خَلُّون) و (فَحْمِيل) و(بِرْ أُكْسِيد).

في الغرب، تحولت اللاتينية إلى مجموعة من اللغات الرومانية المتعددة. ويبدو أن العالَم العربي يشهد هذا التحولَ نفسَه، غير أنه تحولٌ متسارعُ الخطى يَدفَعُ إليه دَفْعا التقدُّمُ التقنيُّ الهائل، والازدواجيةُ اللغوية في العالَم العربي بين الفصحى والعاميات.

٩

بعض المصادر والمراجع

أهم المصادر والمراجع بالعربية

- ابن جني : سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ١٤٠٥هج/١٩٨٥
- ابن جني : كتاب اللمع في النحو، تحقيق هادي كشريدة، أوبسالا، منشورات مكتبة أوبسالا، ١٩٧٦
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد : معجم مقاييس اللغة، البابي الحلبي، القاهرة، ط٢، ١٣٨٩ هج/١٩٦٩م – ١٣٩٢هج/١٩٧٢م
- ابن فارس : الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق مصطفى الشويمي، مكتبة بدران، سلسلة المكتبة اللغوية العربية، رقم ١، بيروت، ١٣٨٢هج/١٩٦٣م
- ابن هشام الأنصاري : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله وسعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٩٦٩
- ابن يعيش، أبو البقاء : شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، د.ت.
- الأستراباذي، رضي الدين : شرح كافية ابن الحاجب، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
- الأستراباذي، رضي الدين : شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٣٩٥هج/١٩٧٥م.
- الخليل بن أحمد الفراهيدي : كتاب العين، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ١٤٠٨هج/١٩٨٨م.

- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن : الجمل، تحقيق محمد بن شنب، باريس، مكتبة كلينكسيك، ١٣٧٦هج/١٩٥٧م
- الزجاجي : كتاب الايضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ١٣٩٣هج/١٩٧٣م
- سيبويه : الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، سلسلة تراثنا، الهيأة المصرية العامة للكتاب، ١٣٨٥-١٣٩٧هج/١٩٦٦-١٩٧٧م
- السيوطي، جلال الدين : المزهر في علوم اللغة وأنواعها، البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٧٨هج/١٩٥٨م
- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري : الجامع لأحكام القرآن، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٧هج/١٩٦٧
- المبرد، أبو العباس : كتاب المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ١٣٨٥ -١٣٨٦-١٣٨٨هج
- المهيري، عبد القادر : أعلام وآثار من التراث اللغوي، سلسلة مفاتيح، دار الجنوب للنشر، تونس، ١٩٩٣
- نظرات في التراث اللغوي العربي : دار الغرب الاسلامي، بيروت، ١٩٩٣

أهم المراجع باللغات الأوروبية

- *ARABICA*, N° spécial, vol. XXVIII, 1981.
- Brockelmann Carl : *Grundriss der vergleichenden Grammatik der semitischen Sprachen*, Bd. I : Laut and Formenlehre, Berlin, 1908; Bd. II: Syntax, Berlin, 1913.
- Cantineau Jean : *Etudes de linguistique arabe*, Paris Klincksieck, 1960.
- Cohen David : *Etudes de linguistique arabe*, The Hague - Paris, Mouton, 1970.

- *Encyclopédie de l'Islam*, nouvelle édition en cours de parution, Leyde-Paris, Brill & G.-P.Maisonneuve, 1954 …
- *Encyclopaedia Universalis*, Paris 11ème version
- Fleisch Henri : *L'arabe classique – Esquisse d'une structure linguistique*, nouvelle édition, revue et augmentée, Beyrouth, Dar El-Machreq, 1968
- *Traité de philologie arabe*, Beyrouth, Dar El-Machreq, 1961, vol. I : Préliminaires, Phonétique, Morphologie nominale, 1979 ; vol. II : Pronoms, Morphologie verbale, Particules, Collection Recherches.
- Gaudefroy-Demombynes Maurice et Blachère Régis : *Grammaire de l'arabe classique*, 3ème édition, revue et remaniée, Paris, G.-P. Maisonneuve, 1952.
- Hamzé Hassan : *Les théories grammaticales d'az-Zağğâğî*, Thèse d'Etat, Université Lumière-Lyon 2, 1987.
- Mehiri Abdelkader : *Les théories grammaticales d'Ibn Jinnî*, Tunis, Université de Tunis, 1973.
- Moscati S., Spitaler A., Ullendorf E., von Soden W. : *An introduction to the Comparative Grammar of the Semitic Languages, Phonology and Morphology*, 2ème éd., Wiesbaden, Harrassowitz, 1969.
- Reckendorf H. : *Die syntaktischen Verhältnisse des Arabischen*, Leyde, 1895-1898; Arabische Syntax, Heidelberg, 1921.
- Rossi Mario : *Contribution à la méthodologie de l'analyse linguistique avec application à la description phonétique du parler de Rossano* (Province de MASSA, Italie), Paris, Honoré Champion, 1976.
- « L'intonation et l'organisation de l'énoncé », in *Phonetica*, vol. XLII, 1985, P.135-153.
- Sezgin Fuat : *Geschichte des arabischen Schrifttums*, Leyde, Brill, Bd. I : Qur'ânwissenschaften-Hadît Geschichte-Fiqh-Dogmatik-Mystik; 1975, Bd. II : Poesie bis ca 430 H.; 1982, Bd. VIII : Lexikographie bis ca 430 H.; 1984, Bd. IX : Grammatik bis ca 430 H.
- Sivestre de Sacy Antoine Isaac : *Grammaire arabe*, 3ème éd. Revue par L. Machuel (qui reprend la 2ème éd. de 1829), Tunis, Société anonyme de l'Imprimerie rapide, 1904.

- Wright William : *A grammar of the Arabic Language*, 3ème éd., 1896-1898.

دراسات تحضيرية

Roman André :
- « De la langue arabe comme un modèle général de la formation des langues sémitiques et de leur évolution », in *Arabica*, tome XXVIII/2-3, p. 127-161, 1981.
- *Etude de la phonologie et de la morphologie de la koinè arabe*, 2 vol., Publications de l'Université de Provence, Aix-en Provence-Marseille 1983.
- *La création lexicale en arabe – Ressources et limites des systèmes d'une langue humaine naturelle*, Lyon, PUL, 1999.
- *Systématique de la langue arabe*, 2 tomes, Kaslik, Liban, 2001.
- « Interrogation sur deux énigmes posées par la culture et la langue arabes », in *Modèles linguistiques*, XXIV/2, 2003, P. 139-169.

ثبت المصطلحات

فرنسي - عربي

A

Abrègement : تقصير [الصائت الطويل]
Abréviation : اختصار
Abstrait : مُجرَّد
Accord : مطابَقة
Accent : نَبْر
Accusatif : نَصْب
Achevé : ما انقطع / منقطع (ما بلغ حدَّه)
Achevant : ما ينقطع (ما يمكن أن يبلغ حدَّه)
Achèvement : انقطاع (بلوغ الحد)
Action : فِعْل / عمَل
Affirmation : إيجاب
Agentivité : فاعلية
Allongement : طول
Allongement : تضعيف
Alphabet : أبجديّة
Alvéolopalatale : نِطْعيّ حَنَكيّ
Amalgamé : ممتزج
Amputation : جَزْم/قطع
Amuï : مُتلاشٍ
Amuïssement : تلاشٍ
Animé : حيّ
Annexion : إضافة
Anomal : شاذّ
Antérieur : أماميّ
Appareil phonatoire : جهاز النطق
Appel au secours : إستغاثة
Arabe classique : عربية فصحى
Arrangement : توافُق [اتساق]
Article : أداة تعريف/الألف واللام
Articulation : نُطْق
Aspect : سيرورة الحَدَث
Assertion : إقرار
Assimilation : مماثلة
- regressive : مماثلة رجْعيّة
Assimilation : إدّغام
Attestation إشهاد
Axe syntagmatique : محور نسقي

B

Base : قاعدة [للفضلة]
Binaire : ثنائي

C

Caractère : حرف
Catégorie : مقولة
Chaîne parlée : سلسلة كلام
Chiffre : رقم
Combinatoire : نظام.توافق ثنائي
Commutation : تبادل
Comparaison : تشبيه

Complément de nom : مضاف إليه
Concept : مفهوم/مُتصوَّر
Conditionnel : شَرط
Concomitance : تزامُن
Conditionné : مُكيَّف
Conditionnement : تكييف
- phonétique : تكييف صوتي
- syntaxique : تكييف نحوي
Conduit vocal : مجرى الصوت
Connexion : إقتران / ترابط
Consonantisation : تحويل إلى صامت
Consonne : صامت
- constrictive : صامت انقباضي
- minimale : أقصر صامت
- radicale : صامت من الحروف الأصول
- transitoire : صامت انتقالي
- vocalique : صامت مُصَوِّت
Constatation : تقرير
Constituant : مُكَوِّن
- 1er constituant : رُكن أول [في النواة]
- 2ème constituant : رُكن ثان [في النواة]
Continu : متواصل
Contraste : تعارُض
- syntagmatique : تعارُض نَسَقيّ
Convention : إصطلاح
Coordination : عطف
Coordonnant : أداة عطف
Corroboration : توكيد
Coup de glotte : إنفتاح المزمار وانصفاقه

D

Déclaration : تصريح
Déficient : متنازَع [يقف فيه مَن وقع عليه الفعل في وجه فاعله]
Défini : معرفة
Définition : حدّ
Déictique : إشاريّ [عنصر]
Deixis : إشاريّات
Dénotation : تسمية
Dental : من الأسنان [صوت مخرجه]
Déploration : نُدبة
Dérivation : اشتقاق
Déterminants grammaticaux : محدّدات نحويّة
Diachronique : تعاقبي
Dialecte : لهجة
Diathèse : وجهة [الفعل المبني للمعلوم أو للمجهول]
Diglossie : إزدواجية لغوية
Diminutif : تصغير
Diphtongue : صامت مزدوج
Diptosie : ممنوع من الصرف
Discontinu : متقطّع
Disjonction : فصل
Dissimilation : مخالفة
Distribution : توزيع
Duel : مثنى
Duel : ثنائي / غير منفرد

E

Ecriture : كتابة
Emphase : إطباق / تفخيم
- Corrélation d'emphase : تناظر إطباق بين الحروف المفخّمة وغير المفخّمة
Emphatique : مطبَق / مفخّم
Energique : توكيد
Etat absolu : حالة إفراد
Evocation : إستذكار
Exclamation : تعجُّب
Expansion : فَضْلة
- d'annexion : فضْلة إضافة
- complétive : فضلة تتمة
- d'identification : فضلة نعتيّة
- d'identité : فضلة بدلية
- modale : فضلة حاليّة
Explosif : إنفجاري
Explosion : إنفجار
Extension : فضلة
- par coordination : فضلة عطف
- par subordination : فضلة تَوْط

F

Féminin : مؤنث
Fermé : مُقفل
Fonction : وظيفة
Fonctionnel : أداة وظيفية
Formant : مكوِّن / جزء من كلمة
Forme : صيغة
Fricatif : إحتكاكيّ

G

Gémination : إدّغام
Gémination : تضعيف
Génitif : جرّ
Genre : جنس
Glottal : مزماري
Glotte : مزمار
Coup de glotte : انفتاح المزمار وانصفاقه
Grammairien : نحْويّ
Graphème : حرف مكتوب
Graphie : كتابة / خط
- cursive : [خط] جار متصل

H

Hauteur de l'accent: ارتفاع النبر
Hiatus : توالي صائتين
Hypallage : مجاز عوَض

I

Impératif : أمر
Implosion : نهاية انفجار

Inachevé : غير منقطع
Injonction : طلب
Inscriptions : نقوش
Institution divine : توقيف
Intensité : شدّة / قوّة
Interdental : ما بين الأسنان
Interfixion : حشْر
Interrogation : استفهام
Interrompu : مُنْسَدّ
Intonation : تنغيم
- continuative : تنغيم متقدّم
Invocation : دعاء
Irréel متعذّر ممتنع
Itératif : مكرّر
Itération : تكرار

J

Joncture : وَصْل

K

Koïnè (لغة مشتركة بين القبائل) كوينة

L

Labial : شفويّ
Langue : لغة
- seconde : لغة ثانية
- régionale : لغة محلية / عاميّة
- vivante : لغة حيّة
Laryngal : حنجري
Larynx : حنجرة
Lexicographe : صانع المعجم
Linéarité : خطيّة
Linguistique (adj): لُغويّ / لساني

M

Marque : علامة
Masculin : مذكّر
Métonymie : مجاز مرسَل
Modalité : سِمَة دلالية
- du défini : أداة التعريف
- d'éloignement : سمة دالة على البعد
- de proximité : سمة دالة على القرب
- prospective : سمة رائدة
- rétrospective : سِمَة عائدة
Mode : وجْه
- irréel : وجه المتعذّر / الممتنع
- potentiel : وجه الممكن / المحتمَل
- réel : وجه الواقع
Modus : موقوت
- d'état : موقوت متمدّد / صفة
- impersonnel : موقوت غير مصرَّف/شِبْهُ فعل
- infinitif : موقوت ممتد في الزمان/ مصدر

- personnel : موقوت مصرَّف مع الضمائر/ فعل
More : مَدَّة [عروضية صوتية]
Morphème : وحدة صرفية /صَرفَم/مورفيم (وحدة دُنيا من وحدات اللغة ذات دلالة)
Mouvement périodique : حركة دوريّة
Mu : متحرّك

N

Nasal : أغنّ
Négation : نفي
Neutre : محايد
Nom : اسم
- commun : اسم مشترَك
- propre : اسم علَم
Nombre : عدد
Nominatif : رفع
Nomination : تسمية
Nommé : مُسَمًّى
Non achevé : ما لم ينقطع (ما لم يبلغ حدَّه)
Non achevant : ما لا ينقطع (ما لا يبلغ حدا)
Noyau : نواة [الجملة]

O

Occlusion : إنسداد
Occlusive : [حرف] منسَدّ
Opposition : مقابَلة
Optatif : تمنٍّ
Optation : تَمَنٍّ
Ordre : أمر
Organisation : تنظيم
Orthographe : هجاء
Ostension : إشارة

P

Palatal : حَنَكي
Paradigmatique : على محور الاستبدال
Paradigme : جدول تصريف [الفعل]
Paradigme achevé : باب المنقطع
Parole : كلام
Pause : وَقْف
Permutation : بدل
Personne : شخص [هو صاحب الفعل]
- 1ère personne : متكلم
- 2ème personne : مخاطَب
- 3ème personne : غائب
Pharyngale : بَلعومي
Pharyngalisation : بَلعمة (تضييق البلعوم)
Phonème : وحدة صوتيّة/ صوتَم/فونيم (وحدة دنيا من وحدات اللغة غيرُ دالّة)
Phonologie : صواتة [- علم وظائف الأصوات]
Phrase : جملة

- absolue : جملة مطلقة
- d'assertion : جملة إقرار
- d'attestation : جملة إشهاد
- complexe : جملة مركّبة
- déclarative : جملة تصريحية
- double : جملة مزدوجة
- d'exclamation : جملة تعجب
- matrice : جملة أمّ
- onomatopée : جملة محكيّة
- simple : جملة بسيطة
- structurée : جملة مبنيّة
- de vocation : جملة دعاء

Pluriel : جمع
Position : موقع
Postérieur : خلفيّ
Potentiel : ممكن
Préfixe : سابقة
Préglottalisé : مسبوق بالهمز
Présémitique : ما قبل اللغة السامية
Probabilité : رجاء
Probable : مرجوّ
Pro-forme : وحدة حالّة [تحل محل أسماء الأعيان المبنية على جذر ثلاثي أو رباعي]
Pronom : ضمير
- dépendant : ضمير متصل
- démonstratif : اسم إشارة
- écho : ضمير انعكاس وصدى
- indépendant : ضمير منفصل
- relatif : اسم موصول

pronomination : إضمار
Prononciation : نُطق
Prospectif : إشارة رائدة [لما يأتي]
Prothétique : مُقْحَم بَدْئي

Q

Quiescence : سكون

R

Racine : جذر
- monoconsonantique : جذر أحاديّ
- triconsonantique : جذر ثلاثيّ

Radical : أسّ / جذر مسكوك
Rectification : إضراب
Redoublement : تضعيف
Réel : واقع
Référent : مرجع
Réitération : تكرار
Relâchement : تراخي
Relation : علاقة
- bi univoque : علاقة اقتضاء متبادَل (يقتضي فيها أحد رُكْنَي نواة الجملة الركنَ الآخَر ولا يوجد إلا بوجوده)
- univoque : علاقة تَبَعيّة (يقتضي فيها عنصرٌ من العناصر وجودَ قاعدة له يتبعها، ولا تقتضي القاعدةُ وجودَه)
- nucléaire : علاقة نووية

Res : اسم عين

Résonateur nasal : مرنان أنفيّ
Restructuration : إعادة بناء
Rétrospectif : إشارة عائدة [على ما سبَق]
Rythme : إيقاع

S

Schème : وزن
Scribes : كُتّاب
Sémantique : دلالة
Sémitique : ساميّ
Sens : معنى
Signe : علامة
- diacritique : علامة خطيّة فارقة
- de l'écriture : رمز كتابي
Signifiant : دالّ
Signifié : مدلول
Singulier : مفرد
Souhait : تمنّ
Son : صوت
- aigu : صوت حادّ
- grave : صوت خفيض
Sonore : مجهور
Souffle : نَفَس
Sourd : غير مجهور/مهموس
Sourdité : هَمْس
Spécifié : مُخَصَّص
Stéréotype : [أنموذج] مقولَب
Structure : بنية
Suffixe : لاحقة
Style : أسلوب
Syllabe : مقطع
- canonique : مقطع نظاميّ
Symbole : رمز
Syntagmatique : نَسَقيّ
Syntagme : نَسَق
Syntaxe : نحو
Système : نظام
- casuel : نظام الإعراب
- de communication : نظام الخطاب
- de nomination نظام التسمية
- syllabique : نظام مقطعيّ

T

Temps : زمان
Timbre : جرْس
Trait : صفة
Transitivité : تَعْدِيَة
- déficiente : تعْدية قاصرة متنازَعة
Translatif : مُحَوِّل [يحول الجملة إلى موضع المفرد]
Type : نمط

U

Unité : وحدة
- amorphe : وحدة جامدة

- de démonstration : وحدة إشارة
- de dénomination : وحدة تسمية
- de nomination : وحدة تسمية
- de représentation : وحدة تمثيل
- fléchie :وحدة متصرِّفة
Uvulaire : لَهَوِيّ

V

Vélaire : طبقي
Vélarisation : تفخيم (إطباق الحنك الرّخو، وتحريك مؤخّر اللسان نحو الطبق)
Verbe augmenté : فعل مزيد
Vocal : صوتيّ
Vocalique : مُصَوِّت
Vocatif : نداء
Vocation : دعاء
Voisé : مجهور
Voix : صوت
Voyelle : صائت
- brève : صائت قصير/حركة
- casuelle : حركة إعراب
- épenthétique : صائت مُقحَم
- longue :صائت طويل
- préglottalisée : صائت مسبوق بالهمز
- zéro : صائت عدمي / صِفْري

المؤلف في سطور

ولد أندره رومان في تونس عام ١٩٢٨

عاش صباه في قبِلّي، إحدى واحات الجنوب التونسي

حيث تعلم العربية الفصحى والدارجة التونسية

درَّس العربية في المدارس الثانوية بتونس ثم بليون في فرنسا

عين أستاذا للعربية في معهد الآداب الشرقية بجامعة القديس يوسف في بيروت

ثم في جامعة إكس إنْ بْروفانْس ثم في جامعة ليون ٢ بفرنسا

أستاذ متميز

عضو مجمع العلوم والآداب والفنون الجميلة بليون

حائز على وسام الأرز من رتبة فارس

حائز على الوسام المجمعي الفرنسي من رتبة ضابط

له عدد كبير من الكتب والأبحاث المنشورة بالفرنسية والعربية. أهم مجالات أبحاثه :

- في الأدب العربي عن بشار بن برد والمحاسبي
- في اللغة العربية عن العربية الفصحى "نظاما من [illegible]". ونموذجا عاما للغات السامية، ونظاما توافقيا للغات، وبحثا في أصل الألسنة، و[illegible]دجا صرفيا نحويا للترجمة بمساعدة الحاسوب.

المترجم في سطور

درس في لبنان وأكمل تعليمه العالي في بيروت وفرنسا

حائز على دكتوراه الدولة من قسم علوم اللسان بجامعة ليون ٢

أستاذ فئة أولى في قسم الدراسات العربية بجامعة ليون ٢ ومدير سابق لهذا القسم ولفرع الدراسات العليا فيه

مدير مركز البحث في اللسانيات العربية

مدير مكتب الترجمة بمركز البحث في المصطلح والترجمة

أشرف وما يزال على عدد كبير من رسائل البحث العلمي في الماجستير والدكتوراه

يشرف على عدد من مشاريع البحث العلمي مع الجامعات العربية

أهم مجالات أبحاثه في اللسانيات العربية، والتراث النحوي العربي، وعلوم المصطلح والترجمة

المركز القومى للترجمة

المشروع القومى للترجمة



مسئول التصحيح : دعـــاء غريب

الإشـــراف الفنى : حـــسن كامـــل

تصميم الغـــلاف : عمرو الكفراوى